مجلة المخطط والتنمية

المخطط والتنمية :مجلة علمية متخصصة محكمة
يصدرها المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي
جامعـة بغـداد
العدد (السابع عشر) –السنة الحادية عشر ١٤٢٨ هـ –٢٠٠٧ م

هيئة التحرير:–

- رئيس التحرير: ا.د. حيدر عبدالرزاق كمونة
- مدير التحرير: م.د. عامر شاكر خضير

- الاعضاء: ا.م.د. لؤي طه الملاحويش
  د.باسل احمد خلف
  د.ناصر الشمري

الهيئة الاستشارية:–

ا.د. كامل الكناني	ا.د. يوسف يحيى طعماس
ا.د. صبيح الجلبي	ا.د. محمد صالح القريشي
ا.د. عدنان البدراوي	ا.د. صبا الخفاجي
ا.د. خليل العلي	ا.م.د. هادي العنبكي
ا.د. سناء ساطع	د.باسم الانصاري

تعنون كافة المراسلات وطلبات الاشتراك الى:
الجادرية ص–ب ٤٧٢٥١
هـ ٧٧٨٩٢٧٦

E-mail: urpi_baghdaduniv@yahoo.com

البحوث الواردة في المجلة تعبر عن اراء اصحابها ولاتعكس بالضرورة راي المجلة

شروط النشر في المجلة:

١- تخضع البحوث المقدمة للنشر للتحكيم العلمي من قبل خبراء في تخصص البحث.

٢-أن يكون البحث جديدا ولم يسبق نشره أو قبوله للنشر في مجلة علمية أخرى.

٣- ان لا يزيد طول البحث عن (١٦) صفحة من حجم A4.

٤- أن يتضمن كل بحث يقدم للنشر مستخلصا باللغة العربية وآخر باللغة الأنكليزية بما لا يزيد عن (٢٥٠) كلمة.

٥- يقدم البحث بثلاثة نسخ مع قرص مرن CD .

٦- مراعة الأشارة إلى المصادر وترتيبها في الهوامش في نهاية البحث وتأخذ أرقاما تسلسلية بحسب ورودها في المتن.

٧- تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث وأسم الباحث أو الباحثين والمستخلص.

٨- تنتقل حقوق الطبع ونشر البحث إلى المجلة حالة أشعار الباحث بقبول بحثه للنشر.

٩- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لا.

١٠- يخضع ترتيب البحوث داخل المجلة لاعتبارات فنية.

١١- توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى (عنوان المجلة).

المواضيع التي تهتم بها المجلة:

- التخطيط الحضري
- التخطيط الأقليمي
- المواقع الصناعة
- بحوث العمليات الموجهة نحو التخطيط
- تخطيط الأسكان
- دراسات تخطيط وتصميم البيئة
- تلوث البيئة
- القوانين التخطيطية
- وكل ما لع علاقة بالبعد المكاني لعميات التنمية الاقتصادرية والاجتماعية
- الأقتصاد الحضري
- الأجتماع الحضري
- جغرافية المدن
- التحضر
- المدينة العربية
- التصميم الحضري
- التخطيط السياحي
- التنمية الريفية

قائمة المحتويات

عنوان البحث	الباحث	الصفحة
• العولمة وهوية بنية الصورة الذهنية للفضاءات الحضرية	ا.د. حيدر كمونة د.عامر شاكر خضير	١-٣١
إدارة المناطق الحضرية (Urban Area Administration)	د.سهى مصطفى	٣٢-٤٨
• معايير الخدمات للمناطق السكنية في العراق	ا.م.د. نجيل كمال م.م.نادين نضال أمين	٤٩-٦٩
• الاسس الاحصائية المعتمدة في تحديد الاقاليم المتجانسة بطريقة الاعداد الموزونة The Weighted Index Number Method	م م محمود اسماعيل الجميلي	٧٠-٧٩
• To contribute in handling the housing crisis in the city of Baghdad. A study for the decision of the Mayoralty of Baghdad to allow adding a third floor for the residential units.	Asst. Prof. Lo'ay Taha Mohammed	٨٠-٩٥
• اثر اللامركزية على التنمية الاقليمية	م.م. مصطفى جليل ابراهيم	٩٦-١١٩

العولمة وهوية بنية الصورة الذهنية للفضاءات الحضرية

ا.د.حيدر عبدالرزاق كمونة
جامعة بغداد

د.عامر شاكر خضير
جامعة بغداد

المستخلص:

يناقش هذا البحث موضوع الهوية في البيئة العمرانية اذ يحاول الاجابة على عدد من الأسئلة التي تدخل مع مفهوم الهوية. أول هذه الأسئلة :ما هي الهوية ؟ هل يمكن وضع تعريف أو إطار نظري للهوية ؟ وماذا عن الهوية الفردية والجمعية والثقافية والاثنية والسياسية والإقليمية ؟ هل هناك تعريف للهوية في البيئة العمرانية على نحو خاص ؟ وإذا كان هناك تعريف للهوية ماذا عن الحركية الاجتماعية المسؤولة عن التغيير الاجتماعي ؟ كيف نستطيع رؤية الهوية من خلال هذه الحركية؟ هل يمكننا أن نفترض إن الهوية في البيئة العمرانية ذات بنية متغيرة أم إنها ذات شكل متغير مع وجود بنية أكثر ثباتاً ؟هل نستطيع تحديد المسار الزمكاني (spatio-temporal path) لتغير شكل الهوية العمرانية وبنيتها في البيئة الحضرية ؟

المشكلة البحثية:-

المشكلة العامة:- تغير ادراك المتلقي لهوية البنية الحضرية في المدينة العربية بسبب تغير المفاهيم الفكرية والثقافية المتمثلة بالعولمة.

المشكلة الخاصة:- تأثر البيئة العمرانية بتغير التعامل مع المفاهيم الاجتماعية والنفسية للخصوصية والمتأثر بالمتغيرات الثقافية.

المشكلة البحثية:- عدم وضوح مدى وكيفية تأثير تغير ادراك المتلقي لمشهد المدينة.

أهداف البحث:-

الهدف العام: معرفة كيفية تأثير العولمة في تغير الادراك للبيئة المادية للمدينة.
الاهداف الخاصة:
١- معرفة حدود التأثير المتبادل بين تغير البنية الفكرية من جهة والبنية الادراكية لمشهد المدينة من جهة أخرى من خلال التاثيرات الفكرية للعولمة.
٢- تقصي مدى تغير ادراك المتلقي للمشهد الحضري.
٣- محاولة إظهار تاثيرات العولمة على وضوحية البنية الحضرية للمدينة العربية من خلال التوجية الفضائي في الشوارع التجارية.

فرضية البحث

كان للعولمة بمختلف مستوياتها ومسمياتها اثر في حدوث تغيرات كبيرة في البنية الحضرية والمعمارية للمدينة العربية وبالتالي على ادراك المتلقي لمشهد مدينته.

١-العولمة لغة واصطلاحاً

إن العولمة على ما سبق مشتق من العالم، أي: صرنا عالميين، ومعنى العالمية: أن تتحد كل شعوب العالم في جميع أمورها على نحو واحد وهيئة واحدة في الجملة، فيكونوا كبيت واحد، وأسرة واحدة، فلا يكون هناك شعب فقير وشعب غني، ولا شعب أُمي وشعب مثقّف، ولا شعب تختلف اقتصادياته أو سياساته أو ثقافياته أو اجتماعياته أو سائر شؤونه . كشؤون التربية والسلوك وما أشبه ذلك . عن شعب آخر، أي: كما كان عليه الحال قبل الآلة الحديثة، حيث الأسفار البعيدة، والاتصالات المنقطعة أو شبه المنقطعة، وإنما يكون الانتماء للعالم كلّه كالانتماء إلى دولة واحدة كلها،فإن البلاد وإن كانت مختلفة ولم يتصل بعضها ببعض، لكنّ الفكر يكون واحداً، والاتصال موجوداً، ويبقى الاختلاف قليلا وبشكل جزئي في بعض النقاط وفي المناطق الصغيرة من أطراف العالم.

١-١ مجالات العولمة :

للعولمة مجالات متعددة، اقتصادية وسياسية وثقافية وإعلامية وغيرها **فالاقتصادية:** تظهر في عمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية وفي وحدة الأسواق المالية وفي عمق المبادلات التجارية في إطار لا حماية فيه ولا رقابة وأبرز شئ في ذلك إنشاء منظمة التجارة الدولية وهنا تثار مشكلة " أزمة الدولة القومية " ودور الدولة في العولمة الاقتصادية.

السياسية تتجلى في سقوط الشمولية والسلطة والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية.

والعولمة الثقافية تكمن في أن الثقافة العالمية هيمنة على الهوية والخصوصية الثقافية.

والعولمة الإعلامية تدور حول البث التلفزيوني من خلال الأقمار الصناعية وحول شبكة الانترنت التي تربط البشر في كل أنحاء المعمورة.

وسيتم التركيز في الفقرات القادمة على جانبين مهمين يراها البحث مؤثرة وتدخل في سياق الدراسة وهي العولمة الثقافية و العولمة الاجتماعية.

١-٢العولمة الثقافية:

أن مجال الثقافة أحد مظاهر العولمة وجوانبها، وهي ما أطلق عليه البعض بنظام السيطرة الاجتماعية في سوق المجتمعات.

ويتفق عدد من الباحثين على أن الثقافة من اخطر الأوجه الحضارية المتأثرة بظاهرة العولمة، ولم ينحصر الأمر في الاقتصادات المعولمة بل طالت وبسرعة شديدة ونسبية عالية هذه العولمة ثقافات الشعوب وقيمها وعاداتها وتقاليدها[1].

و تعد هذه أكثر صعوبة وتعقيداً، ذلك أن الثقافة محصلة التفاعل بين ثلاث علاقات مع الله (العقيدة والذات) ومع الآخر(المجتمع والطبقية) ومع الذات (الرغبات والغرائز والحاجات).

1 ((www.aksjhiuqwed.com))

ولتحديد معنى واضح لعولمة الثقافة نعرج أولاً على تعريف الثقافة، فالثقافة هي" نموذج كلي لسلوك الإنسان ونتاجاته المتجسدة في الكلمات والأفعال وما تصنعه يداه، وتعتمد على قدرة الإنسان على التعليم ونقل المعرفة للأجيال التالية"[١].

ويراها د. محمد عابد الجابري*" ذلك المركب المتجانس الذكريات والتطورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحفظ لجماعة بشرية تشكل أمة أو ما في معناها، بهويتها الحضارية، في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل حركيتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء".

و من اهم أهداف عولمة الثقافة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :-

١-خدمة السيادة المركزية، والمهنية العالمية، وتوطيد معاني العولمة الاقتصادية والسياسية، ونقل الحضارة العالمية إلى الشعوب الدنيا.

٢-توحيد الثقافة العالمية، وصهرها في ثقافة واحدة، وإلغاء التعددية الثقافية و التنوع الثقافي.

٣-التاثيرعلىالخصوصية الفردية و الهوية الذاتية، ولذلك نرى أن مؤيدي العولمة لا يعترفون بالهوية الشخصية سواء هوية الفرد الواحد أو المجتمع الواحد أو الدولة الواحدة.

٤-التاثير على كل الثوابت الدينية والفكرية والأخلاقية للوصول إلى بناء إنسان يذوب في بحر المادية.

وقد طرح الدكتور الجابري أطروحات عدة في جانب العولمة الثقافية، منها فيما يختص ببيان مدى الأثر من جراء عملية الصراع الثقافي العالمي الآتي[٢]:

١-الهوية الثقافة ومستويات ثلاثة: فردية وجمهورية ووطنية قومية والعلاقة بين المستويات تتحدد أساسا بنوع الآخر الذي تواجهه. فالفرد داخل الجماعة الواحدة، الجماعات داخل الأمة والأمة إزاء الأمم فهناك ثلاثة مستويات ثقافية: فردية،وجمعية، ووطنية.

---

1 ((www.asedkw.com))

* ((باحث و مفكر مغربي مهتم بالشؤون الثقافية القومية ولديه موقع على الانترنيت ينشر فيه ابحاثه و افكاره الفلسفية ((www.alabbed.com

2 ((www.alabbed.com))

٢-لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها مجموع الوطن والأمة والدولة، الوطن بوصفه الأرض والأموات أو الجغرافيا والتاريخ وقد أصبحا كياناً روحياً واحداً يعمر قلب كل مواطن : الجغرافيا وقد أصبحت معطى تاريخياً والتاريخ وقد صار موقعاً جغرافياً والأمة بوصفها النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة وقوامها ذاكرة تاريخية وطموحات تعبر عنها الإرادة الجمعية التي يصنعها حب الوطن، والدولة بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة، إذن فكل مساس بالوطن أو الأمة أو الدولة هو مساس بالهوية الثقافية والعكس صحيح.

٣-ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالية بل هي أيضا وبالدرجة الأولى إيديولوجيا تعكس إرادة التوجهات الجديدة للدول المنضوية تحت لواءها.

٤-العولمة شئ والعالمية شئ آخر، العالمية تفتّح على العالم والثقافات الأخرى واحتفاظ بالخلاف الايديولوجي، أما العولمة فهي الحد من تاثير للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الايديولوجي.

٥-فإن الصراع الايديولوجي صراع تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل، أما الاختراق الثقافي فيستهدف الأداة التي يتم بها التأويل إذ يستهدف العقل والنفس ووسيلتهما في التعامل مع العالم ((الإدراك)).

٢-فلسفة التغير عند الانسان

٢-١الجانب السلوكي

تنشأ استمرارية الإنسان (تطور الإنسان) ضمن محيطه حسب Cassirer عن وجود حالة تفاعل وشد بين قوى التثبيت Stabilization، وقوى التغير Change، أي بين النزوع الذي يقود لأشكال ونظم ثابتة ونزوع آخر لكسر هذا الثبات. فينشأ نتيجة لذلك الصراع[١]، والإنسان

١ ((الصراع: يعرف بمعناه العام بأنه تعارض بين قوتين إحداهما دافعة وأخرى مانعة، أي وجود دافعين لا يمكن إشباعهما في وقت واحد. ويحصل الصراع على اشده حين يتنافس نوعان من أنواع العمل ولهما نفس قوة التأثير على الفرد تقريبا، وهذا يعني أن الفرد ينجذب من خلال هذه العملية نحو مهمتين مختلفتين في آن واحد.))

عادة يكون مشدود بقوى هذين الاتجاهين، فأحدهما يسعى للحفاظ على الصيغ القديمة للمحيط، والآخر يعمل على إبتكار صيغ جديدة مبتكرة لتغييره، هذه الثنائية موجودة في كل مجالات الحضارة الإنسانية، وما يختلف في المجالات المتخصصة هي " نسب التأثير والتأثر " عوامل التغير والثبات فقط.

إن الطبيعة الفردية للإنسان ذات أهداف ومقاصد محددة عند تعاملها مع الأشياء والظواهر – بضمنها العمارة – من خلال فعل التغيير، الذي يوصف بكونه صيغة قصدية Intentional تمكن الإنسان من تحقيق مبتغاه، إلا أن فعل التغيير الذي يريده الإنسان لا يستطيع الفصل بين القديم والجديد، فما يبدو كحقائق Truths في نسق معين من التفكير والإدراك (المعرفي) إنما ينشأ من كون الأشياء ترسم بطريقة اصطلاحية عُرفية Conventional على وفق مبادئ رئيسة يتبلور حولها النسق الثقافي المعرفي. وهذا ما يعنيه نيتشه Nietzsche عندما يقول: " أن كل شيء زائف Every Thing is False "، وهو يقصد إن التطابق بين الجمل التي تصف الواقع بالصحيح True، والواقع Reality نفسه غير موجود، وبهذا المعنى لا يوجد شيء صحيح، وان ما يبدو صحيحا يتبع نظام الأعراف والقواعد العامة وخصوصا فيما يتعلق بالمعرفة البشرية Human Knowledge، وهكذا هاجم (نيتشه) النظريات الفلسفية التي تتمسك بوجود نسق Order ثابت في العالم[١].

ويرى البحث بان الثبات لهذه الأعراف والقواعد والمعارف في عالمنا نسبية اصطناعية غير ثابتة، تتكسر أو تتطور بعد فترات من الزمن بسبب تغير في الإدراك، أو تغير في الأدوار كما يرى نيتشه، فهو يصف الحياة وما يتصوره غيره من حقائق على أنها مسرحية نتبادل نحن بنو الإنسان الأدوار فيها من خلال أقنعة نرتديها بحسب أدوار ظرفية وتبعا للزمان والمكان، ثم ترفع هذه الأقنعة عند تغير أو انتهاء الأدوار، لتبدأ أدوار جديدة.

١ ((رزوقي، غادة موسى؛ فكر الإبداع في العمارة، رسالة دكتوراه فلسفة مقدمة إلى قسم الهندسة المعمارية، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٦، ص60))

٢-٢ الجانب الاجتماعي (المتعلق بعلم الاجتماع):

يعد موضوع التغير من الموضوعات الرئيسه في علم الاجتماع مما جعله ينال من اهتمام المفكرين وعلماء الاجتماع ما لم ينله أي موضوع من موضوعات علم الاجتماع الأخرى. ظهر موضوع التغير بوضوح منذ النشأة المبكرة لعلم الاجتماع على يد عالم الاجتماع الفرنسي (أوجست كونت)، ومن واصلوا من بعده مسيرة التفكير السسيولوجي من رواد علم الاجتماع، إذ وصل الاهتمام بقضية التغير في علم الاجتماع إلى الحد الذي جعل بعض علماء الاجتماع يفردون مؤلفات بكاملها لمعالجته وتحديد اتجاهاته، وصياغة النظريات حوله من جوانب متعددة، إذ يعد كتاب (التغير الاجتماعي) لـ وليم اوجبرن Ogburn عام[١]، والذي أعطى فيه أهمية كبرى للاختراعات في عملية إحداث التغير الاجتماعي. أما جون لويس جيلين J.Gillin وجون فيليب جيلين فيذهبان إلى إن التغير الاجتماعي يعني التحول من أنماط الحياة المقبولة سواء كان هذا التحول راجعاً للتبدل في الظروف الجغرافية أو الأجهزة الثقافية أو الأيديولوجيات. أو إن هذا التحول قد جاءت به أفكار الابتكاريين. ولم ينته الأمر عند مجرد معالجة التغير في حد ذاته، بل تعدى ذلك عندما اتخذ (روبرت نزبت) من التغير الاجتماعي منظوره لاعادة تحليل النظرية السيسولوجية في الكشف عن معالم تطويرها من خلال المعالجات التي استهدفت تحليل التغير الاجتماعي وتقديم التفسيرات النظرية له.

١ ((١٩٢٢ الجولاني، ١٩٩٣، ص))

٣-تأثيرات العولمة على البيئة الحضرية:

بعد التطرق للاراء و الاتجاهات التي تفسر العولمه ومهما يكن من أمر هذه المحاولات، فلا يبدو للباحث هنا أنها توضح المفهوم توضيحا يُقبل على وفق منطق العلم المنهجي؛ فالمفاهيم العلمية Concepts Scientism أدوات ذات أهمية علمية كبيرة في تواصل جمهور العلماء وتفاهمهم والتعبير عن طروحاتهم، فهي تستخدم للتعبير عن مكنون الأفكار وشرح النظريات العلمية المفسرة للظواهر محل اهتمام الفرع العلمي الذي ينتمي إليه هذا أو ذاك العالم[١]. ومن هنا فإن تعريف المفاهيم أمر غاية في الأهمية في أي مجال علمي. والحقيقة أن أغلب مفاهيم العلوم السلوكية وبخاصة الاجتماعية تتداخل في معناها وتحتاج جهدا ذهنيا كبيرا للفصل بينها من حيث ما تشير إليه، ومن بين الأساليب الناجعة لهذا الغرض هو مقارنة هذه المفاهيم ببعض لوضع الفواصل بين ما تشير إليه، وأني أعتقد أن هذا الأسلوب سيساعد كثير في توضيح فهم مدلول كل مفهوم بما في ذلك المفاهيم حديثة الاستخدام كمفهوم العولمة .

مفهوم العولمة وعلاقته بالمفاهيم الاجتماعية الأخرى قبل اتباع هذه الآلية في تعريف وتحديد ماهية مفهوم العولمة لابد من الوضع في الاعتبار بعض النقاط الآتية :

١- أن العولمة ظاهرة عالمية نشأت إثر تراكم عوامل عدة منها الاقتصادي ومنها الاجتماعي الثقافي ومنها السياسي ومنها العلمي التقني فهي ليست محض صدفة .

٢- أن العولمة تشير إلى مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية وكانت بدايتها الأولى مع دخول العالم عصر حرب النجوم وسباق التسلح.

٣- أنه ليس ثمة دولة بعينها مسؤولة عن تطور هذه الظاهرة العالمية التي تمثل مرحلة تطور زادت معها درجة تعقيد الحياة الاجتماعية.

٤- أن للعولمة أثارها الإيجابية وكذلك لها مضعفات سلبية لم تنجو منها حتى تلك الدول التي تدعي أنها المسؤولة عن نشؤ ظاهرة العولمة في العالم.

---

١ ((د. عبدالله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، ط١، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٨،ص ص ٢٦-٢٨.))

٥- أن الشركات المتعددة الجنسيات والمتعدية الحدود، والثورة المعلوماتية، والتطورات الهائلة في مجالات عدة من أهمها الفلك والطب والكمبيوتر ليست إلا نتاج تراكم المعرفة العلمية ولم تكن في منشأها نتاج صدفة، وهي من أبرز مؤشرات العولمة.

على هذا النحو تكون العولمة عبارة عن مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية أسهمت في إحداثها مجموعة من العوامل وبرزت لها العديد من المؤشرات الكيفية والكمية وهي تمثل ظواهر برزت بشكل أوضح بعد دخول العالم مرحلة التصنيع المتقدم .

وفق هذا التصور تكون العولمة ضرب من التغير الاجتماعي Social Change الحادث على المجتمعات الإنسانية، فالعولمة لا تعدو أن تكون نقلة من النقلات التي تخطوها المجتمعات الإنسانية نحو مزيد من التعقيد الاجتماعي المادي، والاعتماد على التقانة المعقدة، وإن الفارق الجوهري ما بين التغير الاجتماعي والعولمة يكمن باعتقادينا في أن التغير يشير إلى أي نوع من أنواع التبدل أو التحول الحادث على تركيبة المجتمع سواء كان هذا التغير إيجابيا أو سلبيا تقدميا أو انتكاسيا سريعا أو بطئا عميقا أو سطحيا ..الخ، أما العولمة فهي حالة من التغير تشير إلى تحول المجتمعات الإنسانية نحو مزيد من التعقيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتقاني. بمفهوم أيسر، التغير هو مفهوم أشمل من العولمة إذ ان الأخير يستظل بمظلة الأول أو يدخل تحت صنوفه. لاحظ هنا أن الفارق ما بين مفهومي العولمة والتغير مثله مثل الفارق بين مفهومي التحديث الاجتماعي والتغير الاجتماعي، فهما من الفئة نفسها ولكن لا يشيران إلى الشيء نفسه ، فالتحديث هو عبارة عن تغير، ولكنه تغير إيجابي عادة ما يكون مقصودا من قبل الجهات المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع[١]. كذا مفهوم العولمة فهو يشير أيضا إلى ضرب من التغير الاجتماعي العام والذي ينم عن ازدياد درجة التعقيد الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، غير أنه لم يكن مقصودا بالدرجة التي قُصد بها إحداث التحديث الاجتماعي بالمجتمع. هذا ناهيك عن أن العولمة تشير إلى التغير على مستوى العالم الإنساني،

١ ((عبدالله عامر الهمالي، التحديث الاجتماعي: معالمه ونماذج من تطبيقاته، الدار الجماهيرية للنشر، ١٩٨٦، ص ١٦ .))

أما التحديث فهو يشير إلى التغير على مستوى المجتمع الواحد، وللدلالة على هذه التفرقة ما بين مفهومي التحديث والعولمة (وهى فروق كمية أكثر من كونها فروق نوعية) نجد بعض المنتمين إلى علم الاجتماع بالدرجة الأولى يشيرون إلى عصر العولمة بأنه "عصر ما بعد التحديث الاجتماعي" أو "مرحلة ما بعد التصنيع"[٢]، وهذا ما يشير بوضوح إلى أن هذه المرحلة الجديدة ما هي إلا امتداد للمرحلة القديمة والتي تمثل التحديث الاجتماعي.

٤- الهوية العمرانية

قبل الدخول في موضوع الهوية في البيئة العمرانية لابد لنا من مناقشة عدد من الأسئلة التي تدخل مع مفهوم الهوية. أول هذه الأسئلة هو ما هي الهوية ؟ هل يمكن وضع تعريف أو إطار نظري للهوية ؟ وماذا عن الهوية الفردية والجماعية والثقافية والاثنية والسياسية والإقليمية ؟ هل هناك تعريف للهوية في البيئة العمرانية على نحو خاص ؟ وإذا كان هناك تعريف للهوية ماذا عن الديناميكية الاجتماعية المسؤولة عن التغيير الاجتماعي ؟ كيف نستطيع رؤية الهوية من خلال هذه الديناميكية؟ هل يمكننا أن نفترض إن الهوية في البيئة العمرانية ذات بنية متغيرة أم إنها ذات شكل متغير مع وجود بنيـة أكثر ثباتاً؟، هل نستطيع تحديد المسار الزمكاني (Spatio-Temporal Path) لتغير شكل الهوية العمرانية وبنيتها في البيئة الحضرية ؟

٤-١ ما هي الهوية:

إن فهمنا للهوية ينبني على تراثِنا الحضاري، فالهوية في ثقافتنا العربية الإسلامية هي الإمتيازُ عن الأغيارِ من النواحي كافة. ولفظ الهوية يُطلق على معان ثلاثة: التَّشخص.. والشخص نفسه.. والوجود الخارجي، وجاء في كتاب [الكليات] لأبي البقاء الكَفَوي، أن ما به الشيئُ هو باعتبار تحقُّقِهِ يُسمى حقيقةً وذاتاً. وباعتبار تشَخُّصهِ يسمى هويةً. وإذا أخذَ أعمَّ من هذا الإعتبارِ يسمى ماهيةً.. وجاء في هذا الكتاب أيضا..أن الأمرَ المتعقل من حيث إنهُ مقول

٢ ((شعبان الطاهر الاسود، الثقافة والمجتمع والتغير الاجتماعي، مجلة دراسات، السنة الأولى، العدد الرابع، ١٩٩٩، ص ص ١٣-١٤.))

في جواب (ماهو) يسمى ماهية. ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة. ومن حيث إمتيازِهِ عن الأغيارِ يسمى هُويةً. والهوية عند "الجرجاني" في [التعريفات] :" الحقيقةُ المطلقةُ، المشتملةُ على الحقائق إشتمالَ النواة على الشجرة في الغيب المطلق.

وتستعمل كلمة "هوية "في الأدبيات المعاصرة لأداء معنى كلمة Identity التي تُعبِّر عن خاصية المطابقة:مطابقة الشيء لنفسه ،أو مطابقته لمثيله. وفي المعاجم الحديثة فإنها لا تخرج عن هذا المضمون، فالهوية هي:"حقيقة الشيء ،أو الشُّخُصِ المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية،والتي تُميزه عن غيره، وتسمى أيضا وحدة الذات .ولذلك فإذا إعتمدنا المفهومَ اللغوي لكلمة " الهوية "، أو إستندنا إلى المفهوم الفلسفي الحديث، فإن المعنى العام للكلمة لا يتغي، وهو يشمل الإمتيازَ عن الغير، والمطابقةَ للنفس. أي خصوصية الذات، وما يتميز به الفرد أو المجتمع عن الأغيار من خصائص ومميزات، ومن قيم ومن مقومات. وخلاصةُ القولِ، أنَّ الهويةَ الثقافيةَ والحضاريةَ لأمةٍ من الأممِ، هي القدرُ الثابتُ والجوهريُّ والمشتركُ من السِّماتِ والقَسماتِ العامةِ، التي تُميز حضارةَ هذه الأمةِ عن غيرها من الحضاراتِ، والتي تجعلُ للشخصيةِ الوطنيةِ والقوميةِ الأخرى.

وهناك خلط والتباس فكريين منتشرين من جراء استعمال لفظ الهوية في الوقت الحاضر،والذي يمكن شملة بالمسألتين الاتيتين:

المسألة الاولى: غالبا ما تفهم الهوية فهما مطلقا معزولا عن كل الظروف أو الشروط القائمة وكأن الهوية ان تكون المدينة العربية المعاصرة تضاهي ان لم نقل نسخة عن المدينة العربية التقليدية التي ظهرت في الحقبة الاولى من نشأت المدينة العربية، ويفترض كل ذلك عدم الاقتباس من ذلك (الغير) حتى الأمور الصالحة والمفيدة وبدعوى أنها معارضة لما يطمح إليه العرب من تميز ومغايرة، إن لم نقل من تفوق. وكلما قل الاقتباس من الخارج والتفاعل معه، برزت حظوظ المحافظة على التشكيلة الاجتماعية والبنية الحضرية للمدينة [١].

---

١ ((العروي،عبد الله ، "ثقافتنا في ضوء التاريخ"، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ١٩٨٨، ص ٢٠٠))

اما المسألة الثانية: فلقد صار من الشائع ربط الهوية بالماضي وبما تم إنجازه فيه، كما أصبح من المألوف ربطها بما هو ثابت لا يقبل التحول ولا يراد له أن يتحول حتى لا تندثر معالم ما يحفظ للأمة استمرارها عبر الزمن، ولا تندرس أصالتها بفعل تحديات إنجازات الحاضر أو المعاصرة. والهوية، بهذا المعنى، تغدو، في نهاية المطاف، مرادفة للجمود على الحال والتقوقع في الماضي والحقيقة. أن الهوية لا ترتبط بالماضي أكثر من ارتباطها بالمستقبل، بطموح الأمة وآمالها في المستقبل.

٤-٢ الهوية و العولمة:

إن إتجاهات العولمة تسير نحو التأثير على الهوية والسيادة معاً. وأول مايثير الإنتباه عند التأمل في موقف الغرب من هويات الشعوب. هو جمعه بين موقفين متناقضين ،فهو من جهة شديد الإعتزاز بهويته حريص عليها ، وهو من جهة ثانية رافض للإعتراف بالهويات الوطنية لشعوب العالم، لإحساسه بأن العولمة من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الوعي بالخصوصية الثقافية والحضارية. وتلك في نظر الغرب عموماً هي المعضلة الكبرى التي يصطدم بها. ويعبر مفكروه عن هذه الحيرة الفكرية بوضوح وصراحة لامزيد عليهما. ففي أحدث دراسة لصمويل هنتغتون (SAMUEL HUNTINGTON)، يتبين التناقض الذي تقع فيه القوة الجديدة المنفردة بزعامة العالم، وتتضح الحيرة العاصفة التي تسود مجتمع النخبة في الغرب فقد كتب " هنتنغتون "[١] دراسة تحت عنوان مثير للغرابة فعلا: [الغرب: متفرد وليس عالمياً] The West Unique Not Universal: و يفرق فيها بين " التحديث" Modernization وبين "التغريب" Westernization ويقول :"إن شُعوب العالم غير الغربية لايمكن لها أن تدخل في النسيج الحضاري للغرب، حتى وإن استهلكت البضائع الغربية، وشاهدت الأفلام الأمريكية، واستمعت إلى الموسيقى الغربية. فروح أي حضارة هي اللُّغة والدين والقيم والعادات والتقاليد. وحضارة الغرب تتميز بكونها وريثة الحضارات اليونانية والرومانية والمسيحية الغربية. والأصول

---

١ ((مجلة [شؤون خارجية] عدد شهري نوفمبر – ديسمبر ١٩٩٦))

اللاتينية للغات شعوبها، والفصل بين الدين والدولة. وسيادة القانون، والتعددية في ظل المجتمع المدني. والهياكل النيابية، والحرية الفردية. "ويضيف قائلاً:" إن التحديث والنمو الإقتصادي لايمكن أن يحققا الغربة الثقافي في المجتمعات غير الغربية. بل على العكس، يؤديان إلى مزيد من التمسك بالثقافات الأصلية لتلك الشعوب ويؤدي الى النمو و التطور للهياكل العمرانية مستمدة طاقتها من الثابت للهوية العمرانية. ولذلك لابد التفريق هنا بين مفهومين متناقضين هما التغريب(الامركة) والتحديث ومن الواضح ان العولمة بصيغتها الحالية تجمع هذين المفهومين المتناقضين معا لذلك جاءت النداءات التي تطالب الابتعاد عن العولمة لانها ترى جانب التغريب فقط من طرفي المعادلة اما المجموعة الثانية والمطالبة بالاندماج بالعولمة هي ايضا ترى جانب التحديث من العولمة وتهمل الطرف الاخر.

وياتي تأثير العولمة على الهوية للمدينة من خلال اقحام الاشكال و التكوينات المادية الجاهزة في النسيج الحضري للمدينة بغض النظر عن درجة ملاءمتها من الناحية الثقافية او البيئية، وهذا ما نجدة في ماليزيا مثلا حيث ان التكوينات العمرانية التي برزت فيها خلال العقد الاخير من القرن العشرين لا يمت بصلة بتاريخ العمارة والعمران في ماليزيا كذلك هو الحال في دولة الامارات العربية التي استوردت هذه الاشكال بحيث صعب التميز بين ماليزيا والامارات العربية من خلال مشهدهما الحضري او بينهما وبين منهاتن الامريكية[١].

١ ((الصور مأخوذ من موقع على الانترنيت http://www.alltheweb.com))

انتقال المشهد الحضري لدولة الامارات العربية من المحلية في التعامل مع المواد والتكوينات الحضرية الى النمط المعولم الذي لا ينسجم مع كل المعطيات التخطيطية و التصميمية

ماليزيا ، نلاحظ ان طريقة التعامل مع المشهد الحضري يشابهه حالة الامارات العربية مع الفارق المعروف من حيث العادات و التقاليد والموروث المعماري، وهذا ما يعرف بالنمط المعولم للمشهد الحضري او المدينة المعولمة

منهاتن الامريكية، التي شهدت مولد العولمة وتصديرها لبقية العالم ،نلاحظ ثبات المشهد الحضري من الشرق الى الغرب من ماليزيا و الامارات العربية الى منهاتن بحيث تنفقد الخصوصية و الهوية المحلية المستندة للموروث الحضاري للمدينة

٤-٣ آلية تاثير العولمة على الهوية العمرانية:

مادام هناك قوتين مهما كان مقدارهما فهناك تفاعل وتجاذب وتنافر بينهما وعلى اساس هذه الحقيقة الفيزيائية فان العولمة والهوية قوتين تحاول كل منهما ان تهيمن على الاخر فالعولمة القادمة من الخارج تحاول فرض شروطها والهوية المحلية لها متطلباتها التي قد تتعارض مع شروط العولمة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو بما ان التأثر المتبادل موجود، فما هي طبيعة هذا التأثير والكيفية التي يعمل بها؟ وخصوصا في حالة المدن العربية التي تحمل ارثا حضاريا موغل في القدم و العمق الفكري والذي يرجع الى فجر الحضارات الاولى؟.

ومن هذا نجد انه هناك اربعة انواع من التفاعل بين الهوية والعولمة يعتمد على البعد الثقافي و الاقتصادي للمدينة ويكون بالشكل الآتي[١]:

[١] ((http://www.alrashad.org/%5Cissues%5C09%5C09-06-js.htm موقع على الانترنيت اخذ منه بتصرف))

	البعد الثقافي	البعد الاقتصادي	التفاعل بين الهوية والعولمة
١	قوي	قوي	تأثير ثقافي اقتصادي
٢	قوي	ضعيف	ذوبان اقتصادي
٣	ضعيف	قوي	ذوبان ثقافي
٤	ضعيف	ضعيف	ذوبان ثقافي و اقتصادي

وبالتالي فان البلدان التي لها اقتصاد قوي و ثقافة ذات تأثير قوي[١] فانها تفرض نمطها في البيئة الحضرية وهذا ما حصل في حالة امريكا و الدول الاوربية التي تحاول فرض انماطها التخطيطية على بقية بلدان العالم.

اما البلدان العربية التي تمتلك بعداً ثقافي موغل في القدم والاصالة الا ان الجانب الاقتصادي فيها غير متكامل ولا يستطيع التنافس مع التكتلات الاقتصادية العالمية مثل المجموعة الاوربية مثلا او المجموعة الاسيوية (النمور السبعة)، نجدها تتساق مع القوى الاقتصادية الكبرى والتي تؤثر على مدنها الذي يحتم عليها استعمالات ارض محددة تتماشى مع المتطلبات الاقتصادية العالمية (الاقتصاد المعولم).

اما الدول التي تمتلك قوة اقتصادية ولكنها لا تمتلك بعداً ثقافية فانها تحاول استيراد (شراء) ثقافة العولمة التي هي بطبيعة الحال لا تتعارض مع ما موجود من ثقافة محلية لعدم عمق هذه الثقافة وهشاشتها.

اما الدول التي لا تمتلك البعدين (الاقتصادي و الثقافي) فهي في الغالب مجتمعات بدائية تعيش في عصر اخر غير عصر العولمة فهي بعيدة عن هذه المشكلة.

---

١ *((نقصد هنا بالتأثير القوي ليس بالضرورة العمق التاريخي للثقافة اذ ان الثقافة الامريكية لا تملك البعد التاريخي الذي تمتلكها الثقافة العربية الا ان الوسائل والتقنيات الاعلامية التي يمتلكها الغرب من التأثير بحيث تستطيع تسويق ثقافتها الى بقية بلدان العالم، ففي اخر احصائيات بلغت الوكالات الاخبارية و الاعلامية الامريكية اكثر من ٨٠% من مجموع الوكالات العالمية الكبيرة، ومن هذا نجد كثافة التأثير للثقافة الامريكية.))*

اما اشكال التغيير الذي يمكن ان تطرأ على المشهد الحضري فهي:

١-استحداث فضاءات حضرية جديدة والغاء بعض الفعاليات، نتيجة التغير بنمط الاستعمال في المدينة بسبب التقنيات الحديثة.

٢-استخدام مواد بناء جديدة قد لا تتلاءم مع البيئة المحلية.

٣-الاتجاة الى استغلال الارض الى ابعد الحدود بالارتفاع في البناء بما ينتج عنه كثافة بنائية عالية و خط سماء جديد يهيمن على الدلالات المحلية الموجودة في المدينة.

٤-التقدم التقني المذهل اعطى امكانية التحكم الكبير بالبيئة والتقليل من تأثيرها الى حد التهميش ،لذلك اصبحت العمارة والمدينة غريبة عن بيئتها الطبيعية، كما هو الحال في مدن الخليج.

صور لمدينتي دبي و ابو ظبي في دولة الامارات العربية

٥- التغير والتفاعل الثقافي في البيئة العمرانية

لقد تناول كلاب Klapp ظاهرة البحث الجمعي عن الهوية مؤكداً أن النظم الاجتماعية الحديثة مشوهة ودون معنى. لذلك فأنه عندما يكون هاجس الحركات الجماهيرية منصب نحو الهوية فأنهم سيطورون خصائص محددة تعبر عن(الإعلام الذاتي) الذي يعتني باللبس والزخرفة

الشخصية كما يعتني بثورة الأنماط أي يهتم بالجوانب العاطفية أكثر من التأثيرات العملية[١]. وهناك من يميز بين "الهوية المقدسة" وهي هوية خيالية غير موجودة إلا في أذهان المثقفين والمطالبة بتحقيق هذه الهوية لا يتعدى الترف الفكري الذي لا طائل منه ومع ذلك تظل "الهوية المقدسة" هدف ثقافي هام يجب السعي له لأنه يشكل نوع من المرجعية الثقافية والتاريخية التي توحد بين الجماعة الكبيرة التي تحتوي في داخلها جماعات أخري أصغر منها. كما أن هناك "الهوية العملية" وهي هوية واقعية موجودة في كل حين. فالهوية العملية هي هوية لاشعورية يعيشها الإنسان ويعبر عنها في كل وقت[٢].

أن الوظيفة التلقائية للهوية كما يراها علم الاجتماع هي "حماية الذات الجمعية من عوامل الذوبان أو التعرية" هذا التصور الوظيفي لمفهوم الهوية يجعلنا نميز بين تأويلين لمعني الهوية، الأول هو التأويل "الماهوى" الذي يرى أن الهوية "شيء اكتمل وانتهى وتحقق في الماضي في فترة معينة أو نموذج اجتماعي معين وأن الحاضر هو محاولة إدراك هذا المثال وتحقيقه". أما التصور التاريخي والحركية فهو يري أن الهوية "شيء يتم اكتسابه وتعديله باستمرار، وليس أبداً ما هية ثابتة. فبما أن تاريخ أي شعب هو تاريخ متجدد وملئ بالأحداث والتجارب فأن الهوية الأصلية تعتني باستمرار، وتكتسب سماته وتلفظ أخري، أن إحداثا وقيماً وسمات جديدة تغمرها باستمرار"[3].

٦-التفاعل الثقافي كإطار لفهم الهوية في البيئة العمرانية

في سعينا لفهم آلية تشكل الهوية في البيئة العمرانية حاولنا تبين العوامل التي تؤدي بالأفراد والجماعات لمجتمع ما للمحافظة على سمة موحدة تجمعهم. ولأن هذه العوامل غالباً داخلية وباطنة أكثر من كونها عوامل خارجية وظاهرة، لذلك فأن مجموع هذه العوامل هي ما اطلق

١((Klapp, O. "Collective Search for Identity", New york, Rinehart and Winston, Inc., 1969.))

٢ ((الحمد، تركي "هوية بلا هوية: نحن والعولمة"، قدمت لمؤتمر العولمة، القاهرة، أبريل ١٩٩٨ (نشرت في جريدة اليوم على أربع حلقات في الأعداد ٩٠٨٦٠، ٩٠٩٩٣، ٩١٠٠، ٩١٠٧)))

3 ((سبيل، محمد "الهوية"، جريدة الرياض عدد ١١٠٤٩ (٤-٦-١٤١٩)))

عليها البحث "آلية التفاعل الثقافي". أن استخدامنا لمصطلح "التفاعل الثقافية" يقابل نظرية التحدي والاستجابة التي أطلقها المفكر تونبي لدراسة عوامل المقاومة الثقافية في الحضارة الإسلامية. لذلك فالبحث يرى أن كلمة "تفاعل" ممكن ان تعطي معنى الرفض او القبول و"الاستيعاب" بعد التفكيك والتركيب. إذاً فمفهوم "التفاعل الثقافي" هنا يعني بالدرجة الأولى ردة الفعل اللاشعورية التي مارسها الإنسان عند تعامله مع المستجدات التي طرأت على البيئة العمرانية التي هو فيها.

إن استمرارية القيم التقليدية لا يعارض أبداً مصطلح "المجتمع الحديث"، فنحن مثلاً لا نتفق مع القول الذي يري فيه أن المجتمع لا يمكن أن يكون حديث وتقليدي في نفس الوقت ولكننا في نفس الوقت نؤيد أن بعض القيم التقليدية القوية أو "خيوط التقاليد" (Strands of Traditions)يمكن أن تستمر في المجتمعات الحديثة حتى لو أن المجتمعات التي تطورت فيها تلك القيم قد تلاشت كلياً. هذا يجعلنا نطرح مفهوم "نواه القيم" التي أطلقها ربابورت Rapoport في كثير من دراساته عن البيئة المبنية، اذ قال :

"بما أن الثقافة تتغير إذاً فالسؤال هنا هو إلي أي مدى يمكن لجماعة ما أن تحافظ على هويتها، أي أنها تبقى معروفه لنفسها وللآخرين ... لذلك فالتفريق بين نواه الثقافة (التي تتغير قليلاً وبشكل بطيء) والثقافة الثانوية (التي تتغير بسرعة) مهم ومفيد لتحليل تصاميم الأشكال المبنية خصوصاً في حالة التغير الثقافي المطرد"[١]. وهو هنا يؤكد أن نواه القيم هي المسئولة عن المحافظة على هوية الجماعة وتماسكها عبر الزمن.

يبقى السؤال المهم وهو إلي أي مدى تأثرت نواهً القيم للمجتمع (المعولم) بالتغيرات التي حدث للبيئة العمرانية وبالتالي على ادراك الافراد والمجتمع للهوية والصورة الذهنية لمدينتهم؟. وهذا السؤال ما يحاول البحث الاجابة عنه.

---

[١] *((Rapoport, A. "Culture and Built Form – A Reconsideration", In D. G. Saile (Ed) " architecture in Cultural Change", Essays in Build Form and Culture, Lawrence, University of Kansas, 1986))*

٧-هوية البيئة الحضرية والاحساس بالمكان

قسم Lynch المكونات الاساس للاحساس بالمكان الى:

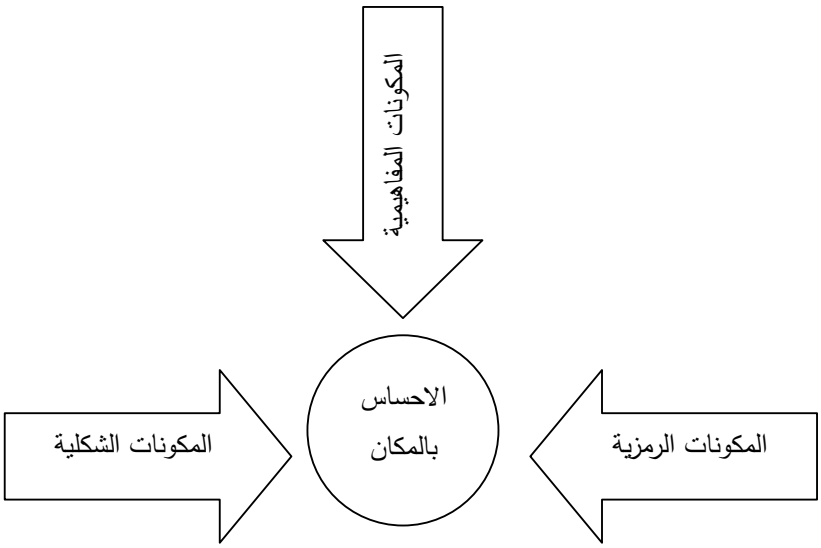

٧-١ المكونات الشكلية:

وهي الخصائص الشكلية التي تتيح للمتلقي التعرف على المكان والزمان بحد ذاتهما وتنميطهما فكريا وتشمل:

٧-١-١ الهوية

تمثل الهوية المدى الذي يمكن به تشخيص المكان او التعرف علية او تذكره،لكونه مميزا عن غيره من الاماكن،والشعور بالهوية يمثل ابسط اشكال الاحساس بالمكان،وقد ياتي الاحساس بالمكان من تالف الحميم بين الفرد والمكان،كما قد يكون نتيجة للتاثير القوي للاشكال الخاصة

والمميزة،وعندما يعمل الشكل والتالف معا فان النتيجة العاطفية ستكون قوية التاثير الى حد كبير[1].

ان للهوية وظيفة منفعية واضحة تماما حيث ان قدرة الانسان على التعرف على الاشياء والاماكن هي اساس الحركة الكفؤة وايجاد الطريق في البيئات الحضرية.

وتتميز معظم المدن الاسلامية التقليدية بامتلاكها لهوية مشتركة تتبع خصائصها الاساسية من تطابق قيم الشريعة الاسلامية في التكوين المادي المتمثل بالبيئة الحضرية وتاثير مبادئ القران والسنة النبوية على بنية المكان وقيم مفاهيم الناس شاغلي المكان والتاثير على سلوكهم ضمن هذا المحيط السلوكي.وفي المراحل المتقدمة من انتشار الدين الاسلامي نجد ظهور بعض الخصائص الاقليمية والمحلية في هوية المدن الاسلامية بسبب طبيعة الدين الاسلامي الذي يشجع القيم الاصيلة والايجابية في المجتمع فيما لو لم تتعارض مع احكام الاسلام(وما بعثت الا لاتمم مكارم الاخلاق) وهذا الاختلاف ناتج عن اختلافات موضوعية في البيئات المختلفة للمدن الاسلامية وطرق البناء المتبعة فيها و المواد المستخدمة في البناء، لذلك نطلق على المدن التي ظهرت في الاندلس بالمدن الاسلامية وكذلك المدن التي ظهرت في العراق او بلاد الهند والسند فهي جميعا مدن اسلامية ذات هوية اسلامية واضحة وبالوقت نفسه تمتلك من الخصائص الفردية ما تميزها عن بقية المدن الاسلامية.لذلك نجد ان الهوية المحلية لهذه المدن تظهر في تفاصيل الصورة الذهنية المكانية وليس في تكوينها العام.

٧-١-٢- البنية

تمثل البنية الخواص الشكلية لنظام معين من العلاقات،فمعنى اي شي او عنصر لا يظهر الا من خلال علاقتة مع الاشياء الاخرى التي تمثل سياقة المباشر،ويعرفها lynch بانها

1 ((Lynch, K., ''A Theory of Good City Form ", Cambridge, MA : MIT Press,1981,p.132-133))

العلاقات الفضائية والنمطية بين العنصر والمتلقي او بين العنصر والعناصر الاخرى[1]، كما انها تمثل مجموعة العلاقات التي تظهر في نقاط معينة من الزمان.

ويمكن تصنيف الاحساس وادراك البنية الشكلية للمكان الى مستويين هما:

المستوى الاول: مستوى المكان (ذي المقياس الصغير نسبيا) حيث يتجسد هنا في طبيعة احساس المتلقي بكيفية انسجام عناصر المكان ومكوناته اذ تلعب التفاصيل المكونه مثل اللون والملمس .....الخ دورا فعالا في عملية الاحساس وبالتالي الادراك.

المستوى الثاني: المدينة ككل (ذات المقياس الاوسع) ويتمثل في الاحساس بالتوجية الفضائي والزماني في المدينة او قطاع معين منها،اي معرفة اين ومتى يوجد الشخص، وهو مايستدعي معرفته بكيفية ارتباط موقعة المكاني والزماني مع الاماكن والازمنة الاخر.

وقد ادت العوامل الثقافية والطبيعية المؤثرة على تكوين البنية الشكلية للمدينة الاسلامية التقليدية الى ايجاد لغة تصميمية تعتمد التلقائية واستعمال عدد محدود من المفردات المعمارية والتخطيطية، وعلى الرغم من هذا فقد كانت تحمل قدرا كبيرا من المرونة وتنوعا كبيرا من خلال قوى التركيب وامكانيات البناء اللغوي المتعددة.

وقد لعب المقياس الانساني في تخطيط وتصميم هذه المدن دورا مهما في تحديد طبيعة الاحساس وكيفية انسجام وتناسق العناصر المكونه للفضاءات الحضرية.

٧-٢ المكونات المفاهيمية

وهي مكونات الاحساس التي تعمل على تعريف العلاقات المجرده وارتباطات الاشكال المكانية مع المفاهيم والقيم اللامكانية وتشمل:

٧-٢-١ التطابق:

ويشير الى التطابق الشكلي البحت بين البيئة الفضائية والبنية المفاهيمية للبيئة الحضرية[1] اي ان البنية المرئية الشكلية التي لا يمكن ان تحيا بشكل مستقل يجب ان تكون متطابقة مع

---

1 ((lynch,1960,p.18))

الاستعمال الفعلي للموقع. وان هذا التطابق هي محاولة من المجموعة التي تشغل المكان بان تطابق شخصياتهم وقيمهم ومعاييرهم مع هذا المكان لذلك فان التصاميم يجب ان تاخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة لكل مجموعة.

ونجد هذا التطابق جليا في المدينة الاسلامية في مراحل ازدهارها فهناك تطابق بين القيم والمعايير التي يحملها الناس في تلك المدن مع التكوينات المادية للمدن لذلك تعد تلك المدن في تلك المرحلة ناجحة من الناحية الوظيفية والمفاهيمية[٢].

٧-٢-٢ الوضوحية:

وهي الدرجة التي يمكن بها لسكان مكان معين تبادل الاتصال بدقة من خلال عناصرة المادية والرمزية، فالبيئة الحضرية هي وسط للاتصال باستعراضها للرموز الضمنية والصريحة على حد سواء، ويتم ذلك من خلال وجود انظمة علامات اشارات بيئية معينة مفهومه لساكني هذا المكان ومبهمة للغرباء.

والمدينة الاسلامية تمتلك لغة بيئة مشتركة الفهم تعتمد على المفردات المعمارية والحضرية التي تجمع وتكامل بين الشكل ومحتوى المكونات المادية للمكان ووظائفها، وينعكس ذلك على قدرة سكان المدينة على تبادل الاتصال من خلال تلك المفردات الواضحة والمفهومة ضمن النظام سائد. وبالتالي يتمكن افراد المجتمع من فهم الصورة المكانية لمدينتهم التي تعتمد على عناصر مادية ورمزية متجذرة في اللاشعور الجمعي لسكان المدينة وتقترن بارتباطات ودلالات معنوية خاصة[٣].

٧-٢-٣ الشفافية:

---

1 ((lynch,1881,p.138))

[٢] كمونة، د.حيدر عبد الرزاق: "الاصالة والمعاصرة في العمارة العراقية"؛ مجلة آفاق عربية، العدد العاشر، بغداد، تشرين اول ١٩٨٧.

[٣] كمونة، د.حيدر عبد الرزاق: "التراث المعماري وخصوصية المدينة العربية المعاصرة"؛ ندوة الخصوصية الوطنية في العمارة العربية المعاصرة، وزارة الاسكان والتعمير، بغداد ، ١٤-١٦ تشرين اول ١٩٨٩.

ويقصد بها الدرجة التي يمكن بها الشخص ان يدرك وعلى نحو مباشر طبيعة انتقال المعلومات، والشفافية تتكامل مع دور التطابق في تحقيق قاعدة ادراكية ملائمة لاستيعاب معاني المكان. وان التدرج الهرمي للفضاءات والفعاليات التي نجدها في بعض المدن والمدن الاسلامية واحدة منها تساعد على تنظيم مستويات التفاعل الاجتماعي المكاني وبالتالي الشفافية في فهم علاقات النظام (المكان)، اذ يتفاعل الافراد مع بعضهم البعض مع المكان من خلال الفضاءات العامة المشتركة (الاسواق، افنية الجوامع، المدارس، الازقة الرئيسة....الخ) التي تحتضن فعالياتهم المختلفة وتسمح لهم بالتعرف على طبيعة الفعاليات ومجراها على نحو تلقائي.ومن جهه اخرى يعمل التنظيم المكاني للمدينة الاسلامية على تلبية مبادئ الخصوصية والحرمات الشخصية النابعة من العقيدة الاسلامية ونجد ذلك واضحا من خلال شكل الازقة وتعرجاتها وشكل الفضاءات ومن خلال التوزيع المتدرج من العام الى الخاص[١].

٧-٣-المكونات الرمزية

وهي المستوى الاكثر عمقا من الارتباط بين الشكل الحضري والقيم والمفاهيم الحضارية والانسانية ودلالاتها الاجنماعية والثقافية وتشمل:

٧-٣-١ الدلالة الرمزية:

ان الدلالة او المعنى هي احدى المكونات الاساس للصورة الحضرية فكل عنصر من عناصر الهيئة الحضرية لابد وان يمتلك معنى محدد يفسرة المتلقي على نحو معين سواء اكان ذلك المعنى عاطفيا او رمزيا او كان وظيفيا.ويمثل ادراك البيئة الحضرية وظيفة نفسية مهمة ترتبط على نحو كبير مع تعريف الهويةالمكانية وتولد بدورها قدرا معين من الاحساس المكاني[٢].

٧-٣-٢ التجلي:

[١] كمونة، د.حيدر عبد الرزاق،١٩٨٩، المصدر السابق ص ٢٠-٣٣

2((lynch,1981,p.142))

ان ايا من الخواص الشكلية والمفاهيمية التي سبق توضيحها على الرغم من أهميتها ودورها الفعال في صياغة المكان فلا احد يرغب في العيش في بيئة فيها وضوح تام وتطابق تام بين الشكل الحضري والنية الاجتماعية وبنية الفعاليات الحضرية،فهناك حد معين للادراك الحسي، فالمكان يجب ان يكون ذو طبيعة قابله للاكتشاف وعنصر المفاجئة،وهذا ما يرتبط بمفهوم التجلي في الحس بالشكل الذي يتيح للمتلقي البحث عن خيارات واسعة التي يرغبها، ويتجاهل تلك الخيارات التي لا تعنية عندما يشاء ذلك[1] .

ان المستويات المتباينة من التنظيم الاجتماعي–المكاني للمدينة توفر بدورها مستويات متباينة من الاتصال وبالتالي مستويات متباينة من الفهم والادراك،وهذا ما نجده في المدينة الاسلامية اذ ان المتلقي فيها لا يتعرض بالضرورة الى تجربة مكانية شاملة تمر بكافة مستويات ومواقع التنظيم المكاني للمدينة،اذ تبقى الكثير من المكونات بعيدة عن متناول ادراك المتلقي الذي لا تعنية تلك الاشياء، كما ان طبيعة البنية الشكلية للمدينة والتي تجمع بين البساطة في تكوينها العام والتعقيد في تفاصيلها الدقيقة ومفاصلها المختلفة تتيح للفرد ان يكون صورتة الخاصة عن المكان من خلال تنظيمة للعناصر والتجارب المكانية.

٨–دور التخطيط في إعادة التوازن لتأثرات العولمة

تدخل العولمة مباشرة على البنية الفيزيائية في حالة الدول النامية لتحدث تغييرا في الأنماط الحضرية وبنية المجتمع نتيجة الانبهار بالأفكار الجديدة التي تتبناها العولمة وما تمتلكه من وسائل دعائية متمثلة بالقنوات الفضائية والانترنيت ووسائل الإعلام متعدد الأوساط Multi Media لذلك فالتغيير الذي تحدثه العولمة يكون بطريقين حسب تقبل المجتمع له ،اما ان يتقبلها المجتمع ويتفاعل معها بسبب الهالة الدعائية التي تحيط بالعولمة او ان يرفضها ويتقوقع المجتمع على نفسه.

---

1 ((lynch,1960,p.25))

وفي هذه المرحلة ياتي دور المخطط الحضري لاعادة التوازن الاطراف المعادلة الانسان (المحتوى) والمدينة (الحاوي) هذا الدور يمكن ان يتجسد في:

اولا: إعادة بناء المجتمع فكريا وثقافيا .

ثانيا:ا إعادة روح المدينة العربية من خلال تاهيل البنية الفيزيائية.

والشكل التالي يمثل تفاعل المجتمع مع مشهد المدينة في ظل العولمة.

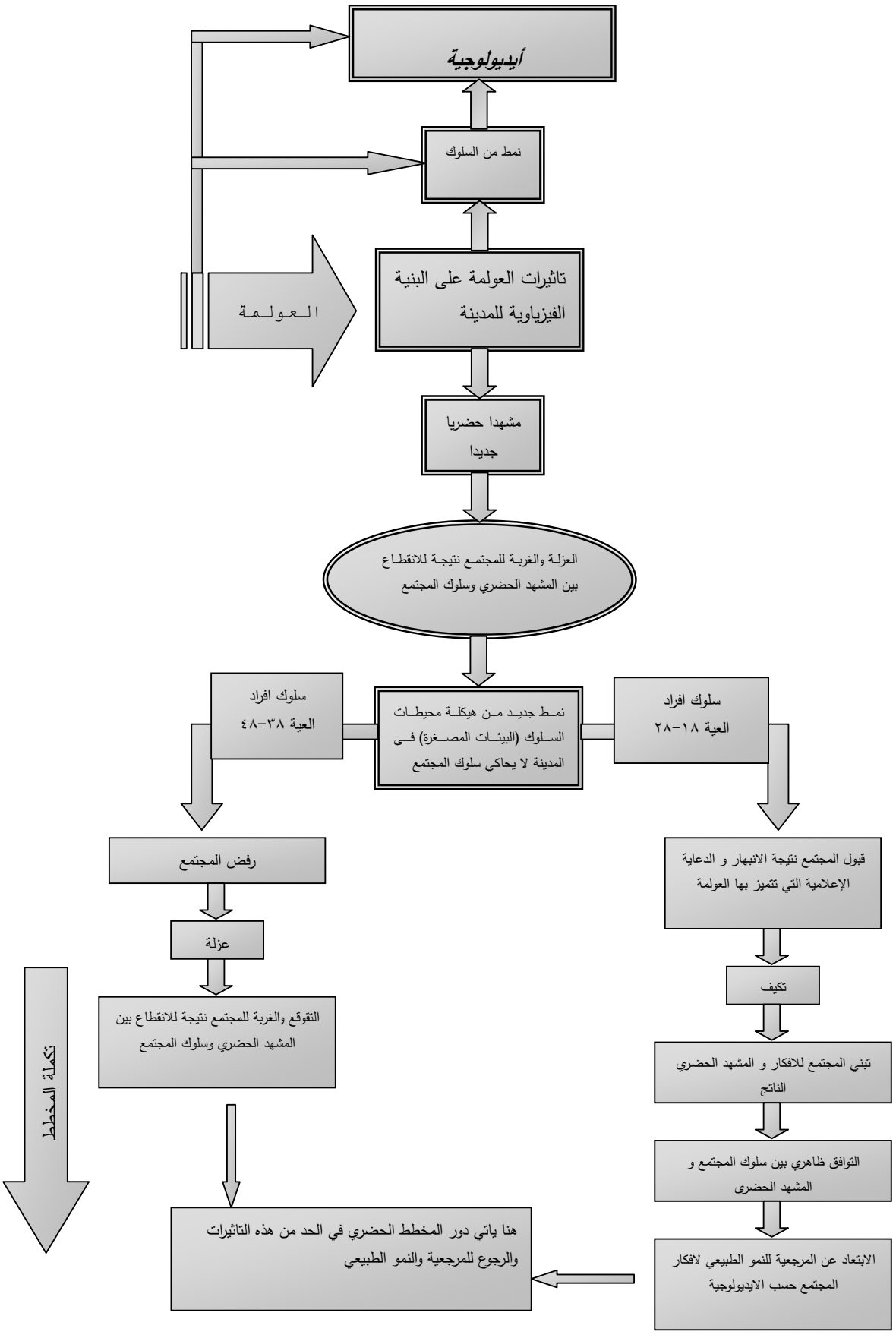
أيديولوجية
نمط من السلوك
العولمة
تاثيرات العولمة على البنية الفيزياوية للمدينة
مشهدا حضريا جديدا
العزلة والغربة للمجتمع نتيجة للانقطاع بين المشهد الحضري وسلوك المجتمع
سلوك افراد العية ٣٨-٤٨
نمط جديد من هيكلة محيطات السلوك (البيئات المصغرة) في المدينة لا يحاكي سلوك المجتمع
سلوك افراد العية ١٨-٢٨
رفض المجتمع
عزلة
التقوقع والغربة للمجتمع نتيجة للانقطاع بين المشهد الحضري وسلوك المجتمع
قبول المجتمع نتيجة الانبهار و الدعاية الإعلامية التي تتميز بها العولمة
تكيف
تبني المجتمع للافكار و المشهد الحضري الناتج
التوافق ظاهري بين سلوك المجتمع و المشهد الحضرى
الابتعاد عن المرجعية للنمو الطبيعي لافكار المجتمع حسب الايديولوجية
هنا ياتي دور المخطط الحضري في الحد من هذه التاثيرات والرجوع للمرجعية والنمو الطبيعي
تكملة المخطط

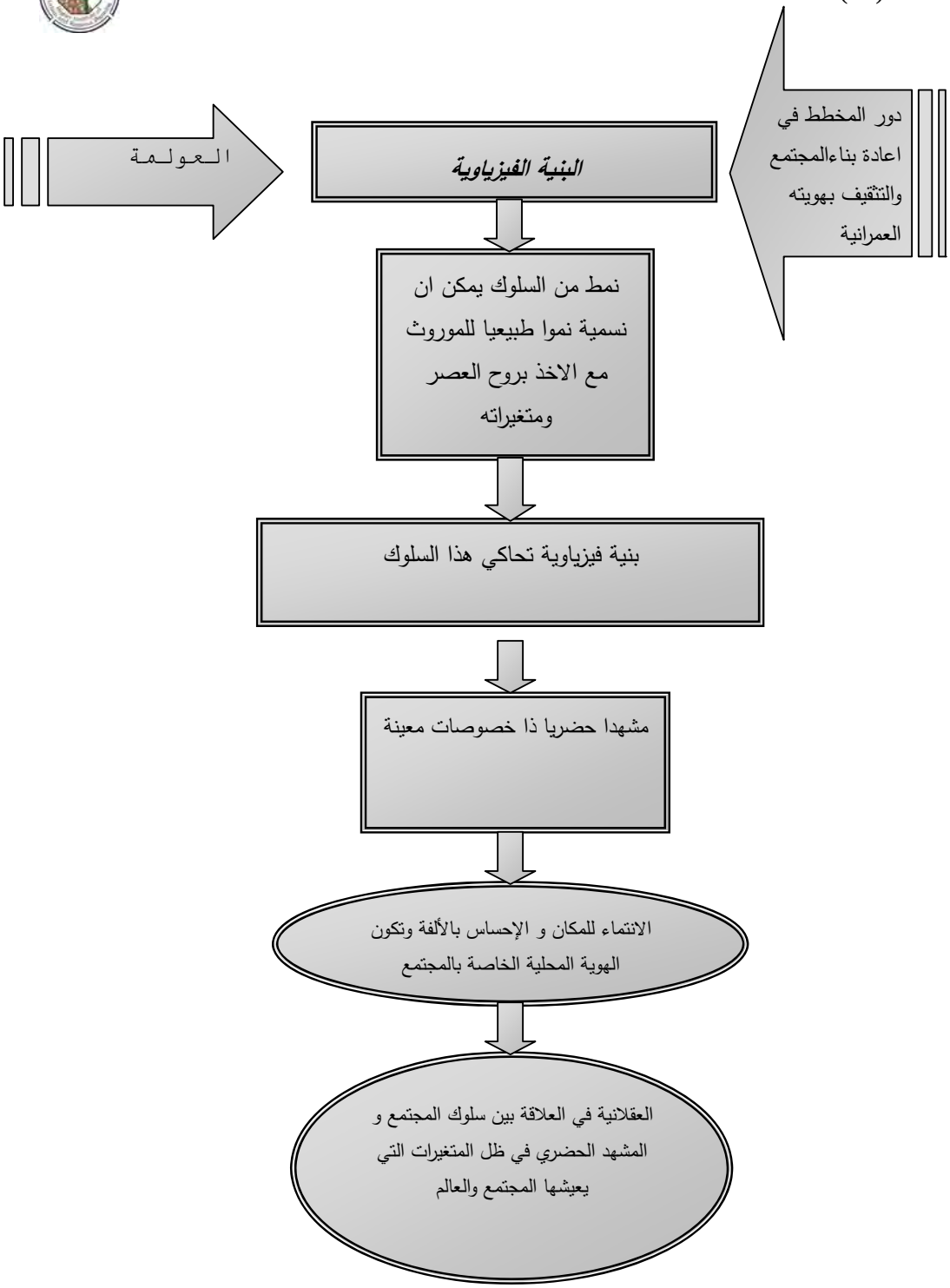

تأثير العولمة على المجتمعات النامية ودور التخطيط في إعادة التوازن

إعداد الباحث

الاستنتاجات

- تمثل البيئة الحضرية مجموعة من الانظمة (الاجتماعية ،ثقافية ،الاقتصادية ،العمرانية ،السياسية) مرتبطة فيما بينها وفق نسق معين وهذا النسق يعتمد على العوامل البيئية والثقافية والدينية ،وهذا ما يعطي لهذه البيئة الشخصية المميزة لها.
- تعد العولمة قديمة بمفهومها جديدة بتسميتها فهي كمفهوم ظهرت منذ بدايات الثورة الصناعية والوفرة الحاصلة بالانتاج الذي احتاج الى اسواق جديدة للتصريف.
- العولمة في الدول الغربية لم تاخذ الابعاد الخطيرة التي اخذتها في دول العالم الثالث، ذلك انها تعد تغيرا و تطورا للايدولجيات المتبناة في هذا المجتمع ،لذا نجد تطبيقاتها في البيئات الحضرية على مستوى التكوينات المادية متوافقة مع المتلقي وهناك حالة من التوازن في العلاقة بين المتلقي و البيئة ،اما في دول العالم الثالث اخذت ابعادها كونها تغييرا لم يصل مرحله التطور للايدولوجيات المتبناة في هذه المجتمعات لذالك نجد تطبيقاتها المادية في البيئات الحضرية غير متوافقة مع المتلقي.
- أن الوظيفة التلقائية للهوية كما يراها علم الاجتماع هي "حماية الذات الجمعية من عوامل الذوبان أو التعرية" هذا التصور الوظيفي لمفهوم الهوية يجعلنا نميز بين تأويلين لمعني الهوية، الأول هو التأويل "الماهوى" الذي يرى أن الهوية "شيء اكتمل وانتهى وتحقق في الماضي في فترة معينة أو نموذج اجتماعي معين وأن الحاضر هو محاولة إدراك هذا المثال وتحقيقه".
- تمثل الهوية المدى الذي يمكن به تشخيص المكان او التعرف علية او تذكره،لكونه مميزا عن غيره من الاماكن،والشعور بالهوية يمثل ابسط اشكال الاحساس بالمكان،وقد ياتي الاحساس بالمكان من تالف الحميم بين الفرد والمكان،كما قد يكون نتيجة للتاثير القوي للاشكال الخاصة والمميزة،وعندما

يعمل الشكل والتالف معا فان النتيجة العاطفية ستكون قوية التاثير الى حد كبير.

- إن إتجاهات العولمة تسير نحو التأثير على الهوية والسيادة معاً. وأول مايثير الإنتباه عند التأمل في موقف الغرب من هويات الشعوب. هو جمعه بين موقفين متناقضين ،فهو من جهة شديد الإعتزاز بهويته حريص عليها ، وهو من جهة ثانية رافض للإعتراف بالهويات الوطنية لشعوب العالم، لإحساسه بأن العولمة من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الوعي بالخصوصية الثقافية والحضارية.
- وياتي تأثير العولمة على الهوية للمدينة العربية من خلال اقحام الاشكال و التكوينات المادية الجاهزة في النسيج الحضري للمدينة بغض النظر عن درجة ملاءمتها من الناحية الثقافية او البيئية.

<u>التوصيات</u>

- لكي ندخل لعصر العولمة فمن المهم اولا ان نعرف انفسنا بمعنى البحث والفهم الحقيقي لهويتنا الثقافية والفهم الصحيح للفكر الاسلامي الذي يتلائم مع كل العصور.

- بناء المجتمع من الاولويات قبل البناء المادي للمدينة فبناء المجتمع بناء صحيحا على وفق الفكر الذي يتبناه ينتج عنه بناء صحيح لمدينته وبالتالي يتحقق التوافق الذي يبحث عنه المخطط بين الحاوي (المدينة) والمحتوى (المجتمع).

- الانفتاح على الافكار الجديدة والتعامل معها لا ينقص من الهوية المحلية بل العكس، ينتج عنه الصقل وابراز للهويات المحلية وتمسك واعي ناتج عن مقارنة متواصله بين المحلي والوافد من الافكار.

- لا يمكن لمدننا العربية الانصهار التام في العولمة ،وكما لا يمكنها التقوقع مخافة الدخول فيها ، فالتفاعل مع المعطيات الجديدة ومواجهتها من خلال التعمق بالارث المعماري والتخطيطي العربي هو الطريق الممكن لمواجة العولمة وتحدياتها.

- الاهتمام بالقوانين والتشريعات الحالية والتي يحتاج اعادة النظر فيها لقدمها اولا ولمحدوديتها من حيث التاثير.وعند صياغة هذه القوانين والتشريعات يجب الاخذ بالاعتبار طبيعة المدينة والمجتمع كونه اسلامي –عربي –عراقي ،والتوافق مع المتطلبات الحياتية والتطورات الهائلة في مجال التخطيط والعمارة .

- الاهتمام بالمعالم الموجودة ضمن المدينة لانها المحرك الاساس لعملية الادراك الذهني للمتلقي، وهذا الاهتمام يكون من خلال وضع اساس وقوانين للتصاميم المعتمدة في المدينة بما يتلائم مع واقع المدن العربية وهذا لا يعني الابتعاد عن التطورات الحاصلة في هذا المجال بل الاستفادة منها بالخروج بمؤشرات تصميمية وتخطيطية تلائم مدننا.

- ضرورة الاهتمام بالمناهج الدراسية والتأكيد من خلالها على عمارتنا المحلية والإسلامية بالقدر الكافي الذي يستطيع من خلاله المختصون أن يتناولو هذه العمارة بتعمق أكثر.فضلاً عن بقية المفاهيم العمرانية العامة الأخرى لرفع مستوى الواقع المعرفي للمهندس والمخططين.

المصادر:

١. الحمد، تركي "هوية بلا هوية: نحن والعولمة"، قدمت لمؤتمر العولمة، القاهرة، أبريل ١٩٩٨ (نشرت في جريدة اليوم على أربع حلقات في الأعداد ٩٠٨٦٠، ٩٠٩٩٣، ٩١٠٠، ٩١٠٧).

٢. رزوقي، غادة موسى" فكر الإبداع في العمارة"، رسالة دكتوراه فلسفة مقدمة إلى قسم الهندسة المعمارية، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٦.

٣. سبيل، محمد "الهوية"، جريدة الرياض عدد ١١٠٤٩ (٤-٦-١٤١٩).

٤. كمونة، د.حيدر عبد الرزاق: "الاصالة والمعاصرة في العمارة العراقية"؛ مجلة آفاق عربية، العدد العاشر، بغداد، تشرين اول ١٩٨٧.
٥. كمونة، د.حيدر عبد الرزاق: "التراث المعماري وخصوصية المدينة العربية المعاصرة"؛ ندوة الخصوصية الوطنية في العمارة العربية المعاصرة، وزارة الاسكان والتعمير، بغداد ، ١٤-١٦ تشرين اول ١٩٨٩.
٦. الهمالي ،د. عبدالله عامر،"أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته"، ط١، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٨.

٧. الهمالي ،عبدالله عامر، "التحديث الاجتماعي: معالمه ونماذج من تطبيقاته"، الدار الجماهيرية للنشر، ١٩٨٦.

8. **Klapp, O. "Collective Search for Identity", New york, Rinehart and Winston, Inc., 1969.**
9. **Lynch , Kevin " The Image of the city " ; The M.I.T. press , London ,1960.**
10. **Lynch, K., ''A Theory of Good City Form ", Cambridge, MA : MIT Press,1981.**
11. **Rapoport, A. "Culture and Built Form – A Reconsideration", In D. G. Saile (Ed) " architecture in Cultural Change", Essays in Build Form and Culture, Lawrence, University of Kansas, 1986.**

إدارة المناطق الحضرية (Urban Area Administration)

د. سهى مصطفى حامد

المستخلص:-

من المعروف إن جميع المناطق الحضرية تخضع لإشراف إدارة وهيئات ومؤسسات مستقلة تضطلع بمهام توفير الخدمات وحماية البيئة ,وضمن استثمارات محدده مرصده لها ، وفي ظل انظمه وقوانين متعددة قد تكون متضاربة فيما بينها، مما أسفر عن ذلك تدهور في مستوى الخدمات ألمقدمه في المناطق الحضرية ، وظهور المشاكل البيئية المختلفة فيها , بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من هدر في الجهد والموارد ، الأمر الذي يستدعي الاهتمام الشديد بالإدارة في المناطق الحضرية.

عليه فان هذا البحث سيولي اهتماما للمعايير الأساسية التي ينبغي مراعاتها في إدارة البيئة الحضرية، والمشاكل والمعوقات التي تواجه الأجهزة الإدارية بشكل عام. وذلك للوصول إلى المعالجات التي من شانها رفع كفاءة الأداء الإداري للجهات المسؤولة عن إدارة البيئة الحضرية ، وبما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبالشكل الذي يحقق أفضل الظروف البيئية والمعيشية للمناطق الحضرية .

Urban Area Administration

Abstract:-

As known, all urban areas are submitted to supervision of independent administration and agencies taken the responsibility of full-filling the service function and protecting the environment with limited investment allocated , controlled by several laws and arrangements, that are contradictory to each other , the result , deteriorate the level of provided services in urban areas and different environmental problems apper , In addition to waste of efforts and resources , This required a great interest to urban areas administration .

So , this paper gives attention to the basic standards that must take in consideration of urban areas administration , and the constraint that faces the administration agencies in general , to achieve the treatment that improve administration performance efficiency for responsible agency of urban areas , to ensure , optimal employees for available recourses , to each best environmental and living conditions in urban areas .

ضرورة الإدارة في التنمية

إن التقدم الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية تمثل المبتغى الأساسي و النهائي لخطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في جميع الدول ، وهذا يتطلب استخدام الموارد المتاحة و اكتشاف الموارد الأخرى الكامنة ، إضافة إلى الحاجة إلى إجراء تغيرات في آلية عملية التنمية والتي تعكس بدورها أهمية إدارة التنمية ليس فقط في تحقيق التقدم الاقتصادي ، وإنما بسبب العولمة المؤدية إلى تركيز القوة الاقتصادية في أيدي قليله ، وبالتالي زيادة الفقر والجوع في مختلف دول العالم .

إن مشاكل عملية التنمية والعولمة يمكن تفاديها بإدارة كفوءه ذات قدرة على اتخاذ القرارات التي من شأنها تجاوز عوائق عملية التنمية ألاقتصاديه و الاجتماعية و بكلمه أخرى ، الإداري الكفوء ، يمثل المحرك الديناميكي لعملية التنمية المستدامة بجميع أشكالها.

إدارة البيئة الحضرية؛

يمكن تعريف إدارة البيئة الحضرية ، بأنها عملية توفيق بين الأنشطة والخدمات من جانب والإدارة من جانب آخر و نوعية البيئة من جانب ثالث ، أي تنظيم و تنسيق العلاقات المترابطة بين الجوانب الثلاثة الآنفة الذكر وبما يحقق الأهداف الموضوعة.

عليه، فان الإدارة للبيئة الحضرية هي نتاج لتكامل مجموعة عناصر وضمن المرتكزات التالية

أولا – إدارة التنمية

ثانيا – وظائف المدن

ثالثا – حماية البيئة

أولا– إدارة التنمية:–

لقد لعبت السياسات التنموية دورا" بارزا في زيادة الإكتضاض السكاني في مدن معينه (بسبب ما توفره – من فرص عمل وعوامل جذب أخرى كتوفر الخدمات) دون المدن الأخرى (التي تفتقر إلى الاهتمام التنموي) وللمناطق الريفية ، وقد خلفت عملية التحضر هذه أثارا" سلبيه على نوعية الحياة في المدن ، كالضغط على الخدمات وانخفاض مستوى أداءها ، ونمو السكن العشوائي والتوسع العمراني غير المبرمج.

إن عبء هذه الآثار السلبية يقع على عاتق الإدارة المسؤولة عن اتخاذ القرارات الخاصة لعملية التنمية ، سواء كان في مجال التخطيط أو التمويل للإنفاق على مشاريع التنمية أو في

مجال التنفيذ و المتابعة[١] ، والتي تقوم بها هيئات متخصصة كل لها برامجها الخاصة ، مما أدى إلى الازدواجية والتضارب في القرارات المتخذة ، الأمر الذي يستدعي معالجة ذلك من خلال التنسيق وفق إستراتيجيات تتفق عليها جميع الجهات ذات العلاقة .

ثانيا – وظائف المدن :-

تضطلع المدينة بمهام كثيرة (السكن، الصناعة، التجارة، الصحة، التعليم، نقل، التخلص من النفايات، توفير المياه, الكهرباء، المجاري، حماية المناطق الخضراء والمناطق الأثرية....الخ) مخطط رقم (١). وجميع هذه المهام يتم تحديدها مسبقا وفق تشريع خاص يطلق عليه التصميم الأساسي للمدينة .

ويتولى مسؤولية هذه المهام مجموعة من الأجهزة الإدارية وفق مستويات مختلفة (وطني ، إقليمي ، محلي) وتتحمل هذه الأجهزة مسؤولية اتخاذ القرارات وصياغة الخطط ووضع إستراتيجيات برامج التنمية والمتابعة والتنسيق بين الأنشطة المختلفة في المدينة وحسب المستوى الإداري والصلاحيات الممنوحة له

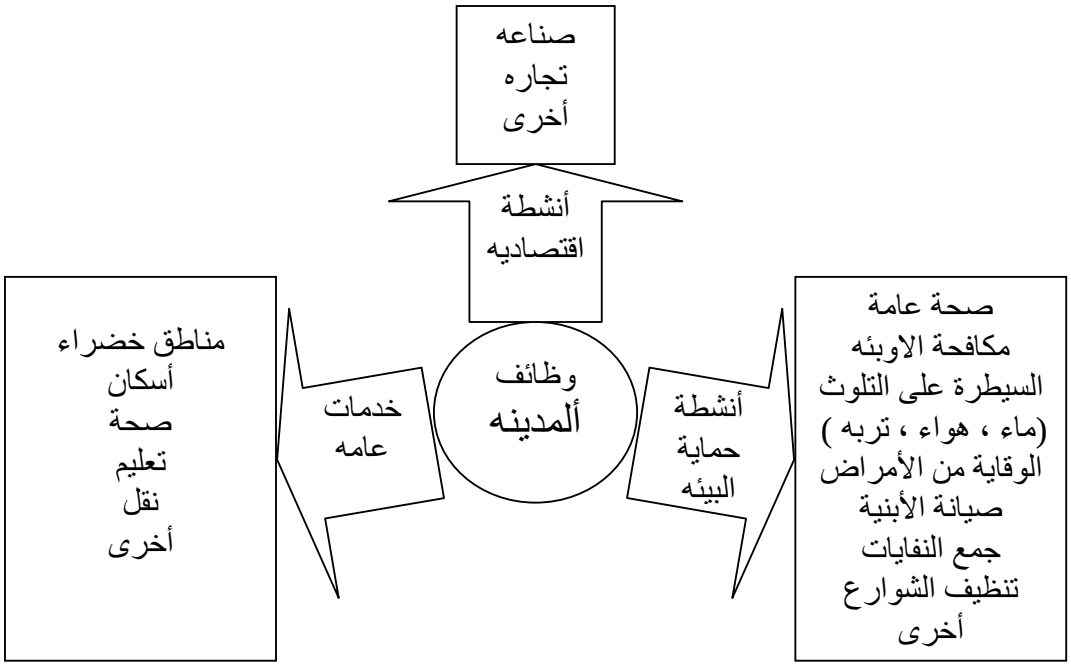

مخطط رقم (١) وظائف المدن

[١] الكبيسي ، د.عامر " الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق " الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، بغداد، ١٩٨٣ ص ص ١٨-١٩، ص٣٣.

ثالثا – حماية البيئة:-

ذكرنا في الفقرة السابقة بان المدن تؤدي مجموعه من الوظائف والتي في أداءها تعبر عن مكونات البيئة الحضرية التي تعطي للمدينة شكلها وامتدادها العمراني وهذه المكونات يمكن تقسيمها إلى مجاميع الأنشطة التالية ؛-

١ – مجموعة الأنشطة ألاقتصاديه (الصناعة، التجارة، – – – الخ)

٢ – مجموعة الخدمات العامة (السكن، الصحة، التعليم، – – – الخ)

٣ – مجموعة أنشطة الحفاظ على البيئة (السيطرة على الملوثات ومعالجتها)

وهذه المجاميع من الأنشطة ترتبط مع بعضها حيث يؤثر ويتأثر كل منها بالآخر ، مما يستدعي إيجاد صيغه توازنيه بينها بإتباع إستراتيجيات تنفيذيه معينه ، ووفقا لأهداف محددة مسبقا لتحقيق بيئة حضريه مستدامة على أن تراعى فيها العوامل التالية :

١ – حاجة الإنسان ورغباته

٢ – محدودية الأرض

٣ – الموارد المالية للفرد والمجتمع

٤ – توجهات المؤسسات العامة كالبلديات والمؤسسات الخاصة والأفراد .

وبذلك يمكن القول ، بأنه لتحقيق تنميه مستدامة للمدن (حماية البيئة الحضرية) لابد من احترام العوامل السابقة أعلاه وبالشكل الذي يجمع بينها وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. مخطط (رقم –٢) .

المعايير الأساسية لإدارة البيئة الحضرية .

يتفق الكثيرون على أن الإدارة تمثل عملية تنظيم الموارد المادية والبشرية وتوجيهها لتحقيق أهداف مرغوبة[٢]، وبذلك فان الإدارة هي الجهة الموجهة لتنفيذ الأعمال بواسطة الآخرين عن طريق تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة مجهودهم .

وبالمقابل تؤكد النظريات الإدارية الهادفة إلى تطوير العمل الإداري على ضرورة دراسة " الإدارة " كمجموعه من الوظائف ، وان أحسن أسلوب لدراسة المنظمة لتطوير أداءها هو دراسة جهازها الإداري[٣]

---

[2] Boon , Louis . E., & Kurtzs, David. L. ," Contemporary Business " , Fourth Edition , The Dryden Press , U.S.A., 1985 , P .98

ويمكن اختصار الوظائف التي يقوم بها الجهاز الإداري ضمن المراحل التالية للعمل الإداري[٤] ؛

١ – مرحلة الإعداد – وتشمل وضع السياسة والتخطيط .

٢ – مرحلة التنفيذ – وتشمل التوظيف والتنسيق والقيادة والتوجية.

٣ – مرحلة التقويم – وتتضمن وضع تقارير المتابعة (التسجيل والتفتيش) والرقابة.

وكما هو معلوم ، فان أي تنظيم أو إدارة يعتمد على مجموعة من المبادئ الأساسية لانجاز مهامه بالشكل المطلوب واهم هذه المبادئ هي ؛

أولا – معيار الكفاءة .

ثانيا – معيار تقسيم العمل والتخصص والتنسيق.

ثالثا – معيار تركيز العمل وتفويضه. مخطط (رقم – ٢)

<u>أولا – معيار الكفاءة .</u>

لما كان الهدف من المباشر لأية إدارة هو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواء كانت ماديه أم بشريه، وهذا الاستخدام يعبر عنه بمبدأ الكفاءة [٥] ، والذي يمكن تقيمه باتجاهين .

احدهما سلبي – وينحصر بمتطلبات الأداء الكفء والمتمثل بالمال والجهد والوقت، وهو عنصر التكلفة.

والأخر ايجابي – يرتبط بنتائج أسلوب الأداء ، ومدى ما تحقق من أهداف . إضافة إلى النتائج المتحققة من أساليب الأداء الأخرى البديلة ، وهو عنصر المنفعة .

وبذلك فان اختيار أسلوب الأداء الكفء يكون مرهونا بالأداء العقلاني للإدارة ، والذي يحقق أفضل النتائج بمصادر محدده (اختيار البديل الذي يتطلب نفس التكاليف ويحقق أكثر أهداف الإدارة) ، كذلك فان كفاءة الأداء ترتبط بكيفية تكوين المنظمة وعملها بما يكفل انجاز مهمتها بكفاءة[٦] .

---

[٣] السالم , د. مؤيد سعيد. " نظرية المنظمة " مطبعة شفيق، بغداد. ١٩٨٨، ص ٩٧ .

[4] Anderson Richard , G."Mangment Practices ", New York. 1960, P. 11.

[5] Molle , Willem, " Regional Disparty And Econmeic Development in the European community", Saxon House , Biddles Ltd . London . 1980 , P P.1-2

[6] Turner , Alan , " The Cities of The Poor " , Croom Helm , Ltd. , 1980 , PP.149-150

ولما كان معيار الكفاءة هو المميز لكل نشاط يحاول زيادة فرصة بلوغ أهداف معينه باستخدام الإمكانات القليلة ، عليه ، فان المنظمة عليها إن تحدد ما هي القيود المحددة لقدرة المنظمة على الأداء وقدرتها على اتخاذ قرارات سليمة، واتخاذ القرار السليم يتطلب المقارنة بين البدائل التي تؤدي إلى الأهداف المرسومة ، وهذا يعني أن الكفاءة (أي بلوغ أقصى النتائج بوسائل محدده) هي العنصر الرئيسي للقرار الإداري

ثانيا – معيار تقسيم العمل والتخصص وتنسيقه

يمكن القول بان **تقسيم العمل** هو احد الأساليب الأساسية التي يقتضيها التنظيم (الجهاز الإداري) ويقابل تقسيم العمل تنسيقه، وهناك عدة أنواع لتقسيم العمل [٧] .

١ – التقسيم حسب الهدف الرئيسي المبتغى – ويتمثل في نوع الخدمة التي يقوم عليها كتوفير الكهرباء، المياه النقية.الخ.خ .

٢ – التقسيم حسب الإجراءات المتبعة ، لتحقيق هدف المشروع (هندسيه، طبية، قانونيه، تعليمية...الخ.)

٣ – الأشخاص الذين يخدمهم الجهاز الإداري كالشباب مثل هيئة رعاية الشباب، المهاجرين (وزارة الهجرة)... الخ.

أو حسب الأشياء والسلع التي يعالجها الجهاز الإداري كالنفط (وزارة النفط) الحبوب (المنشاة العامة للحبوب)... الخ.

٤ – التقسيم الجغرافي – حسب مكان أو نطاق أداء الخدمة، كمحافظة أو إقليم معين.

ولكل تقسيم من التقسيمات السابقة عيوبه ومزاياه ، فالتقسيم الأول – يجمع بين تخصصات مختلفة لتحقيق الهدف تحت رئاسة واحده ، إلا إن ذلك يؤدي إلى نوع من التنازع والتضارب بين أصحاب التخصصات حيث يطغى تحقيق الهدف على عمق التخصص وأما التقسيم الإجرائي فانه يؤدي إلى النهوض بالتخصص والإفادة منه إلى ابعد الحدود ولكنه يركز على كيفية الأداء بدلا من التركيز على تحقيق الهدف [٨]، في حين إن التقسيم حسب العملاء المستفيدين أو السلع فانه يؤدي

---

[٧] الكبيسي , د. عامر ، " الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق " الجزء الأول ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٣ " ، ص ص.٧٩-٨٥.

[8] Reid , R. Dan & Sanders , Nada , R . ,"Operations Management " , John Wiley & Sons , U.S.A. , 2002 , PP 321- 323 .

إلى إغفال التخصص المهني . إلا أن ميزته يتفادى التضارب والتكرار في العمل. إما التقسيم الجغرافي فانه يستجيب للحاجات المحلية على أن يراعى عدم التمادي فيه[٩].

– **التنسيق**، ومع تقسيم العمل الرئيسي إلى أعمال ثانوية تظهر الحاجة إلى التنسيق، وذلك لتداوك التعارض في الاختصاص ومنع الازدواجية وتجنب التفاوت في الزمان والمكان، وذلك باستخدام الموارد في المكان والزمان المناسبين وبالقدر الصحيح دون هدر[١٠].

والتنسيق ضروري في جميع مراحل العمل الإداري ، ففي مرحلة رسم السياسة والتخطيط يتم التنسيق بواسطة هيئة تقوم بإصدار ما يلزم من توجيهات وتعاميم لتنسيق العمل بين الإدارات والأقسام التابعة لها ، وفي مرحلة التنفيذ، يتم التنسيق بواسطة سلسلة الرؤساء الذين لهم سلطة القيادة والتوجيه في مختلف أقسام وأجزاء الجهاز الإداري وفي كل مستوى من مستويات الجهاز التنفيذي ، أما في مرحلة المتابعة فيكون التنسيق من خلال لجنه لها رئيس محدد حيث تقدم الحلول الحاسمة والسريعة في أي خلاف قد ينشأ في أي مرحله من مراحل العمل الإداري[١١].

ثالثا – معيار تركيز العمل وتفويضه

يعني **تركيز العمل** الإداري Concentration [١٢]حصر السلطة – القدرة على التصرف النهائي– في رئاسة الوحدة الإدارية، أما التفويض delegation فيشير إلى تخويل الرئاسة الإدارية جانب من صلاحياتها وسلطاتها إلى المستويات الأدنى.

---

[٩] عبد الهادي ، د. حمدي أمين ، "نظريه الكفاية في الوظيفة العامة" جمهورية مصر العربية ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٦ . ص ص.٤٣٠ -٤٣٤ .

[10] Joyce , Warham , "An Introduction to Administration For Social Workeres" London . 1967 . P. 28 .

[11] Alexis , Macus , & Wilson , Charles , Z. , " Organizational Decision Making "U.S.A. , 1967 , PP. 3-5 .

[١٢] يختلف مفهوم تركيز العمل الاداري Concentration عن المركزيه الاداريه Centerlization ,التي تعني حصر صلاحيه اتخاذ القرارات في اعلى سلطه او هيئه متمركزه في قمة الهرم السياسي والاداري المهيمن في العاصمه ، كما يختلف التفويض عن اللامركزيه الاداريه . التي تعني توزيع اونقل كل اوبعض الصلاحيات الاداريه بين اجهزه مركزيه في عاصمة الدوله وادارات محليه في الاقاليم كفروع لها (للمزيد راجع
عثمان ، د.عثمان خليل ،" التنظيم الاداري في الدول العربيه "، معهد الدراسات العربيه ، مصر١٩٥٧، ص ٨.
والشاوي ، د.منذر ، " القانون الدستوري " ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص ص ٢٠٣ _ ٢١٧) .

ويتوقف التركيز على عدة عوامل منها مسؤولية الرئيس الإداري أمام سلطات أعلى أو أجهزه رقابية تجعله يتردد في تفويض جانب من صلاحياته ، وكذلك على قدرة المرؤوسين وكفايتهم على التصرف النهائي ، ولتركيز العمل الإداري آثاره السلبية في التأخير باتخاذ القرارات وإطالة الإجراءات (بما يسمى التعقيدات المكتبية) وعدم الشعور بالمسؤولية بين العاملين [١٣] .

التفويض– يشترط أن يكون جزئيا في بعض الصلاحيات وليس شاملا لكي يحقق الجهاز الإداري أهدافه، كما يتطلب التحديد الواضح للصلاحيات المفوضة، ويجب أن يكون التفويض بالقدر الذي يسمح بالمراقبة الفعالة لمن فوضت إليه الصلاحية[١٤].

وبمراعاة المعايير الثلاثة المذكورة آنفا يمكن للقيادة الإدارية لأية منظمه أو جهاز إداري أن تجعل جميع الأطراف القائمة على الوظائف المختلفة للإدارة من العمل سويه لتحقيق الأهداف المرسومة للمنظمة ، مخطط (رقم – ٢) .

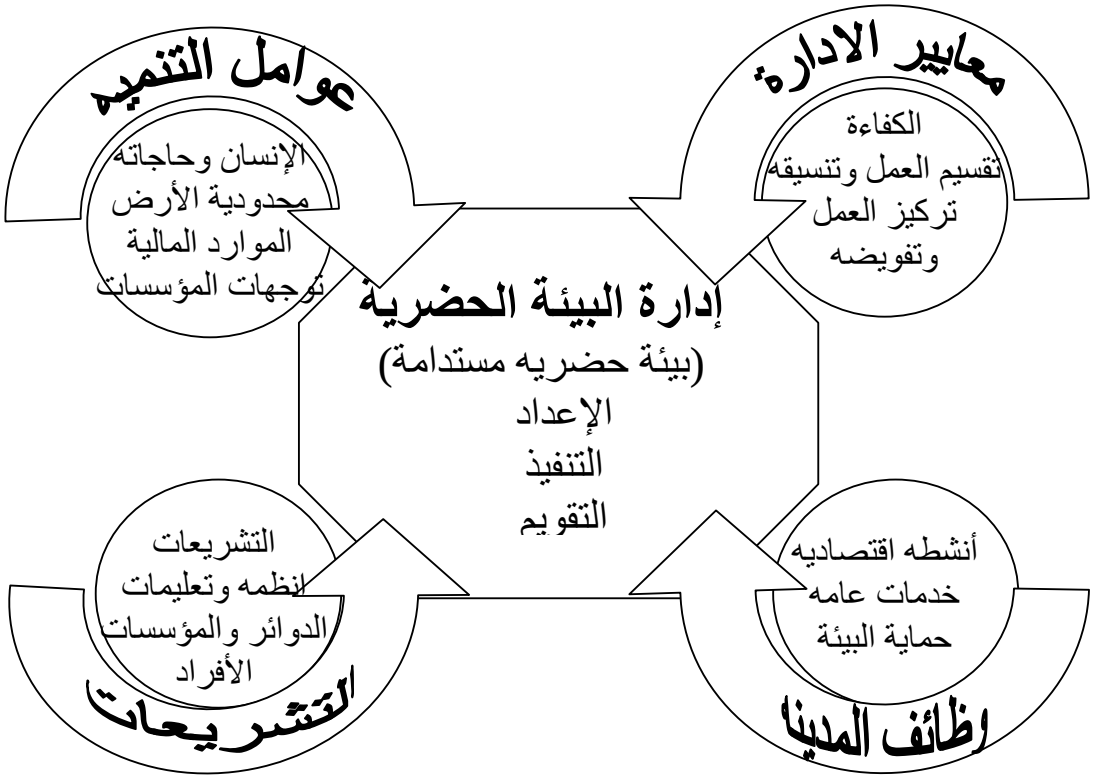

(مخطط رقم – ٢) العوامل المؤثرة في إدارة البيئة الحضري

---

[١٣] عبد الهادي ، د. حمدي ، " الإدارة العامة في الدول العربية ، الأصول العلمية وتطبيقاتها العربية " ، دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٠ ، ص ص ١٣٧ _ ١٤٠ .

[١٤] عبد الهادي ، د. حمدي ، "نظريه الكفاية في الوظيفة العامة " مصدر سابق ، ص ص .٤٤١ _ ٤٤٢

إدارة مدينة بغداد.

إن إدارة مدينة بغداد تنظمها مجموعه من التشريعات والقرارات والتي بموجبها تقوم دوائر وجهات مختصة بتنفيذ المهام الملقاة على عاتقها . لذا نجد عدة جهات لها علاقة بإدارة مدينة بغداد والتي يوضحها ملحق رقم (١).

إن تعدد الجهات التي تقوم بتوفير الخدمات المختلفة لمدينة بغداد تعكس بشكل واضح الازدواجية في العمل والتضارب بين الجهات المنفذة ، أو الجهات المسؤولة عن صياغة القرارات ، حيث تخضع مدينة بغداد لأداء وظائفها لما يزيد عن (١٠) جهات رسميه ، فمثلا لاتخاذ قرار حول تطوير الإسكان في مناطق معينه (قديمه أو مزدحمة) (بإزالتها وإعادة بنائها) قد تنفرد جهة واحدة في اتخاذ القرار وهي أمانة بغداد باعتبار ذلك ضمن اختصاصاتها، في حين يتعارض القرار مع أهداف وزارة الثقافة في الحفاظ على المناطق التراثية ، ونفس الشيء ينسحب على قرارات مجلس الشعب التي قد تتضارب مع توجهات وزارة الإسكان أو مع توجهات أمانة بغداد . فمثلا في حالة توزيع أراضي سكنيه جديدة أو بناء أحياء سكنيه جديدة.

إن هذا التضارب والازدواجية في العمل يؤدي إلى هدر الموارد المادية والبشرية وعدم الاستفادة منها في تقديم أفضل الخدمات ، وذلك بسبب سوء التنظيم الإداري ، وعدم توحيد الجهود في تقسيم العمل والتخصص وبالشكل الذي يحقق كفاءة عاليه في أداء العمل .

مشاكل ومعوقات إدارة البيئة الحضرية.

ذكرنا بان المدن تتحمل مسؤولية القيام بمختلف الوظائف والتي وضحها المخطط رقم (٢)، والتي تتولى أداءها جهات متخصصة مختلفة ، مما أسفر عن ذلك مجموعه من المشاكل والمعوقات يمكن اعتبارها إداريه وتخطيطية أكثر مما هي فنيه ونوجزها بالاتي :

١ – تعدد مستويات اتخاذ القرار على المستويين المركزي والمحلي (محافظه، قضاء، ناحية ، الحكومة المركزية متمثله بالوزارات والهيئات) سواء كان ذلك في مجال إدارة المراكز الحضرية (تنظيم ، توجيه ، قياده ، رقابه ، إشراف وتخطيط) أو في مجال التمويل وتوفير المبالغ اللازمة للإنفاق ، أو في مجال تزويد المراكز الحضرية بالخدمات .

٢ – افتقار المراكز الحضرية إلى التنسيق بينها من جانب وبين الجهة التخطيطية من جانب ثاني والجهة الممولة من جانب ثالث، مما يترتب على ذلك

أ– التأخر في اتخاذ القرار بسبب التضارب في الآراء بين التنظيم الإداري الراسي (قومي، إقليمي، محلي) وبين التنظيم الإداري الأفقي (الدوائر والقطاعات المحلية).

ب- بالإضافة إلى الازدواجية في العمل وفي بعض الأحيان تضارب بين الجهات المنفذة في الأداء، وبالتالي التأخر في التنفيذ.

٣ – نقص الكوادر الفنية الكفء ، وعدم توفر قاعدة بيانات عن المراكز الحضرية تعتبر من عوامل قصور العمليتين الإدارية والتخطيطية مما يؤثر على كفاءتها في عملية التقييم والمتابعة.

٤ – حصر عملية توفير الخدمات والبنى التحتية وغيرها من وظائف المدن بالحكومة المركزية وأجهزتها المحلية . المعالجات لى ذلك تحملها أعباء التمويل والإنفاق لأداء هذه الوظائف، والتي تكون ضمن تخصيصات محدده في ميزانية الدولة .

المعالجات

في ضوء المؤشرات السابقة ، فان الإدارة المعنية بمعالجة المشاكل والمعوقات في مجال البيئة الحضرية لم تعد محدودة المسؤولية إذ عليها معالجة المشاكل التي تجابه تقديم الخدمات سواء كانت مشاكل إداريه (تتعلق بالهياكل الإدارية واختصاصات الجهات المعنية والتشريعات ذات العلاقة أولا ، أو عدم التنسيق بين النمو الحضري ومتطلباته من الخدمات ثانيا) أو مشاكل تخطيطية (المتمثلة باتساع المدن ونموها وامتدادها وعدم الإعداد السليم لمواجهة النمو العمراني وعجز الأجهزة التنفيذية الخدمية عن مواكبة هذا النمو وتلبية احتياجات السكان المتزايدة) . ويمكن إدراج المعالجات التالية:

١ – تطبيق المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ كأسلوبين مترابطين ومتكاملين، إذ لا يمكن جعل المركزية في اتخاذ القرارات مستمرة في جميع مراحل العمل الإداري، وإنما لابد من إتباع اللامركزية في مراحل معينه كما يوضحها المخطط – رقم (٣). وعملية التطبيق تتطلب دعم السلطات المحلية في المجالات التالية ؛

أ – تخصيص موارد ماليه كافيه ، وتعزيز الموارد المحلية .

ب – تحسين مستويات القيادة ودعم نظم التدريب، وإعطاء الأولوية على بناء قدرات الإشراف والمتابعة والتخطيط والبحث والتحليل.

ج – إعادة تنظيم الهياكل الإدارية للتنفيذ ، بما يحقق التنسيق والمتابعة وبالتالي تحقيق الأهداف المتمثلة بتوفير بيئة حضريه مستدامة .

د – إجراء إصلاحات لآليات العمل الإداري وتغير التشريعات بما يوفر البيئة المطلوبة .

هـ – توفير المرونة الكافية والسرعة في معالجة المشاكل وتقدير المستلزمات وتحديد التكاليف وإقرار النفقات .

٢ – ضرورة مشاركة ممثلي السكان المحلين وأصحاب رؤوس الأموال المحليين (المستثمرين)[١٥] كأعضاء لمناقشة وصياغة خطط البيئة الحضرية تحدد فيها المسؤوليات و المهام ، ودور كل منهم لتوفير بيئة حضريه مستدامة .

٣ – حشد طاقات وموارد المجتمع وذلك من خلال التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص ضمن أطر قانونيه وتنظيميه وماليه .

٤ – وضع آليات لمتابعة وتقييم نسب الانجاز لأهداف الخطط يشترك فيها ممثلين عن سكان المناطق الحضرية والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة .

٥ – دمج القرى المتقاربة في مجلس بلدي ، والتأكيد على أهمية الحفاظ على تنوع أنماط النشاط الاقتصادي ، وضمن ألاستخدام المستدام للأرض وذلك كجزء من متطلبات النمو الحضري المستقبلي.

٦ – توفير مؤشرات للبيئة الحضرية تكون موحده وقابله للتحليل والمقارنة بين مناطق وأزمنة مختلفة، وذلك لرصد التغيرات الحضرية.

[١٥] يمكن ان يشمل (المؤسسات التابعة للقطاع الخاص كالشركات والبلديات ، النقابات ، منظمات المجتمع المدني ، الأكاديميون ، البرلمانيون ... الخ) .

مخطط رقم (٣) مقترح لادارة البيئه الحضريه .

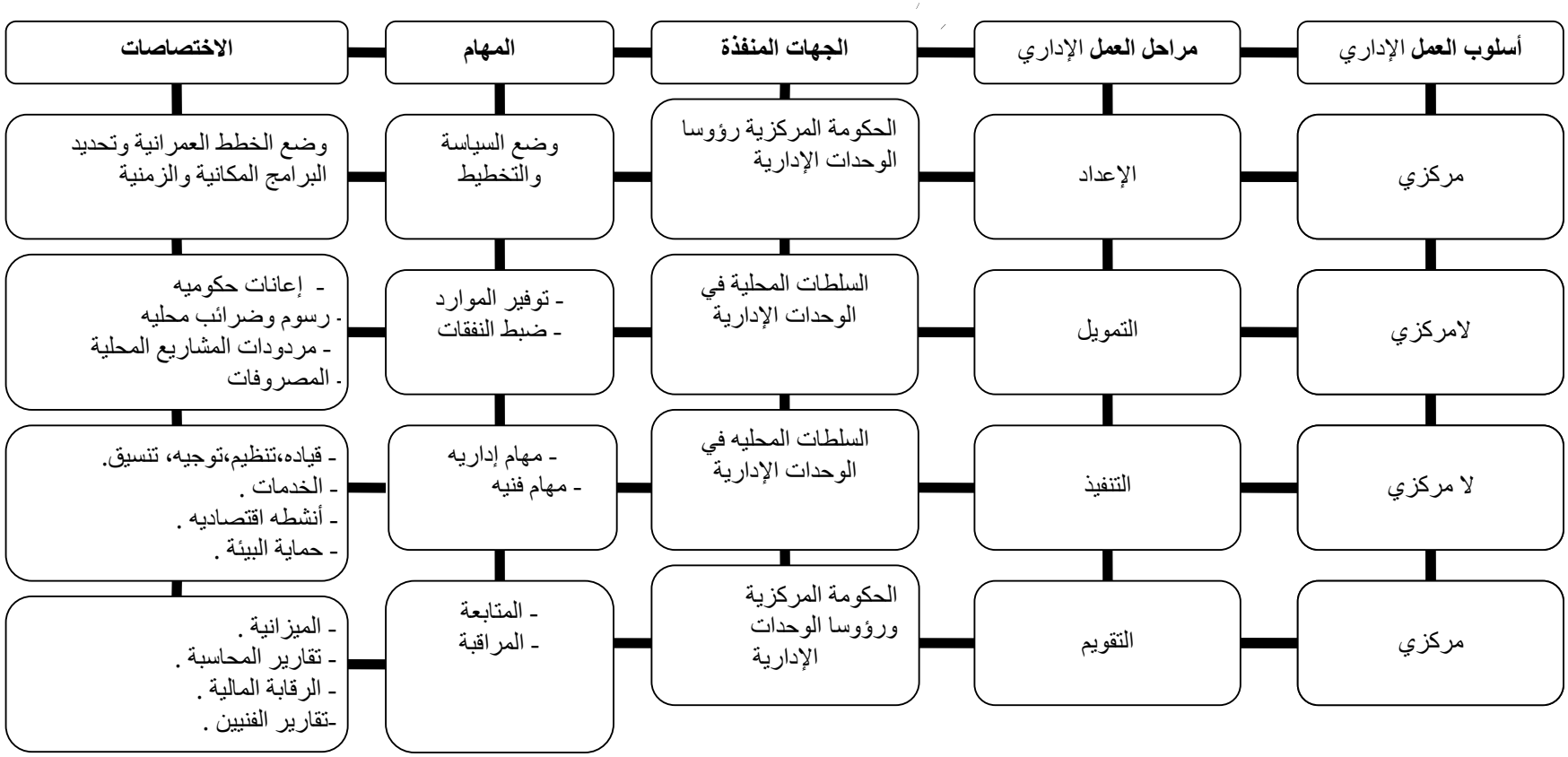

ملحق (١) الجهات المسؤوله والمشاركه في إدارة مدينة بغداد واختصاصاتها

تابع ملحق (١)

الإدارة المسؤولة والتشريع	الاختصاصات	الجهة المنفذة
أولا- أمانة بغداد. (قانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤)	- وضع التصميم الأساسي وتحديثه . - إنشاء مجاري وخزانات مياه الأمطار. - إنشاء الكراجات ومحلات لوقوف السيارات. - فتح وتوسيع الشوارع وتسويتها . - تعيين كيفية إشغال الأرض . - تنظيف الشوارع والمحلات التجارية.	* الأجهزة التنفيذية التابعة لمدينة بغداد
ثانيا – مجالس الشعب المحلية (قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٥) ١- (مجلس الشعب المحلي لمدينة بغداد) .	- يمارس كل ما يتعلق بالتصميم الأساسي لمدينة بغداد من اختصاصات . - تنظيم وتحديد المساحات التي يجوز امتداد العمران اليها . - تقسيم المدينة إلى قطاعات سكنيه . - حساب التطورات المتوقعة للمدينة ولمده لا تقل عن (٢٥) سنه. - تهيئة تصميم مفصل لكل قطاع . - تعيين الشوارع ومراقبة العمران . - إلغاء تصميم المناطق المزدحمة وإعادة إنشاءها. - اقتراح الخطة السنوية ألاستثماريه، وما يخصص من الموازنات الجارية للدوائر ذات العلاقة.	* أمانة بغداد (بالنسبة للشؤون البلدية). * الأجهزة التنفيذية التابعة للمحافظة (بالنسبة للقرارات المتعلقة بالإدارة المحلية) . * الأجهزة التنفيذية التابعة للوحدات الإدارية (بالقرارات مجالس الشعب) .

الإدارة المسؤولة والتشريع	الاختصـاصـات	الجهة المنفذة
تابع – ثانيا – ١ (مجلس الشعب المحلي لمدينة بغداد)	- دراسة مشاريع الموازنات العامة للبلديات ووضعها في ميزانيه موحده النسبة لكل بلديات مدينة بغداد .	
ثانيا – ٢ (مجالس الشعب المحلية لمحافظة بغداد) ، وتضم . ١ - (مجالس الشعب المحلية للأقضية الواقعة ضمن التصميم الأساس لمدينة بغداد ، وهي (الكرخ ، الرصافة ، الاعظمية ،الكاظمية ، مدينة الصدر) . ٢ – مجالس الشعب المحلية في النواحي الواقعة خارج التصميم الأساسي لمدينة ولكنها تابعه لإحدى الاقضية الخمسة ضمن التصميم الأساس لمدينة بغداد ، وهي- ناحية الراشدية / قضاء الاعظمية - ناحية التاجي / قضاء الكاظمية .	- تمارس نفس اختصاصات مجلس الشعب المحلي لمدينة بغداد ، ولكن بمستويات إداريه أوطأ وكل ضمن حدوده الإدارية .	* الاجهزه التنفيذية التابعة للوحدات الإدارية (في الاقضية والنواحي) .

تابع ملحق (١)

الإدارة المسؤولة والتشريع	الاختصاصات	الجهة المنفذة
ثانيا – ٣ (مجالس الشعب المحلية في الاقضية الواقعة خارج حدود التصميم الأساسي لمدينة بغداد، وتشمل قضاء (أبو غريب ، المحمودية، المدائن).	- تمارس نفس اختصاصات مجلس الشعب المحلي لمدينة بغداد، وضمن الحدود الإدارية ووفق المستوى الإداري.	* الأجهزة التنفيذية التابعة للوحدات الإدارية .
ثانيا – ٤ مجالس الشعب المحلية في النواحي الواقعة خارج التصميم الأساس لمدينة بغداد وتابعه للقضاء الذي يقع خارج حدود لتصميم الأساسي . - ناحية النصر والسلام / قضاء أبو غريب - ناحية اليوسفية قضاء المحمودية - ناحية الرشيد - ناحية اللطيفية - ناحية الجسر قضاء المدائن - ناحية الوحدة	- تمارس نفس اختصاصات مجلس الشعب المحلي لمدينة بغداد، وضمن الحدود الإدارية ووفق المستوى الإداري.	* الأجهزة التنفيذية التابعة للوحدات الإدارية .

تابع ملحق (١)

الإدارة المسؤولة والتشريع	الاختصاصات	الجهة المنفذة
ثالثا – الحكومة المركزية . ١- وزارة التربية. ٢- وزارة الصحة .	- أنشاء المدارس وتهيئة المستلزمات التعليمية وصيانتها. - اقتراح إنشاء المستوصفات والمراكز الصحية .	* الأجهزة التنفيذية لمحافظة بغداد * الأجهزة التنفيذية لمحافظة بغداد.
٣- وزارة الإسكان.	- تخطيط المواقع (إعداد القرى والمدن) .	- هيئة التخطيط العمراني. (تصميم المدن والقرى في كافة أنحاء القطر) . - أمانة بغداد (تصميم بعض المواقع السكنية في مدينة بغداد)
٤ – وزارة النقل	- تهيئة الكراجات ومحلات وقوف السيارات ، فتح وتوسيع الشوارع	* الأجهزة التنفيذية لأمانة بغداد
٥ – وزارة الداخلية - هيئة التخطيط العمراني	- وضع التصاميم الأساسية للمدن والقرى في كافة أنحاء العراق . - وضع التصاميم الخاصة بمشاريع الماء والمجاري في محافظة بغداد .	- الأجهزة التنفيذية التابعة لدوائر بلدية المحافظة .
- مديرية ماء ومجاري بغداد .	- إدارة وصيانة وتوزيع الكهرباء.	
٦ – وزارة الصناعة . - وزارة الكهرباء .	- الاهتمام بالبيئة واتخاذ القرارات بشأن الحفاظ على البيئة	* الأجهزة التنفيذية التابعة للوزارتين
٧ – مجلس حماية البيئة		

المصادر

١) السالم, د. مؤيد سعيد. " نظرية المنظمة " مطبعة شفيق، بغداد. ١٩٨٨ .

٢) الشاوي ، د. منذر ، " القانون الدستوري " ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٧٠ .

٣) الكبيسي , د. عامر، " الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق " الجزء الأول، الطبعة الخامسة، بغداد، ١٩٨٣

٤) الكبيسي ، د.عامر " الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق " الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، بغداد، ١٩٨٣ .

٥) عبد الهادي ، د. حمدي، " الإدارة العامة في الدول العربية، الأصول العلمية وتطبيقاتها العربية "، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٩٧٠.

6) عبد الهادي ، د. حمدي أمين ، "نظريه الكفاية في الوظيفة العامة " جمهورية مصر العربية ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٦ .

٧) عثمان ، د.عثمان خليل ،" التنظيم الاداري في الدول العربيه "، معهد الدراسات العربيه ، مصر ، ١٩٥٧ .

8) Alexis, Macus, & Wilson, Charles, Z., "Organizational Decision Making " , U.S.A. 1967 .

9) Anderson, Richard, G."Mangment Practices", New York. 1960

10) Boon, Louis. E., & Kurtzs, David. L.," Contemporary Business ", Fourth Edition, the Dryden Press, U.S.A., 1985.

11) Joyce, Warham, "An Introduction to Administration for Social Workeres" London. 1967.

12) Molle, Willem, "Regional Disparty and Economic Development in the European community", Saxon House, Biddles Ltd. London. 1980.

13) Reid, R. Dan & Sanders, Nada, R.,"Operations Management", John Wiley & Sons, U.S.A., 2002.

14) Turner , Alan , " The Cities of The Poor " , Croom Helm , Ltd ., 1980 .

معايير الخدمات للمناطق السكنية في العراق

م.م.نادين نضال أمين
قسم الهندسة المعمارية
الجامعة التكنولوجية

ا.م.د. نجيل كمال عبد الرزاق
قسم الهندسة المعمارية
الجامعة التكنولوجية

ملخص البحث:-

تناولت العديد من البحوث والدراسات أهمية المعايير في المجال التخطيطي والتصميمي،فالمسالة التخطيطية و التصميمية تتأثر بثلاث عوامل الأول: واقع الحياة دائم التجدد والتبدل والثاني: كون العمل التصميمي يظهر جوانب من المشكلة لاتظهر عند البداية بل عند التطبيق مما يقتضي في بعض الأحيان إلى تعديل الأهداف والمعايير المحددة والعامل الثالث : عدم وضع أهداف ومعايير موحدة ونهائية يستند إليها قبل البدء بالعملية التصميمية والتخطيطية. سيتناول هذا البحث دراسة واقع لمعايير الخدمات والضوابط التخطيطية للمناطق السكنية في المدن المصممة في العراق وعلى المستويات المختلفة (المحلة،الحي والقطاع) للتوصل إلى معايير موحدة ومشتركة يستفيد منها المصمم والمخطط وفي نفس الوقت تعطي العملية التصميمية والتخطيطية مرونة وإمكانية للتكيف مع الواقع المتجدد.

Residential Services Criteria's in Iraq

Abstract:-

Many studies and researches represented the importance of the planning and designing criteria's. Planning and Designing issue influence by three factors, firstly: The Present situation of life is always exchanging and developing. Secondly: Design work represents views of problem that never appear at the beginning of the work but only by plan implementation which need to in some cases to modifying the specify aims and criteria's. Thirdly: Never establish criteria's and aims that can be used as a reference before starting design and planning process.

This research will study present situation of the services for residential areas criteria's and planning legitimate in some designed cities in Iraq with different levels (neighborhood, community and district) Finding the standardized and Criteria which will be useful for the designer and the planner, at the same time gives flexibility and the possibility to adaptation with the renewal situation for the design and the planning process.

١ –المقدمة

في العقود القليلة الماضية طرحت في المجتمعات الغربية على بساط البحث ماهية دور المخطط الأساس في عملية تصميم أو تطوير أي مدينة , ففي بداية الأمر كان هذا المصطلح يدل على مجموعة من الخرائط والرسومات التي توضح الصورة العامة المستقبلية للشكل المرغوب فيه للبيئة المشيدة.وبتنامي الانحسار الاقتصادي وتباطؤ معدلات النمو أصبح واضحا إن تخصيص منطقة ما للأغراض السكنية أو الاقتصادية أو الصناعية وغيرها من الاستعمالات لايشكل في حد ذاته دليلا كافيا على إنها تتمتع بالفعل بفرص حقيقية للنمو والتطور وقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق المخطط الأساس بما يجعله يشتمل على :-

تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة موضع التخطيط ومقومات نموها وتطورها وقوتها الدافعة الذاتية.

تحليل واسع لمكونات البنية العمرانية لكونها تمثل مؤشرا واضحا لفهم وإدراك ووصف أي مخطط أساسي للمدن المراد تشييدها .

ولم تختلف مجموعة الدراسات التي أعدتها المديرية العامة للتخطيط العمراني عن الطرح أعلاه إذ أكدت على انه بالرغم من تسارع أو حتى التباطؤ في معدلات النمو السكاني وتصاعد وتائر التنمية الاجتماعية والاقتصادية فان عملية التصميم الحضري وكذلك التطور السريع في المناطق الحضرية سيستمر ولهذا فمن الضروري البدء بعملية فهم وإدراك المخطط الأساسي عن طريق إعادة توزيع وتنظيم مكونات البنية العمرانية بشكل يحول دون تعرض تلك المدن إلى توسيع عشوائي يؤدي بالنتيجة إلى توليد ضغط كبير على شبكة الخدمات بأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى دراسة مختلف معايير الخدمات وتوحيدها.

إن من أهم المشاكل التي تطرقت لها هذه الدراسات هو الاختلاف في طريقة تسمية وتعريف التسلسل الهرمي للبنية العمرانية من جهة إذ تتبنى معظم الدراسات التخطيطية في المديرية العامة للتخطيط العمراني تعبير المحلة السكنية كأساس للتجمع السكني الأول والحي السكني كتجمع لعدة محلات سكنية،فيما يستعمل مخطط الإسكان العام تعبير الحي السكني كأساس بغض النظر عن حجم النفوس.والاختلاف في المعايير المستخدمة من جهة أخرى .

في ضوء الصيغ أعلاه يهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة تحليلية مقارنة لواقع معايير الخدمات في المناطق السكنية لبعض المدن المصممة في العراق من قبل الشركات العالمية و الدراسات المحلية لضمان توحيد تلك المعايير واستخلاص معايير وضوابط تخطيطية جديدة

ملائمة لاحتياجات الحالة الراهنة والتي يرتأى البحث أخذها بنظر الاعتبار واعتمادها في المستقبل أثناء تصميم أو تطوير المخططات الأساسية للمدن.

٢-مستويات البنية العمرانية:-

من المبادئ المأخوذ بها لتلبية الاحتياجات البشرية للسكان وتنمية وتوثيق الروابط الاجتماعية بينهم ذلك الذي يقتضي بتجميع الوحدات السكنية في تجمعات جيدة التنظيم بشكل يتفق مع البنية العمرانية المرغوب بها. وان توفير مكونات البنية العمرانية لتلك التجمعات السكانية يتطلب تحديد المعايير التخطيطية الخاصة بها(١)،وان مسالة تحديد هذه المعايير مسالة معقدة لكونها تتعلق بالهيكل العام للمستوطنات البشرية أي تتعامل مع كافة مستويات المدينة ،فهي بهذا تتداخل مع العديد من المؤثرات، وتفرض هذه التداخلات محددات كثيرة مما يتطلب إجراء نوع من الموازنة مابين مؤشرات المعايير التخطيطية والمعايير المقترحة من قبل المصممين . فعلينا أن ندرك إن الجانب التخطيطي هو الهيكل العام الذي تنطوي ضمنه بقية الجوانب الأخرى من إسكان ومباني عامة هذا من جهة،ومن جهة أخرى هناك الطبيعة العامة لكل مدينة ، مما يجعل التعميم أو وضع معيار عام لكل الحالات مسالة يجدر النظر فيها ، إذ إن كل مدينة تتميز بموقعها وبيئتها ومناخها وطبيعة سكانها وحجمها وخواصها الاقتصادية ومستواها الثقافي والاجتماعي مما يجعلنا ندرك مقدار التعقيد في حالة اخذ كل وحدة استيطانية بحد ذاتها وإعطائها المعالجات الخاصة بها.إلا أن الذي يساعدنا في تعميم ووضع المعايير هو إن الحاجة البشرية تتشابه في الكثير من أوجهها .فالمتطلبات التي يحتاجها المواطن لفضاء النوم في مدينة الموصل –على سبيل المثال– لاتختلف كثيرا عن مثيله في مدينة البصرة بل لاتختلف جوهريا عن أي إنسان متحضر في أي دولة صناعية أو نامية أخرى .إلا إن الخاصية الجغرافية والاجتماعية هي التي تبعث على جوانب الاختلاف وبمقدار لايتجاوز(٨%)(٢).

وعلية يمكن تحديد معيار يكون كمؤشر عام لبيان الحاجة ويستطيع المصمم أن يطبق هذا المعيار على حالته التصميمية الخاصة بما يكفل الأداء الأمثل للحالة المأخوذة بنظر الاعتبار، ويمكن اعتماد الأرقام المقترحة كمؤشر يتصرف المصمم به ضمن نطاق المشكلة التصميمية.

في ضوء الطرح أعلاه يمكن تعريف معايير مستويات البنية العمرانية على إنها الخدمات الاجتماعية ضمن رقعة المعايير التي تحدد المساحات التي يجب توفيرها الحضرية للمدينة. وتتوزع هذه الخدمات ضمن مستويات المحلة –الحي –القطاع – المدينة. وهذا يأتي باعتبار أن الخدمة المعنية يتم توقيعها حسب عدد السكان المخدومين من جهة وحسب حاجة السكان إليها من جهة أخرى. فمن البديهي انه لايمكن وضع مستشفى في كل حي سكني لان الخدمات التي

توفرها أكثر بكثير من متطلبات السكان ولايمكن إقامتها على هذا العدد القليل من السكان.وفي نفس الوقت فإننا لانستطيع أن نخصص مدرسة ابتدائية واحدة ضمن قطاع كامل لأنها لاتؤمن الحاجة التعليمية المطلوبة ضمن هذا المقياس وعلية يمكن التوصل إلى نقطتين رئيسيتين فيما يتعلق بتوفير هذه الخدمات في المدينة وهي(١) :-

الحجم الوظيفي للمرفق إذ يجب أن يكون مصاحبا للسكان الملائمين له لكي يعمل ذلك المرفق بمستوى اقتصادي كفوء وان يكون حجم السكان ملائما للتأكد من وجود جذب كافي للسكان المستفيدين.

٢.المسافة التي يكون المستخدم مستعدا على تكرار استخدام المرفق إذ يتناقص جذب المرفق للمستخدمين كلما زادت المسافة التي تفصل بين المستخدم والمرفق.

ومن أجل تغطية المدى الكلي لهذين العاملين فقد اعتمد البحث على التوزيع الهيكلي للبنية العمرانية والمتمثلة بأربعة مستويات وظيفية لمراكز الخدمات الحضرية وهي:-

٢-١-مستوى المحلة:-

وهي اصغر وحدة حضرية يتمتع سكانها بالاكتفاء الذاتي من ناحية الخدمات اليومية والمتمثلة بالخدمات التجارية والتعليمية وملاعب الأطفال وأماكن العبادة والرعاية الطبية ، وينبغي أن لاتزيد المسافة لأكثر من خمسة دقائق (مشيا)(٨) من محل الإقامة إلى محل الخدمة أي مسافة لاتزيد عن (٣٥٠م) لذا فالضرورة تقتضي وجود منظومة جيدة من الأرصفة وطرق مشي السابلة في المحلة(٣).

٢-٢-مستوى الحي:-

يمثل المستوى الأعلى مباشرة من المحلات السكنية وهو يحدد بمحلتين سكنيتين متجمعة حول مركز الحي والذي يتحدد بدوره بتجمع بعض المرافق العامة التي تستخدم باستمرار كالمرافق الإدارية –الثقافية –الاجتماعية والترفيهية ،وينبغي أن يكون الوصول إلى الخدمات على مستوى الحي من مكان الإقامة إلى المرفق خلال (١٠) دقائق مشيا على الأقدام(١)(٨). يضم مركز الحي الخدمات التي تساهم في إبراز الشخصية للحي والتي تساعد على تحفيز النشاط فيه أن الخدمات الملائمة بصورة خاصة لهذه المهمة هي الجامع–المركز التسويقي–الخدمات الإدارية–المدارس–مراكز الشباب والمتنزه وعليه يمثل مركز الحي شكلا حضريا مهما إذ يميل سكان الحي الذين لهم علاقات قوية ومتشابهة بالخدمات التي تقدم إليهم إلى تكوين روحية المشاركة والتواصل(٣) .

٢-٣-مستوى القطاع :-

يمثل المستوى الأعلى مباشرة من الأحياء السكنية ويقترن حجم القطاع السكني بالعوامل الاقتصادية أكثر مما يقترن بالخدمات الاجتماعية أو المسافات الممكن قطعها مشيا على الأقدام إذ يؤمن مركز القطاع الخدمات التي تحتاج لعملها بشكل اقتصادي لمنطقة مستفيدة اكبر من منطقة الحي أي تلك التي يكون العامل الاقتصادي فيها أكثر أهمية من سهولة الوصول إليها من قبل السكان(١).إن مركز القطاع هو مركز حي مكبر مع تركيز الخدمات والمؤسسات التي تستعمل بصورة شاملة أو بصورة اقل تكرارا من الاستعمال اليومي ومن أسباب تطور مركز الحي إلى مركز قطاع هو وقوع الحي في منتصف القطاع وإمكانية ربطه بشبكة الطرق في المدينة.ومن الجدير بالذكر إن مركز القطاع لاينافس مركز المدينة الرئيسي الفعلي لكنه يساعد في تخفيف الضغط على منطقة المركز في المدينة(٣).

٢-٤-مستوى مركز المدينة:-

هو ذلك الجزء الذي يحوي على مقومات حياة المدينة بشكل مكثف ويتصف بالتراص وبنشاط الحياة العامة والتفاعل بين مختلف النشاطات الاجتماعية.يجهز مركز المدينة ذات الخدمات التي يقدمها مركز القطاع بالإضافة إلى تلك المهام ذات الطبيعة المرتبطة بمستوى المدينة والإقليم وفيما بين الأقاليم(٣).وينبغي أن تقع في مركز المدينة الخدمات الجذابة المحفزة للنشاط في الوظائف والخدمات للمنطقة المحيطة بها خلال ساعات الليل والنهار لتامين قدر من التوازن بين الاستعمالات من ناحية ولكي تكتسب بعدا بشريا من ناحية أخرى(١).كما يجب أن يكون مركز المدينة وبقية الخدمات الأخرى التي تعود إلى مستوى المدينة بشكل يسهل الوصول إليها من قبل أولئك الذين يسكنون في الخارج .كما يتميز مركز المدينة بوجود خدمات عامة ذات طبيعة ارتكازية اجتماعية تستعمل لفترات طويلة وتقدم خدماتها المتخصصة وهي تعود إلى مستوى المدينة تنظيميا حتى ولو كان موقعها الفعلي خارج المركز وليس في المركز تماما فمثلا ارتباطها بمركز المدينة هو ذو طبيعة شكلية وهو ارتباط غير موقعي ولكنه ارتباط بالمهام والمنطقة المستفيدة(٣).

في ضوء الطرح أعلاه والذي اهتم في بحث المفاهيم الخاصة في تكوين كل مستوى من مستويات البنية العمرانية ، تتناول الفقرة التالية استعراض للمعايير المنتقاة من كل مستوى من المستويات الموضحة أعلاه باستثناء معايير الخدمات المرتبطة بمركز المدينة لكونها ترتبط

بحجم المدن وأهميتها ونوعها كأن تكون مدن عواصم وموقعها كأن تكون مدن ساحلية أو جبلية وغيرها ، وتحتاج إلى دراسة خاصة مكملة لبحثنا هذا .

٣-مؤشرات معايير الخدمات لمستويات البنية العمرانية:-

تتناول هذه الفقرة تحديد مساحات المرافق العامة بعد دراسة كل مرفق وفعالية وبموجب الدراسات الإحصائية المعتمدة في العراق من جهة,واستعراض وتحليل لمعايير المدن المنتخبة في هذا البحث والموضوعة من قبل الشركات العالمية والدراسات المحلية من جهة أخرى، للتوصل إلى المعايير الواجب تبنيها في توفير الخدمات لكافة مستويات البنية العمرانية وبموجب عدد النفوس.

يمكن التوصل لعدد ومساحة المرافق العامة عن طريق عدد المستفيدين من الفئة العمرية(٩)(١٠) إذ يتم احتساب(٤) :-

١. دور الحضانة:-تستوعب الأطفال من عمر ٤٠ يوم إلى ٤ سنوات

-افتراض توفر فرص العمل للمرأة العاملة

-عدد الأطفال المستفيدين (١٣-١٦% من الفئة العمرية)

-التخمينات ١٦-٢٠ طفل لكل ١٠٠٠ نسمة

٢. رياض الأطفال :-أعمار الأطفال المستفيدين ٤ سنوات -٥ سنوات

-تستوعب كل روضة حوالي ١٣٠ طفل

-افتراض توفر فرص العمل للمرأة العاملة

-عدد الأطفال المستفيدين (٣٥-٥٧%من الفئة العمرية)

-التخمينات ٢٥-٤٠ طفل لكل ١٠٠٠ نسمة

٣.المدارس الابتدائية:- أعمار الأطفال المستفيدين من ٦ -١٢ سنه والتعليم إلزامي

- عدد التلاميذ المستفيدين (١٧.٥ % من مجموع السكان المستفيدين)

- التخمينات ١٧٥ تلميذ لكل ١٠٠٠ نسمة

٤. المدارس الثانوية:-أعمار الأشخاص المستفيدين ١٢-١٨ سنة

- عدد الطلبة المستفيدين (٨٠% من الفئة العمرية)

- التخمينات ٨٠ طالب لكل ١٠٠٠ نسمة

٥.المركز التسويقي:-عدد الأشخاص المستفيدين (٧٥% من مجموع السكان)

-التخمينات ٧٥٠ شخص لكل ١٠٠٠ نسمة باستثناء الأطفال الصغار والمتقدمين في السن

٦.المركز الصحي:- عدد الأشخاص المستفيدين (١٠٠% من مجموع السكان)

٧.المراكز الدينية(جامع أو كنيسة):- عدد الأشخاص المستفيدين يحدد حسب ظروف الاحتياجات المحلية

٨.مباني حكومية :- عدد الأشخاص المستفيدين ١٠٠% من مجموع السكان

٩.مكتب بريد:- عدد الأشخاص المستفيدين ١٠٠% من مجموع السكان ويجب أن يجهز بكابينات التلفون وبمعدل لايقل عن كابينة لكل ٢٢٠٠ -٢٤٠٠ نسمة.

١٠.مركز إطفاء:-يخدم المركز الواحد ٢٠٠٠٠نسمة كحد أقصى وأن يقع على بعد زمني لايتجاوز (١٠ دقائق) بواسطة سيارة الإطفاء.

١١.محطة تعبئة :-تخدم المحطة الواحدة ٢٠٠٠٠ نسمة (تزود وقود السيارات إضافة إلى اسطوانات الغاز)

١٢.مركز وكراج صيانة السيارات:-

عدد الأشخاص المستفيدين مايعادل كراج واحد لكل ٢٠٠٠٠ نسمة (مخصص لخدمة السيارات)

١٣.نادي رياضي :- عدد الأشخاص المستفيدين (٢٥% من مجموع السكان)

- التخمينات ٢٥٠ شخص لكل ١٠٠٠ نسمة

١٤.ملعب رياضي :-عدد الأشخاص المستفيدين (٢٠% من مجموع السكان)

-التخمينات ٢٠٠ شخص لكل ١٠٠٠ نسمة

١٥.ملاعب للأطفال :-عدد الأطفال المستفيدين (١٥% من مجموع السكان)

-التخمينات ١٥٠ طفل لكل ١٠٠٠ نسمة

١٦.المتنزهات العامة والساحات:-عدد الأشخاص المستفيدين ١٠٠ % من مجموع السكان

ولأغراض هذا البحث فقد تم انتخاب مشاريع تصاميم المدن التالية:-

١.مشروع المدينة الصناعية في خور الزبير -مديرية التخطيط العمراني-١٩٧٥

٢.مشروع إعادة تطوير مدينتي سامراء وتكريت-وايدله بلان-١٩٨١

٣.مشروع مدينة المدائن-مديرية التخطيط العمراني-١٩٨٣

٤.مشروع مدينة الثرثار الجديدة-مجموعة اتحاد دوكسيادس العالمية-١٩٨٧

٥.مشروع المدينة الجديدة (الزبيدية)- المديرية العامة للتخطيط العمراني-١٩٨٨

٦.مشروع مدينة الوس -المديرية العامة للتخطيط العمراني-١٩٩٠

وقد تم إجراء دراسة وتحليل مؤشرات معايير الخدمات للمشاريع أعلاه وجاءت النتائج كما يلي:-

٣-١-مؤشرات معايير الخدمات للمحلة السكنية:-

يمكن ملاحظة الآتي بعد مقارنة المعايير على مستوى المحلة السكنية (كمساحة موقع لكل فعالية) للمشاريع الموضحة أعلاه كما موضح في الجدول (١) :-

١.تفاوت في حجم المحلة السكنية إذ يتراوح هذا التفاوت مابين (٢٥٠٠ نسمة كما في دراسة المدينة الجديدة في الثرثار-٥٠٠٠ نسمة كما في باقي الدراسات)، رافقه اختلاف في عدد ومساحة الخدمات العامة للمحلة تقريبا إلى الضعف.

٢.بالرغم من اعتماد نفس حجم المحلة السكنية (٥٠٠٠) نسمة بالنسبة لدراسة مشروع مدينتي سامراء وتكريت (وايدله بلان) ومشروع مدينة المدائن ومدينة الوس (المديرية العامة للتخطيط العمراني) إلا إنها اختلفت في عدد ومساحة الخدمات الواجب توفرها في المحلة السكنية.

وهذا ينطبق على كل من دراسة المدينة الصناعية في خور الزبير والمدينة الجديدة (الزبيدية) (المديرية العامة للتخطيط العمراني) إذ اعتمدت على حجم المحلة (٤٠٠٠-٥٠٠٠) لكنها اختلفت كليا في عدد ومساحة خدمات المحلة السكنية إلى الضعف.

٣.تشابهت الدراسات أعلاه في عدم توفيرها مركز صحي وجامع ضمن خدمات المحلة السكنية من جهة وتوفيرها باقي الخدمات الموضحة في الجدول (١) من جهة أخرى. ٤.تباينت الدراسات أعلاه في توفيرها للخدمات التجارية والمتمثلة بسوق المحلة والدكاكين ومكاتب القطاع الخاص .

٣-٢-مؤشرات معايير الخدمات للحي السكني:-

بعد مقارنة معايير الخدمات على مستوى الحي السكني(كمساحة موقع لكل فعالية) للمشاريع الموضحة في الجدول(٢) يتبين الآتي :-

١.تفاوت في حجم الحي السكني إذ يتراوح هذا التفاوت مابين (٨٠٠٠ نسمة كما في دراسة المدينة الصناعية في خور الزبير -١٠٠٠٠نسمة كما في باقي الدراسات)باستثناء الدراسة الخاصة بمشروع مدينة الزبيدية إذ تراوح حجم الحي السكني بين (١٠٠٠٠-١٢٠٠٠ نسمة)،وقد رافق هذا التفاوت اختلاف في عدد ومساحة الخدمات العامة المرافقة للحي السكني.

٢.بالرغم من اعتماد نفس حجم الحي السكني (٨٠٠٠-١٠٠٠٠) نسمة بالنسبة لدراسة مشروع مدينتي سامراء وتكريت (وايدله بلان) ومشروع مدينة المدائن ومدينة الوس (المديرية العامة للتخطيط العمراني) إلا إنها اختلفت في نوع وعدد ومساحة الخدمات الواجب توفرها في الحي السكني على سبيل المثال تشترك الدراسة الأولى والثانية بضرورة توفير مراكز طبية ودوائر إدارية ومركز شرطة وورش تصليح في حين الدراسة الثالثة اختلفت عنهم في هذا المجال وفي نفس الوقت تقترح الدراسة الثالثة توفير مراكز ثقافية وملاعب وساحات لعب أطفال إلى جانب

توفير متنزه خاص بالحي والذي بدوره اختلفت عنها الدراسة الأولى والثانية على الرغم من إن الدراسة الثانية والثالثة موضوعة من قبل نفس الهيئة(التخطيط العمراني) .

٣.تشابهت أغلب الدراسات أعلاه في عدم توفيرها مراكز إدارية وثقافية ومراكز شرطة ضمن خدمات الحي السكني من جهة وتوفيرها باقي الخدمات الموضحة في الجدول أعلاه من جهة أخرى.

٣-٣-مؤشرات معايير الخدمات للقطاع السكني:-

بمقارنة معايير الخدمات على مستوى القطاع السكني (كمساحة موقع لكل فعالية) للمشاريع الموضحة في الجدول (٣) يتضح مايلي:-

١.تفاوت الدراسات أعلاه في تحديد حجم القطاع السكني إذ تراوح بين (٤٠٠٠٠-٦٠٠٠٠) نسمة كما في دراسة مدينة الثرثار ومدينة الزبيدية في حين تراوح حجم القطاع السكني في دراسة مدينتي سامراء وتكريت بين (٤٠٠٠٠-٥٠٠٠٠) نسمة ووصل في دراسة المدينة الصناعية في خور الزبير إلى (٥٠٠٠٠) نسمة،رافق هذا التفاوت اختلاف في عدد ومساحة المرافق العامة المرفقة ضمن خدمات القطاع السكني.

٢.لايوجد خدمات مركز قطاعي بالنسبة لدراسة مشروع مدينتي المدائن والوس لكون عدد نفوس سكانها لايتجاوز (٥٠٠٠٠) نسمة لذلك فان خدمات القطاع أصبحت جزءا من خدمات مركز المدينة.

٣.تشابهت أغلب الدراسات أعلاه في عدم توفيرها لبعض الخدمات العامة كالصناعات الخفيفة وقاعات مخصصة للاحتفالات ضمن خدمات القطاع السكني وتوفيرها لباقي الخدمات الأخرى.

٤ – الاستنتاجات:-

بعد المقارنة بين الدراسات أعلاه تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :-

٤-١- المحلة السكنية كما موضح في الجدول (٤):-

١.يمكن اعتماد مبدأ المحلة السكنية بحجم (٢٥٠٠) نسمة لكون القسم الأساسي من خدماتها تكون مركزية بحيث يكون استعمال هذه الخدمات مؤمنا لكافة الساكنين في المجتمع وان طرق الوصول إليها تكون مريحة وأمينة ومسافات هذه الطرق تكون ممكنة للاستعمال اليومي .

٢. يجب أن يتوفر في خدمات مركز المحلة جميع المرافق التي تؤمن للسكان كافة احتياجاتهم اليومية (الاكتفاء الذاتي) من المرافق الدينية (كوجود جامع أو كنيسة وحسب ظروف الاحتياجات المحلية للسكان في تلك المنطقة) والصحية (كتوفير مركز صحي نظرا لكون المستفيدين من هذا المرفق ١٠٠% من مجموع السكان) هذا إلى جانب المرافق الثقافية والترفيهية والتجارية المقترحة في الدراسات أعلاه.

٣.بالنسبة إلى عدد ومساحة المرافق العامة للمحلة السكنية فيتم التوصل إليها (وكما أشرنا في الفقرة الثالثة من البحث) عن طريق معرفة عدد المستفيدين من الفئة العمرية بموجب الدراسات الإحصائية المعتمدة في العراق وافتراض توفر فرص العمل للمرأة العاملة وعليه

يكون العدد الواجب توفره ضمن الخدمات التعليمية للمحلة السكنية والمتمثلة بمرفق الحضانة واحد وكذلك الحال ينطبق على كل من رياض الأطفال والمدرسة الابتدائية أي العدد الواجب توفره لهذه الخدمات واحد .

٤-٢- الحي السكني كما موضح في الجدول (٥) :-

بموجب التسلسل الهرمي لمستويات البنية العمرانية فان عدد نفوس الحي السكني يعتمد على عدد نفوس المحلة السكنية وبعد إجراء المقارنة بين الدراسات أعلاه وجد البحث إن هناك تفاوت بين حجم المحلة وحجم الحي فبالنسبة لكل من دراسة مشروع مدينة الزبيدية والمدينة الصناعية في خور الزبير فقد اعتمدت الدراستان أعلاه حجم نفوس المحلة السكنية (٤٠٠٠-٥٠٠٠) نسمة يقابلها حجم نفوس الحي السكني بالنسبة للدراسة الأولى(١٠٠٠٠-١٢٠٠٠) نسمة والدراسة الثانية (١٠٠٠٠) نسمة والحجم المفروض بموجب التسلسل الهرمي للبنية العمرانية (٨٠٠٠-١٠٠٠٠) نسمة حجم نفوس الحي نسبة إلى حجم نفوس المحلة,وكذلك الحال ينطبق على دراسة مشروع مدينتي سامراء وتكريت ومشروع مدينة المدائن ومدينة الوس إذ اعتمدت الدراسات أعلاه حجم نفوس المحلة بمقدار (٥٠٠٠) نسمة يقابلها حجم نفوس الحي (٨٠٠٠-١٠٠٠٠) نسمة والحجم المفروض للحي السكني استنادا إلى حجم نفوس المحلة (١٠٠٠٠) نسمة أي يعادل

محلتين سكنيتين , باستثناء دراسة مشروع مدينة الثرثار إذ يقدر حجم نفوس المحلة السكنية (٢٥٠٠) نسمة يقابله حجم نفوس الحي (١٠٠٠٠) نسمة أي مايعادل أربعة محلات سكنية، وعليه فان هذا البحث يقترح مقدار حجم نفوس الحي السكني (١٠٠٠٠) نسمة أي مايعادل أربعة محلات سكنية نسبة إلى حجم المحلة المعتمد في هذا البحث (٢٥٠٠) نسمة.

٢.اقترحت الدراسات أعلاه وجود مدرسة ثانوية واحدة للبنات أو للبنين تشمل (مدرسة متوسطة+مدرسة إعدادية) يقابلها وجود مدرستين متوسطتين (للبنات والبنين) بما معناه توفر ثلاث مدارس متوسطة يقابلها مدرسة إعدادية واحدة وهذا التوزيع الطلابي لايتلائم مع طبيعة مجتمعنا العراقي (المدارس المختلطة) وعليه يعتمد البحث على وجود مدرستين ثانويتين واحدة للبنين والثانية للبنات.

٣.بما إن الحي السكني يؤمن الاحتياجات اليومية للسكان لذلك يتفق هذا البحث مع معظم الدراسات في توفيرها للخدمات الصحية والدينية والتجارية والترفيهية وبعض الخدمات الأخرى المدرجة ضمن خدمات الحي السكني كمكتب البريد وورش التصليح من جهة وعدم توفيرها لبقية الخدمات الأخرى والمتمثلة بالمراكز الإدارية والمراكز الثقافية لكونها من الخدمات التي تؤمن الاحتياجات الأسبوعية للسكان من جهة أخرى ويمكن حساب عدد المرافق أعلاه كما اشرنا في الفقرة الثالثة من هذا البحث.

٤-٣-القطاع السكني كما موضح في الجدول (٦):-

١.استنادا إلى ماورد في الفقرة (٤-٢) النقطة الأولى يعتمد هذا البحث مقدار حجم نفوس القطاع السكني (٤٠٠٠٠) نسمة أي مايعادل أربعة أحياء سكنية نسبة إلى حجم الحي المعتمد في هذا البحث (١٠٠٠٠) نسمة.

٢.بما إن القطاع السكني يؤمن الاحتياجات التسويقية الأسبوعية وكذلك يشتمل على مرافق اجتماعية ذات مستوى أعلى في تلبيتها الاحتياجات الخدمية للسكان من تلك المتواجدة في الأحياء السكنية لذلك يتفق البحث مع معظم الدراسات في تأمينها للخدمات الصحية والدينية والترفيهية والاجتماعية والتجارية والرياضية والإدارية والتي يتم حساب عددها ومساحتها استنادا إلى الفقرة الثالثة من هذا البحث من جهة وعدم توفيرها لبعض الخدمات الأخرى كالصناعات الخفيفة والدوائر الإدارية وقاعة الاحتفالات التي يستعاض عنها بقاعة متعددة الأغراض من جهة أخرى ,وبالنسبة لمراكز الشباب وبموجب الضوابط الموضوعة من قبل هيئة التخطيط العمراني فيستعاض عنها بالنوادي الرياضية لكونها أكثر كفاءة وملائمة لطبيعة مجتمعنا أما المسبح وبالرجوع إلى طبيعة مجتمعنا المحافظ فيدرج ضمن النوادي الاجتماعية المدرجة ضمن مرافق

مركز المدينة وكذلك الحال بالنسبة لمقر منظمة الحزب ومقرات الاتحاد الفرعية إذ يستعاض عنها بمقرات الأحزاب ومقرات المنظمات الإنسانية المتواجدة في مجتمعنا .

٥- التوصيات:-

١.اعتماد كل ما تم اقتراحه في الفقرة (٤) أعلاه.

٢.هناك بعض الخدمات يتعذر وضع معايير ثابتة لها نظرا لتغيير متطلباتها حسب الظروف الاجتماعية والبيئية لها.

٣. يفضل إلى جانب تحديد المعايير للمباني من خلال تحديد مساحاتها ومواصفاتها أن يتم دراسة تنميط مكونات الأبنية كتقييس تلك المكونات ليستفيد منها المصمم عند الحاجة.

٤.وضع فقرات ملزمة في القوانين المتعلقة بالتخطيط العمراني للالتزام بالمعايير المقترحة في هذا البحث أو ما يتبعه من دراسات أو بحوث تصميما وتنفيذا.

جدول (١) يوضح مقارنة مساحات الخدمات العامة بالهكتار على مستوى المحلة السكنية (إعداد الباحثين) من المصادر (١)،(٣)،(٤)،(٥)،(٦)،(٧).

الخدمات	مشروع مدينة الثرثار ٢٥٠٠ نسمة		مشروع مدينتي سامراء وتكريت ٥٠٠٠نسمة		مشروع مدينة المدائن ٥٠٠٠ نسمة		مشروع مدينة الوس ٥٠٠٠ نسمة		مشروع مدينة (الزبيدية) ٤٠٠٠-٥٠٠٠ نسمة		مشروع المدينة الصناعية في خور الزبير ٤٠٠٠-٥٠٠٠ نسمة	
	العدد	المساحة بالهكتار	العدد	المساحة بالهكتار	العدد	المساحة بالهكتار	العدد	المساحة بالهكتار	العدد	المساحة بالهكتار	العدد	المساحة بالهكتار
حضانة	١	٠.٢	١	٠.٢	١	٠.٢	١	٠.٢	١	٠.٢	٢	٠.٦
رياض أطفال	١	٠.٣	٢	٠.٧	١	٠.٣٥	١	٠.٣	١	٠.٣	٢	٠.٦
مدرسة ابتدائية	١	٠.٨	٢	١.٤	٢	١.٤	٢	١.٤	١	٠.٧	٢	١.٢
سوق المحلة	–	٠.١٨	–	–	–	–	–	٠.٣٦	–	٠.١٨	–	١.٢
مكاتب أعمال خاصة	١	٠.٠٢	٣	٠.٠٦	٣	٠.٠٦	–	–	٩	٠.١٨	–	–
دكاكين	٣	٠.٠٤	١٢	٠.٣٥	١٢	٠.٣٥	٦	٠.٠٨	٣	٠.٠٤	–	–
متنزه المحلة	–	٠.٥	–	١.١	–	١.١	–	١	–	٠.٥	–	١.١
المجموع الأولي لمساحات		٢.٠٢		٣.٨١		٣.٤٦		٣.٣٤		١.٩٢		٣.٥

الخدمات						
الاحتياطي للمستقبل١٠%	٠.٢	٠.٣٨	٠.٣٤	٠.٣٣	٠.١٩	٠.٣٥
المجموع الصافي للخدمات	٢.٢٢	٤.١٩	٣.٨	٣.٦٧	٢.١١	٣.٨٥
الطرق والمناطق المفتوحة٣٥%	٠.٤٨	١.٢٦	١.٣٣	٠.٧٨	٠.٤٧	١.٣٣
المجموع الإجمالي	٢.٧	٥.٤٥	٥.١٢	٤.٩	٢.٥٨	٥.١٨

جدول (٢) يوضح مقارنة مساحات الخدمات العامة بالهكتار على مستوى الحي السكني (إعداد الباحثين) من المصادر(١)،(٣)،(٤)،(٥)،(٦)،(٧).

الخدمات	مشروع مدينة الثرثار ١٠٠٠٠نسمة		مشروع مدينتي سامراء وتكريت ٨٠٠٠-١٠٠٠٠نسمة		مشروع مدينة المدائن ٨٠٠٠-١٠٠٠٠ نسمة		مشروع مدينة الوس ٨٠٠٠-١٠٠٠٠نسمة		مشروع مدينة (الزبيدية) ١٠٠٠٠-١٢٠٠٠ نسمة		مشروع المدينة الصناعية في خور الزبير ٨٠٠٠ نسمة	
	العدد	المساحة بالهكتار	العدد	المساحة بالهكتار	العدد	المساحة بالهكتار	العدد	المساحة بالهكتار	العدد	المساحة بالهكتار	العدد	المساحة بالهكتار
مدرسة متوسطة	٢	٢.٠	٢	٢.٤	٢	٢.٤	٢	٢	٢	٢.٠	–	–
مدرسة ثانوية (للبنين أو للبنات)	١	١.٣	١	١.٥	١	١.٥	١	١.٢	١	١.٢	١	١.٢
مركز طبي ومراكز رعاية صحية	٢	١	١	٠.٥	١	٠.٥	–	–	١	٠.٥	٢	٢.٣
نادي رياضي	١	١	١	١.٢	١	١.٢	١	١.٢	١	١.٠	–	–
مركز تسويقي	١	١.٢	١	٠.٧	١	٠.٧	١	١.٢	١	١.٢	١	٠.٧
مكاتب أعمال خاصة	٦	٠.١٢	٦	٠.١٢	٦	٠.١٢	٦	٠.١٢	٦	٠.١٢	–	–

مسجد	١	٠.١٥	١	٠.١	١	٠.١	١	٠.١٥	١	٠.١٥	١	٠.١٥
دوائر إدارية	–	–		٠.١		٠.١	–	–	–	–	–	–
مركز شرطة	–	–	١	٠.١	١	٠.١	–	–	–	–	–	–
مكتب بريد	١	٠.١	١	٠.١	١	٠.١	١	٠.١	١	٠.١	١	٠.٠٥
ورش تصليح		٠.٢		٠.٢		٠.٢	–	–		٠.٢	–	–
متنزه الحي		١.٦	–	–	–	–		٢		١.٠		٠.٥
ملاعب أطفال	٢	٢.٠	–	–	–	–		٠.١		١.٠	–	–
ساحات لعب أطفال		٠.٦	–	–	–	–		٠.١		٠.٥	–	–
مركز ثقافي	١	٠.٥	–	–	–	–	١	٠.٥	–	–	–	–
المجموع الأولي لمساحات الخدمات		١١.٧٧		٨.٢٢		٨.٢٢		٨.٦٧		٨.٩٧		٤.٩
الاحتياطي للمستقبل ١٠%		١.١٨		٠.٨٢		٠.٨٢		٠.٨٦		٠.٨٩٧		٠.٤٩
المجموع الصافي للخدمات		١٢.٩٥		٩.٠٤		٩.٠٤		٩.٥٣		٩.٨٧		٥.٣٩
الطرق والمناطق المفتوحة٣٠%		٢.٤		٢.٧١		٣.١٦		٣.١٧		٢.٠٢		١.٧
المجموع		١٥.٣٥		١١.٧٥		١٢.٢٠		١٢.٧		١١.٨٩		٧.٠٩

جدول (٣) يوضح مقارنة مساحات الخدمات العامة بالهكتار على مستوى القطاع السكني (إعداد الباحثين) من المصادر (١)،(٣)،(٤)،(٥)،(٦)،(٧).

الخدمات	مشروع مدينة الثرثار ٤٠٠٠٠- ٦٠٠٠٠نسمة		مشروع مدينتي سامراء وتكريت ٤٠٠٠٠- ٥٠٠٠٠نسمة		مشروع مدينة المدائن ٥٠٠٠٠ نسمة		مشروع مدينة الوس ٣٠٠٠٠- ٥٠٠٠٠نسمة		مشروع مدينة (الزبيدية) ٤٠٠٠٠- ٦٠٠٠٠ نسمة		مشروع المدينة الصناعية في خور الزبير ٥٠٠٠٠ نسمة	
	العدد	المساحة بالهكتار	العدد	المساحة بالهكتار	العدد	المساحة بالهكتار	العدد	المساحة بالهكتار	العدد	المساحة بالهكتار	العدد	المساحة بالهكتار
مركز صحي رئيسي+وقائي	١	١.٥	٢	١.٧	–	–	–	–	١	١	–	–
مستشفى (٥٠- ١٠٠) سرير	١	٠.٨	–	–	–	–	–	–	١	١.٢	١	٠.٥
مركز ثقافي	١	١	١	٠.٩	–	–	–	–	١	٠.٨	–	–
مقر منظمة الحزب	١	٠.٦	١	٠.٦	–	–	–	–	١	٠.٦	–	–
مقرات الاتحاد الفرعية		١.٢		١.٢٥	–	–	–	–		١.٢	–	–

قاعة احتفالات	–	–	١	٠.٣٥	–	–	–	–	–	–
قاعة متعددة الأغراض	١	٠.٥	١	٠.٤٥	–	–	–	١	٠.٤	–
مكتبة عامة	١	٠.٥	١	٠.٢	–	–	–	١	٠.٢	–
سينما(٥٠٠)مقعد	١	٠.٥	–	–	–	–	–	١	٠.٣٥	–
صناعات خفيفة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣
جامع	١	٠.٢٥	١	٠.٥	–	–	–	١	٠.٢٥	١ ٠.١٥
مركز شباب وملاعب	١	٢.٥	١	١.٢	–	–	–	١	٢.٥	٤
نادي رياضي	–	–	١	٢	–	–	–	١	٥.٠	–
مسبح	١	١.٢	١	١.٦	–	–	–	١	١	–
متنزه القطاع وساحات لعب		٨		٥	–	–	–	–	٨	٥
منطقة تجارية ومطاعم		٥		٣.٨	–	–	–		٥	١
مكاتب تجارية للقطاع الخاص	٤	٠.٨	٤	٠.٨	–	–	–	٤	٠.٨	٤ ٠.٨
مصرف	١	٠.١	١	٠.١	–	–	–	١	٠.١	–
فندق من (٣٠-٦٠)سرير	١	٠.٣٥	١	٢.٢٥	–	–	–	٣	٠.٢٥	–
فرع البلدية	١	٠.٢	–	–	–	–	–	١	٠.٢	–
مركز شرطة	١	٠.٤	١	٠.٢٥	–	–	–	١	٠.٢٥	–
مركز بريد	١	٠.١٥	١	٠.١	–	–	–	١	٠.١	–
اطفائية	٢	٥.٢٥	١	٠.٢	–	–	–	٤	٠.٢	–
محطة تعبئة وقود	٢	١	٢	١	–	–	–	٢	١	–
ورش تصليح	٢	١	١	٠.٥	–	–	–	٤	٢	–

دوائر إدارية	– –	٠.٢	– –	– –	– –	– –	– –
المجمـــوع الأولـــي لمساحات الخدمات	٣٢.٨	٢٧.٢٥	– –	– –	– –	٣٢.٤	١٤.٤٥
الاحتياطي للمستقبل ١٠%	٣.٢٨	٢.٧٣	– –	– –	– –	٣.٢٤	١.٤٤٥
المجمـــوع الصـــافي للخدمات	٣٥.٨٨	٢٩.٩٨	– –	– –	– –	٣٥.٦٤	١٥.١
الطـــرق والمنـــاطق المفتوحة٣٠%	١١.٩٦	٨.٩٩	– –	– –	– –	٨.٥٢	٤.٨
المجموع الإجمالي	٤٧.٨٤	٣٨.٩٧	– –	– –	– –	٤٤.١٦	٢٠

جدول (٤) يوضح مساحة الخدمات العامة المقترحة بالهكتار على مستوى المحلة السكنية(إعداد الباحثين)

المحلة السكنية :- عدد نفوسها ٢٥٠٠ نسمة ، مسافة الوصول (٥) دقائق مشيا.

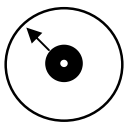

نوع الخدمات	الأبنية	العدد	المســـــاحة بالهكتار	الملاحظات
الخدمات التعليمية	حضانة	١	٠.٢	
	رياض الأطفال	١	٠.٣	
	مدرسة ابتدائية	١	٠.٨	
الخدمات التجارية	سوق المحلة		٠.١٨	٠.٧ متر مربع لكل شخص ويحتوي السوق على (محلات بقاله-خضراوات-قصاب-مخبز-مكوي-حلاق-مقهى ومحل صيانة وتصليح
	مكاتب أعمال خاصة	١	٠.٠٢	
	دكاكين	٣	٠.٠٤	
الخدمات الصحية	مركز صحي	١	٠.١٥	يخدم ٢٥٠٠ شخص مساحة البناء ٥٠٠، البناء ذو

				طابق واحد يحتوي على ثلاثة دور للأطباء بموجب معايير وزارة الصحة
الخدمات الدينية	جامع	١	٠.١٥	حددت مساحة المسجد بموجب الضوابط الموضوعة من قبل الأوقاف
الخدمات الترفيهية	متنزه المحلة		٠.٥	٢.٢ متر مربع لكل شخص
المجموع الأولي لمساحات الخدمات			٢.٣٤	
الاحتياطي للمستقبل١٠%			٠.٢٣	
المجموع الصافي للخدمات			٢.٥٧	
الطرق والمناطق المفتوحة٣٥%			٠.٨٩	
المجموع الإجمالي			٣.٤٦	

جدول (٥) يوضح مساحات الخدمات العامة المقترحة بالهكتار على مستوى الحي السكني(إعداد الباحثين)

الحي السكني :- عدد النفوس ١٠٠٠٠ نسمة ،ويمثل أربعة محلات سكنية،
مسافة الوصول (١٠) دقائق مشيا على الأقدام

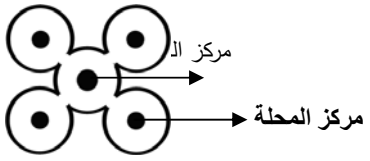

نوع الخدمات	الأبنية	العدد	المساحة بالهكتار	الملاحظات
الخدمات التعليمية	مدرسة ثانوية عامة (للبنين و للبنات)	٢	٢.٦	
الخدمات الصحية	مركز طبي	١	٠.٥	
	مراكز رعاية صحية	١	٠.٥	
الخدمات التجارية	مركز تسويقي	١	١.٢	٠.٧ متر مربع لكل شخص ويحتوي السوق على (محلات بقاله-

				خضراوات-قصاب-مخبز-مكوي-حلاق-مقهى ومحل صيانة وتصليح
	مكاتب أعمال خاصة	٦	٠.١٢	
الخدمات الدينية	مسجد	١	٠.١٥	حددت مساحة المسجد بموجب الضوابط الموضوعة من قبل الأوقاف
خدمات عامة	مكتب بريد	١	٠.١	
	ورش تصليح	١	٠.٢	
الخدمات الترفيهية	متنزه الحي		١.٦	١مترمربع لكل شخص
	ملاعب أطفال	٢	٢	
	ساحات لعب أطفال	١	٠.٦	
	نادي رياضي	١	١	
المجموع الأولي لمساحات الخدمات			١٠.٥٧	
الاحتياطي للمستقبل ١٠%			١.١	
المجموع الصافي للخدمات			١١.٦٧	
الطرق والمناطق المفتوحة٣٠%			٣.٥	
المجموع الإجمالي			١٥.١٧	

جدول (٦) يوضح مساحات الخدمات العامة المقترحة بالهكتار على مستوى القطاع السكني (إعداد الباحثين)

القطاع السكني:-عدد النفوس ٤٠٠٠٠ نسمة،ويمثل أربعة أحياء سكنية

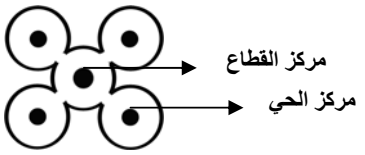

نوع الخدمات	الأبنية	العدد	المساحة بالهكتار	الملاحظات
الخدمات الصحية	مركز صحي رئيسي+وقائي	١	١.٥	
	مستشفى (٥٠-١٠٠) سرير	١	٠.٨	
الخدمات الثقافية	مركز ثقافي	١	١	

	مقر منظمات الأحزاب		٠.٦	يقرر للمقر الواحد كمساحة ٠.٦
	مقـــرات المنظمـــات الإنسانية		١.٢	يقرر للمقر الواحد كمساحة ١.٢
	قاعة متعددة الأغراض	١	٠.٥	
	مكتبة عامة	١	٠.٣	
	سينما(٥٠٠) مقعد	١	٠.٥	
الخدمات الدينية	جامع	١	٠.٣	حدد ت مساحة الجامع استنادا إلى الضوابط الموضوعة من قبل الأوقاف
الخدمات الترفيهية	نادي رياضي ومسبح	١	٢.٤	
	متنـزه القطـاع وسـاحات لعب		٦.٥	١مترمربع لكل شخص
الخدمات التجارية	منطقة تجارية ومطاعم		٤	ويشـمل علـى سـوق – مطـاعم–كـازينو–مقـاهي وأسـواق شعبية
	مكاتـب تجاريـة للقطـاع الخاص	٤	٠.٨	
	مصرف	١	٠.١	
	فندق من (٣٠–٦٠)سرير	١	٠.٣	٦٠ متر مربع لكل سرير
الخدمات الحكومية	فرع البلدية	١	٠.٢	
	مركز شرطة	١	٠.٣	
	مركز بريد	١	٠.١	
	اطفائية	٢	٢.٤	
خدمات عامة	محطة تعبئة وقود	٢	١	
	ورش تصليح	٢	١	
المجمـوع الأولـي لمسـاحات الخدمات			٢٥.٨	
الاحتياطي للمستقبل ١٠%			٢.٥٨	

المجموع الصافي للخدمات			٢٨.٣٨	
الطـــــرق والمنـــــاطق المفتوحة٣٠%			٨.٥١٤	
المجموع الإجمالي			٣٦.٨	

٦- المصادر:-

١.الجمهورية العراقية ، الهيئة المركزية للمدن الجديدة،مدينة الثرثار الجديدة تقرير التصميم الحضري النهائي،دوكس-ع ر ق-ج أ ١٦٤،أيلول .١٩٨٧

٢.وزارة الإسكان والتعمير، مختصر تقارير لجان معايير التخطيط العمراني والإسكان الحضري ومباني الخدمات العامة، بغداد ١٩٨٥.

٣.الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط،هيئة التخطيط العمراني،مشروع إعادة تطوير مدينتي تكريت وسامراء،التقرير النهائي.التصميم الأساس،تكريت،وايدلة بلان،.١٩٨١

٤. الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط العمراني، مدينة المدائن الجديدة، التصميم الأساس، إعداد فريق عمل تخطيط مدينة المدائن الجديدة، تشرين الأول ١٩٨٣.

٥.الجمهورية العراقية، وزارة الحكم المحلي،المديرية العامة للتخطيط العمراني،دراسة التصميم الأساس للمدينة الجديدة (الوس)، كانون الأول ١٩٩٠.

٦.الجمهورية العراقية،وزارة الحكم المحلي،المديرية العامة للتخطيط العمراني،المدينة الجديدة(الزبيدية)،التقرير النهائي للتصميم الأساس.إعداد فريق عمل دراسة المدينة الجديدة،تشرين الثاني ١٩٨٨.

٧.هيئة تخطيط المدينة الصناعية،وزارة البلديات ،مديرية التخطيط والهندسة العامة،المدينة الصناعية في خور الزبير ،التصميم الأساس،بغداد .١٩٧٥

٨.أحمد،محمد شهاب ومؤمل علاء الدين ،(المتطلبات الفضائية لتخطيط المدينة)،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،الجامعة التكنولوجية،.١٩٩٠

٩.أحمد، وفاء محمد، (تحليل الخدمات التعليمية)، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، بغداد، .١٩٩٧

١٠.عبد الرزاق،نجيل كمال ونغم فيصل يوسف،(كفاءة توزيع الخدمات التعليمية في منطقة الأعظمية)،بحث مقبول للنشر،مجلة المخطط والتنمية،٢٠٠٦.

الأسس الإحصائية المعتمدة في تحديد الأقاليم المتجانسة بطريقة الأعداد الموزونة
The Weighted Index Number Method

م م محمود إسماعيل الجميلي
جامعة بغداد /مركز الحاسبة الالكترونية

المستخلص

إن عملية تحديد الإقليم ليس بالعملية السهلة إذا ما قورنت مع عمليات أخرى ضمن الصفة أو جهة التشابه وإنها كذلك ليست بالصعبة إذا ما تم الاعتماد في عملية تحديد الإقليم على المؤشرات المعيارية والقياسية في احتسابها والتي تتطلب الأخيرة توفر البيانات الرقمية والنسبية عن معطيات كل حالة تخص المتغيرات التي تدخل ضمن العملية القانونية كل مؤشر أو مقياس.

المقدمة

يهتم المخططين بالمادة العلمية التي تساعد في تأسيس المقومات الأساسية للعملية التخطيطية التي تبني الإستراتيجيات المساهمة في تنمية الأقاليم الذي يحتوي على عناصر الموارد الطبيعية والبشرية وغيرها والتي تختلف من إقليم إلى آخر وتتنوع هذه الأقاليم من حيث المبادئ التمييز (التحديد) إلى عدة أنواع غير أنها تشترك فيما بينها بعامل المساحة.

من أهم المشاكل التي تواجه المهتمين بهذا المجال هو عملية تحديد نوع الإقليم وحتى يكون التحديد على نوع من الموضوعية والدقة، غالباً ما يتم اللجوء إلى استخدام الطرق الإحصائية لهذا الغرض.

من الأساليب الإحصائية البسيطة المستخدمة في تحديد الأقاليم المتجانسة طريقة الأعداد الموزونة The weighted index number method وهي طريقة إحصائية معول عليها في استخراج مؤشرات إحصائية تستخدم في تشخيص معايير خاصة لبيانات ظاهرة معينة لان مفهوم الإقليم أصبح بالوقت الحاضر من المفاهيم الواسعة انتشارها في اغلب البلدان المتقدمة منها والنامية لما يحمله الإقليم من تأثيرات تساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في تحديد المعالم الخاصة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والظواهر الأخرى التي تخص الإقليم وعمله ولما له ارتباط عضوي وغير

عضوي داخله وخارجه مابين مجاوريه من أقاليم (inter-intra) لارتباط بداخله وخارجه من أنواع من العلاقات التي تخدم بالتالي الخطة المحلية والخطة الشاملة القومية لذلك البلد.

قبل الدخول في شرح تفاصيل كيفية العمل على انتخاب الأقاليم المتجانسة بطريقة الأعداد الموزونة يتوجب تعريف لبعض المفاهيم التي تخص ماهية الإقليم المطلوب تحديد تجانسه وماهية حيثيات الطريقة الإحصائية الرياضية التي سوف تطبق في هذا المجال.

تعريف الإقليم

هناك عدة تعاريف للإقليم وكل جاءت وفق معايير معينة اعتمد لغرض إظهار الصيغة بما يلائم الموضوع حيث تبدو في بعض الأحيان لها أوجه تشابه وتختلف في أحيان أخرى. إن من الأهمية بمكان إن توضح صورة الموضوع على ما هو مأخوذ من أسس معيارية لا يختلف عليها.

عرّف بتر هيل (Petter Hill) الإقليم على انه عدة عوامل طبيعية وبشرية تتفاعل على مساحة معينة وبصورة تميزها عن الأقاليم الأخرى(١).

وقد عرفه إبراهيم عرفه على انه وحدة جغرافية طبيعية مثل أحواض الأنهار والأودية(٢).

وان روبرت ونكلسن (Robert Winklson) عرفه على ان لكل إقليم خاصيته الفريدة التي تساهم في توضيح تلاحم التربة والمناخ بالمزروعات والإنسان(٣).

أما الزوكة فعرفه على كونه رقعة من الأرض تتسم بخصائص معينة تميزها عما يجاورها من أقاليم أخرى(٤).

وجاء Jhone Glesson ليعرفه على انه أساس في وجهتي نظر:

أ- شكلية Formal Region

ب- وظيفية Functional Region

الشكلية تقوم على أسس في التحديد خاصة بالشكل .أما الوظيفية Functional هي التي تتميز بوجود تباين بين أجزاء الأقاليم وكذلك بوجود قطب للنمو تتمركز فيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وهذا القطب يمثل مركز جذب للأقاليم.وعلى الرغم من وجود هذا التباين لكن توجد علاقات وظيفية وتماسك بين هذه الأجزاء حيث إن أجزاء الأقاليم ترتبط بعلاقات اجتماعية واقتصادية عديدة تتمثل بتبادل وتجهيز عوامل الإنتاج ومدخلات ومخرجات عدد كبير من السلع والخدمات(٥) .

لكن د. عايدة بشارة عرّفت الإقليم بتعريف موحد الذي يقسم آلية الدولة أو الوحدة السياسية لغرض إعداد خطة إقليمية لها(٦).

إن ما ذكر من تعاريف تنوعت أو تشابهت فإنها جميعا تتفق على إن الإقليم هو مساحة أو فضاء جغرافي أو رقعة جغرافية مكانية لها مقومات أو صفات ومشاكل وظيفية تجعله يأخذ صفة الإقليم .

وان أنواع الأقاليم وكما جاء بكتاب جون كلايسون :

الإقليم المتجانس Formal Region.

الإقليم الوظيفي Functional Region.

الإقليم المخطط Planning Region.

ويبقى السؤال هنا كيف يتم تحديد كل نوع ، لاشك إن هناك أسس علمية وعملية خاصة في التعرف على كل نوع والتي لا تخضع إلى التسلسلات المجدولة حسب بل تخضع لمعايير قياسية تستخدم العمليات الرياضية بالاحتساب المؤثرات الرقمية التي على أساسها يتم التعرف على كل نوع. ومن هذه الطرق طريقة الأعداد الموزونة التي تعتمد الطريقة الإحصائية في الاحتساب.

<u>الطريقة الإحصائية المستخدمة في طريقة الأعداد الموزونة</u>

إن علم الإحصاء يعمل على استخدام الأسلوب العلمي في طرق جمع البيانات وتبويبها وتحليلها وعرضها بهدف الوصول إلى استنتاجات وقرارات مناسبة(٨).

ومن الأساليب الإحصائية المستخدمة في التطبيقات الإحصائية على البيانات الخاصة بالظواهر قيد بحث موضوعنا هذا هي مقاييس النزعة المركزية Density measures ومقاييس التشتت Dispersion Measures.

من أهم مقاييس النزعة المركزية هو الوسط الحسابي (Arithmetic Mean) المعوّل باستخدامه في اغلب الدراسات ،ويعرف على انه القيمة النموذجية أو الممثلة بمجموعة من البيانات ، وان القيمة الناتجة عن احتسابه وفق صيغة قانونية تميل إلى الوقوع في المركز داخل مجموعة البيانات والمرتبة حسب قيمها ويرمز له بالرمز $(\overline{X})$.

ويتم استخراجه حسابيا على انه حاصل قسمة مجموع قيم المشاهدات على عددها وحسب القانون التالي:

$$\overline{X} = \frac{\sum_{i=1}^{n} X_i}{n}$$

حيث

$$i = 1, 2, 3, \dots, n$$

n = عدد المشاهدات

ويختلف قياس الوسط الحسابي Arithmetic Mean باختلاف قيم وأعداد تلك الظاهرة وما تحتويه من أعداد مختلفة لقيم مفردات تلك الظاهرة كذلك يتم حساب الوسط الحسابي بعدة طرق تعتمد في أساسيتها على درجة تصنيف المفردات في تلك الظاهرة.

ويستخدم الوسط الحسابي المرجح (احد أنواع المتوسطات لمقاييس النزعة المركزية)في حالة اقتران بعض الأرقام (X1, X2, …, Xn) بأوزان ترجيحية (W1, W2, … , Wk).

وهذه تعتمد على على الدلالة أو الأهمية المرتبطة بهذا الرقم في معالجة مسألة ما فتحتسب هنا قيمة الوسط الحسابي والمسمى بالمرجح كما يلي:

$$\overline{X} = \frac{w_1X_1 + w_2X_2 + \dots + w_nX_n}{w_1 + w_2 + \dots + w_n}$$

حيث

wi = الأوزان

Xi = الأرقام الأصلية

وتستخدم في حالة وجود اختلاف في أوزان معطيات مفردات الظاهرة.

<u>الوسط الفرضي</u>

ويستخدم في حالة كثرة وكبر عدد أرقام الظاهرة المطلوب استخراج الوسط الحسابي لها. حيث يتم الاستعانة بوسط فرضي من جنس البيانات لغرض امتصاص زخم الأرقام الكبيرة وكذلك لاستخراج الوسط الحسابي لغرض مقارنة وربطه مع متغير آخر وفي نفس المسألة.

مقاييس التشتت Depressions Measurers

يستخدم لمعرفة التجانس ما بين قيم البيانات الخاصة بعينات الظاهرة ومن أهمها هو مقياس الانحراف المعياري (Standard deviation) الذي يعبر عن مقدار انحرافات قيم الظاهرة عن وسطها الحسابي والذي من المفترض إن يكون قد مثلها سابقا وأهميته لبيان التشتت واعتماده في تحديد مشكلة ما في ظاهرة مدروسة .

وان صيغة استخراجه وهناك عدة صيغ لاستخراج قيمة الانحراف المعياري

S: الانحراف المعياري

Xi: تمثل قيم الظاهرة

$\overline{X}$: الوسط الحسابي

$$S = \sqrt{\frac{\sum (Xi - \overline{X})^2}{n}}$$

or

$$S = \sqrt{\frac{\sum X_i^2}{n} - \left(\frac{\sum X_i}{n}\right)^2}$$

التطبيق العملي

تم إعداد طريقة الأعداد الموزونة لتحديد الأقاليم المتجانسة من قبل بودفيل (Boudeville, J., Opcit) الذي وضع أول فكرتها والتي طورت من قبل آخرين إلى أساليب أكثر تعقيداً كتحليل المجمعات وتحليل المنطقة الاجتماعية (٩) حيث استخدم معيارين لتحديد الأقاليم المتجانسة وهي:

A – معدل البطالة (Unemployment rat).

B– معدلات الدخل (Percapita income).

والشكل رقم (١) المستخدم كمثال في شرح هذه الظاهرة بين توزيع ١٢ إقليم واستناداً للمعيارين أعلاه تم تحديد استخدام الجدول للغرض الإحصائي بعد عملية تفريغ البيانات وكما يلي:–

2% a *f* 1000	2% B 1000	2% c 1000
1% d 850	2% E 1000	3% f 850
1.5% g 950	2% H 950	3% i 900
2% j 950	3% K 900	4% l 950

a4	b4	c4
d5	e4	f9
g5	h5	i8
j5	k8	L9

شكل رقم (١)

جدول رقم (١)

جدول إحصائي يمثل ١٢ إقليم من L-A يبين فيه رمز الإقليم ومعدل الدخل فيه ونسبة البطالة لكل منهما وكذلك وأعمدة الدراسة من ٤-٨

(1) تسلسل الإقليم	(2) رمز الإقليم	(3) معدلات الدخل	(4) نسبة البطالة	(5) انحرافات معدل الدخل عن وسط فرضي	(6) العمود ٥ مقسوما على ٥٠	(7) العمود رقم ٤ × ٢٠٠	(8) مجموع العمود ٦ + ٧
١	A	1000	2%	0	0	4	4
٢	B	1000	2%	0	0	4	4
٣	C	1000	2%	0	0	4	4
٤	D	850	1%	150	3	2	5
٥	E	1000	2%	0	0	4	4
٦	F	850	3%	150	3	6	9
٧	G	950	1.5%	50	1	3	4
٨	H	950	2%	50	1	4	5
٩	I	900	3%	100	2	6	8
١٠	J	950	2%	50	1	4	5
١١	K	900	3%	100	2	6	8
١٢	L	950	4%	50	1	8	9

إن الأعمدة الأربعة الأولى من الجدول رقم (١) تشير إلى معطيات المثال ولسهولة امتصاص زخم الأرقام الكبيرة وللتباين والاختلاف الحاصل ما بين وحدتي قياس المعيرين (معدلات الدخل ، نسبة البطالة) تقوم العمليات الرياضية الإحصائية بهذه المهمة بالنسبة للعمود رقم (٣) ومن باب التبسيط تم اختيار القيمة الأكبر والأكثر تكراراً (١٠٠٠) من البيانات لتكون وسط فرضي مناسب تنحرف عنه جميع القيم لينتج لنا العمود رقم (٥) واستمراراً في مواصلة امتصاص زخم الأرقام في العمود رقم (٥) تم تقسيم جميع القيم الجديدة على مضاعفها المشترك الأصغر وهو (٥٠) ليصبح العمود بأرقام صحيحة مرجحة وكما في العمود رقم (٦). وتطبيقاً للعمليات الرياضية تم ضرب العمود رقم (٤)

ولجميع قيمه بالرقم (٢٠٠) لغرض رفع النسبة المئوية وإظهار القيم بأعداد صحيحة وكما في العمود رقم (٧).

إن الجدول رقم (١) بمعطياته الجديدة يكون جاهز لعملية الترجيح ما بين القيم التي تم إزالة وحدة القياس منها حيث اعتمد في تحديد واستخراج العمودين على عملية حسابية وفق الطريقة الإحصائية وليس عشوائية ولكن لسهولة الوصول إلى استيعاب القارئ أينما كان له معرفة بالإحصاء أو عدمه اتبع هذا الأسلوب في التفسير.

من ملاحظة القيم المدونة في العمود رقم (٨) تبين انه حاصل جمع العمودين (٧) و (٦) أي هناك ترجيح لقيم المفردتين المدروستين في نفس الظاهرة بعد تجريدها من وحدات القياس التي قد حُسبت على أساسها القيم.

ويتضح إن هناك مجموعتين من القيم في درجة بعدها عن بعضها والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:-

مجموعة A = {٤ ، ٤، ٤، ٥، ٤، ٥، ٥، ٥}

مجموعة B = {٩ ، ٨، ٨، ٩}

لقد أفرزت هذه النتائج هذه المجموعتين لبدء إجراء عملية الترجيح ولغرض معرفة تجانس هذه الترجيحات في البيانات يتم استخراج الوسط الحسابي لكلا المجموعتين حيث إن

$$\overline{X}_A = \frac{\sum_{i=1}^{n} X_i}{n} = \frac{\sum_{i=1}^{8} X_i}{8} = \frac{5+5+5+4+5+4+4+4}{8} = 4.5$$

$$\overline{X}_B = \frac{\sum_{i=1}^{n} X_i}{n} = \frac{\sum_{i=1}^{4} X_i}{4} = \frac{9+8+8+9}{4} = 8.5$$

ولقياس تشتت هذه البيانات تم اخذ الانحراف المعياري Standard Deviation لكل مفردة عن وسطها الحسابي فكان النتائج كما يلي:-

$$A = \{0.5 , 0.5 , 0.5, -0.5, 0.5, -0.5, 0.5, -0.5\}$$

$$B = \{0.5, -0.5 , -0.5, 0.5\}$$

ان العلاقة $(\overline{X} \pm S.D)$ تكون لـ $A = 4.5 \pm 0.5$

وتكون لـ $B = 8.5 + 0.5$

أي إن الانحراف المعياري SD يشترك بوحدة واحدة ضمن توزيع الـ (Upper , Lower).

وعند قياس القيم المرجحة مع قيم $\overline{X}$ و SD نستنتج ما يلي

إن كل قيمة اكبر أو تساوي المنطقة الحرجة وهي اكبر من الرقم (٥) هي منطقة تحتوي على مشاكل أخرى. حيث المفروض تحديد منطقة A لإقليم يكون متجانس على أساس معياري الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

إن هذه الطريقة الإحصائية الرياضية وان تكن بسيطة في تطبيق ولكنها تعطي نتائج ايجابية في تحديد الأقاليم المتجانسة بشرط توفر الدقة في اعتماد البيانات المأخوذة عن ذلك الإقليم.

الاستنتاجات والتوصيات

هناك عدة طرق استخدمت لغرض تحديد الأقاليم ومنها المقاييس الإحصائية المعتمدة في هذا الجانب ونشير إلى مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت التي أثبتت كفاءتها في التقييس كونها تتعامل مع العمليات الحسابية في استخراج النتائج المعيارية لمفردات الظاهرة قيد البحث . ولكن قد يكون دون جدوى إذا ما أهملنا الدقة بالاحتساب وهذا ناتج عن الخبرة في مجال التطبيقات الإحصائية.

عليه نوصي بان يكون للمخطط وخصوصا في جانب تحديد الأقاليم على دراية ومعرفة بالأسس الإحصائية المستخدمة ضمن نظريات تحديد الأقاليم. وان يعوّل على هذه الطريقة أكثر من غيرها لأنها تعتمد المؤشرات الرقمية التقييسية في التحديد واتخاذ قرار تحديد نوع الإقليم على أسس مقييسة ومعيارية.

المصادر

١- حسن السماك ، التنمية والتخطيط الإقليمي، جامعة الموصل، ص١٧٥.

٢- احمد حسن إبراهيم، محاضرات في التخطيط الإقليمي، مذكرة داخلية رقم ١٩٨٥/٨٤٠ معهد التخطيط القومي، مصر، ص٢٥ و ٤٥.

٣- محمود الكروي، التخطيط والتنمية الاجتماعية، دار المعارف، مصر، القاهرة، ١٩٧٧، ص٦٣.

٤- حسن السماك ، مصدر سابق، ص١٧٦.

5- J. Classon "A introduction to Regional Planning", London 1977. pp. 1-15, Translated by Dr. Amial.

٦- د. بشارة، عايدة، المدخل الى التخطيط الإقليمي، ط٤، مطبعة الانجلو ، مصر، ١٩٧٧، ص٨٢-٩٥.

7- J. Classon, Ibid. p.

٨- الراوي، خاشع محمود، المدخل الى علم الإحصاء، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٨.

9- J. Classon, Ibid. p.

To contribute in handling the housing crisis in the city of Baghdad A study for the decision of the Mayoralty of Baghdad to allow adding a third floor for the residential units.

Researcher / Asst. Prof. Luai Taha Mohammed
Higher Institute for Urban and Regional Planning

Abstract:

We need to know the basic facts concerning planning top and bottom limits including any critical levels or the threshold over which the cost would be much higher for land development. Therefore this paper concerned with Baghdad Municipality decision No.2/1004 dated 7/12/2004. The reason behind this decision is the hope to face up at least in the severe housing crisis in the city of Baghdad. This paper attempts to know the attitude of the local community in the general through a field study of people living near such dwelling where third floors are added of. This might indicate any positive or negative effects whether on short or long-term including its effect on the theoretical side including the population growth of Baghdad, the urban land, the housing needs, population density, estimation of the land assigned for housing in the current Master plan in addition to housing finance and infrastructure and how this is related to allowing on additional third floors. The results of the study included some positive points in the eyes of the local community but with some reservation concerning the neighboring dwelling and the future of the urban fabric particularly the traditional neighborhoods. Therefore thus is a need to review the concerned B.M, decision especially in the traditional neighborhoods of the city as well as in the areas of high living densities, There is also a need to increase the Estate Bank housing loach as it is an important factor in housing production.

Introduction:

The notion of man's right of proper residence has aroused a great deal of international concern and local argument, and the United Nations placed things in order in the second conference when it confirmed the legal status of man's right of proper residence, which was confirmed by international unanimity.

The residence problem in Iraq occupies an advanced rank in the list of problems faced by the people of Iraq in general and the capital Baghdad in particular, where this problem is placing it's burden's on the social, economic and psychological aspect of the society and is placing additional burdens on the society.

This problem (despite it's aggravation through time) did not receive sufficient study, research and treatment till 1955, where a course for housing was entered within the five year courses with the construction projects to build (200) thousand residential units in all parts of Iraq, with the assistance of (Doksyadis company), in order to eliminate the aggravating housing crisis, only 25% of which was carried out.

The most recent studies estimated the residential need in Iraq till the year (2014) by (4,462,-) thousand residential units (four million four hundred and sixty two thousand residential units). And in this large deficit there must be placed competent housing policies to cover the housing deficiency, also, this untraditional problem should be faced with untraditional methods and solutions too, which fit with the nature and size of this problem.

This research was related to the city of Baghdad which form the heaviest residential weight in Iraq which reach more than 23% of Iraq's population. The residential problem in it form approximately 25% of the total residential need in the country, added to it the limitedness of the urban land in the city of Baghdad, where there is only 720 Hectares of free land devoted for residence according to the main design of the city, and using most of these lands refer to the private sector. The actual need for the lands required for this usage reaches approximately (10840) Hectares.

According to the aforementioned, the decision of the Mayoralty of Baghdad was issued to add a third floor to the residential units, provided that the height of the building will not exceed 9m.

Through the general problem which includes facing the residential deficiency, residential need and the rarity of the urban land, the research problem was formed which includes studying the positive and negative effects of the aforementioned decision of the Mayoralty of Baghdad.

The research aims to shed light upon the extent of contribution of this decision in solving the residence problem in the city of Baghdad from one side, and knowing the positive and negative aspects resulting from this decision, through a field study, which depend upon the results of the field survey by sample, by two stages, the first stage represents a sample of the population of one of Baghdad's sectors which is Almansoor sector, and the second stage relates to the units adjacent to units which the third floor of which has been built.

In facing this subject, the research is based upon a fundamental theory which says (Any contribution in increasing the residential number without prejudice to the limited urban land is a positive contribution in facing the residential problem in the city of Baghdad).

The populational increase of the city of Baghdad:

The population of the city of Baghdad according to the census of 1977 reached (2.7) million people, and it increased to (3.8) million people in 1987, where the average yearly growth was (3.2%).[1] Then it increased in 1997, to reach (4.4) million people, despite the decrease of the yearly growth average according to the mentioned census (1997) which reached (1.36%), whose decrease reasons relate to the abnormal conditions which Iraq encountered in that period (the Iraqi Iranian war and the Gulf war). If we presume that the average residential growth of the city of Baghdad is about (2%) yearly, then the residents of Baghdad will reach approximately (9) million people by the year (2030) unless limited procedures are taken to reduce this volume. [2]

The urban land of Baghdad city:

Baghdad city (the round Islamic city) was founded in the year 145 A.H. / 762 A.D. with an area not exceeding (5.32) sq. Km. and with a circle whose diameter is almost (2.6) Km. [3]

Many designs were prepared for Baghdad city in it's modern era, starting from the year 1936, then the year 1956 and after which in 1958, then in 1967, 1973, 1989, and finally the study of reconsidering the basic plan in 1993.

Currently, the area of Baghdad city within it's basic design reaches (900) sq. km.

The urban land in the concept of geographers (the land which the settlements arise in and it's construction constituents are the center of attraction in using it).

In the field of economy, the urban land is considered one of the natural resources and enters the economic life as a commodity depended upon by the investor to determine the production costs of the goods and services prepared for consumption.

Regardless of the different specializations, the concept of urban land should be related to three main aspects, which are:

- That it possesses a permanent monopoly character which relates to the effects of the location factor.
- The anticipated change in using it is considered one of the most important factors in increasing it's price.
- It is greatly effected in the decisions and policies adopted by the local administrations in determining the land market.

Also, there are factors which work in a linked and non-separated manner with who deals with the urban land, including the property of the land, it's possession, market of the urban land, value of the land and it's price, depositing the land and also administrating the urban land, this latter

factor represents a group of mechanisms and programs which aim to prepare the land for urban uses at need and according to time programs which are consistent with the civilized development of the city. Therefore, it is part and parcel of the political, economic and social development program of the city.

These mechanisms aim to reach a maximum balance between fundamental forces which effect in the urban land, which are the market, the regulations of using the land and the nature of the property. (4)

In this regard, the study of the urban development for Baghdad (2015) pointed out that the total of the empty lands which are devoted for residence according to the basic design is about (720) Hectares, most of which are land owned by the private sector.

The area required to cover the residential need till the year (2015) is estimated to be (10840) Hectares. This illustrates the large gap between what is available of areas prepared for residence and the need for it.

Through the aforementioned, we can see that the decision of the Mayoralty of Baghdad has a logical base, which includes adding a third floor to the existing residential units, which can contribute in some way or another to cover part of the need for the urban land for residence, especially if we knew that 50-60% of the urban land in the basic design is occupied by the residential usage.

But, such a decision must take into consideration many aspects, most important of which are the heritage, religious and traditional parts of the city, also, the current and future possibilities for the superstructure, the infrastructure and the environmental aspects especially the local climate, and other considerations related with the nature of the current urban texture of the city and the future texture for it, with other considerations related with the ancientness or modernity of the current residential units and their constructional and building capabilities … etc. (5)

The residential need in Baghdad city and some housing indicators:

Depending on the census of 1997 and on the basis of the size of the family for the mentioned census which is 6.7 people/family. (6) What is required of units to cover the actual residential need is (686,567) thousand residential units (six hundred eighty six thousand five hundred and sixty seven), while it turned out that the number of the residential units actually occupied is (522,727) thousand residential units (five hundred twenty two thousand seven hundred and twenty seven) residential units which include the residential units below the adopted standards. This means that (163,840) residential units is the result of the shortage in the residential units, which results that the average of occupation rises to 8.8 people/residential unit, added to this shortage

(11734) (eleven thousand seven hundred and thirty four) temporal residential units (huts and palmtree leaves houses), thereby, the shortage in the units for covering the deficiency in the residential units becomes (175,577) (one hundred and seventy five thousand five hundred and seventy seven) residential units.

Also, added to this number is the number of units which are considered obsolete which age is more than 70 years which are (25,750) twenty five thousand seven hundred and fifty residential units in Alkarkh and Alrisafah of Baghdad city. Thereby, the number of the deficiency in the residential units is (201,327) two hundred and one thousand three hundred and twenty seven residential units. Added to this deficiency is the average of the annual extinction of the residential units which is in average 2.5%, which will in turn will lead to the increase of the actual deficiency of the residential units based on adopting the lower limits of the availability of housing standards in the existing units. And if we adopt these numbers, then the deficit in the housing credit &&&& will rise to (365,164) three hundred sixty five thousand one hundred and sixty four residential units.

In calculating the future residential need till the year 2015 and on the basis of the family size in 1997 which is 6.7 people/family, the residential need will reach (970,149) nine hundred and seventy thousand one hundred and forty nine) residential units, but if it is required to calculate the residential need to (2030) then what is required is that the housing number will be in it's lower limits (1343,283) one million three hundred and forty three thousand two hundred and eighty three residential units. [(7)]

This means that there is an increasing and continuous need to cover the shortage in the residential units in the mean time and in the future under the rarity of the urban land of the city of Baghdad.

Regarding the residential densities in Baghdad city, Alkarkh side which is resided by 39% of the total of the people has density of 160/people/Hectar, while in Alrisafah side which is resided by 61% of the population of Baghdad city the density is 237/people/Hectars, and there is a non proportionate distribution of the residential densities in the whole of Baghdad city. (See table (1) and also map no. (1)).

Table no. (1) which illustrates the residential densities in the sectors of Baghdad city

Mayoralty unit	Residential density person / Km2
Alrisafah	7841
Alkarrada	2481
Baghdad Aljadeeda	6081
Aladhamiya	4185
Alkarkh	4083
Almansoor	1918 (Area of the study)
Alrasheed	3330
Alkadhmiya	3614
The source / Alsa'dy, Sa'eed Jasim, previous source, PP5-15	

The support-structures services in the city of Baghdad:

The support-structures services (water, sewage, electricity, phones .. etc) and the social services (education and health) are considered one of the important indicators for the efficiency of the city's performance and life level in it. They are effected negatively by the increase of the residential density and thereby reducing the prosperity of the city's society, and through knowing these services which exist in the field study area and knowing their capacities and efficiency it was found that they work with less than half their designed capacity because of the oldness of the networks and the damages which occurred to them due to the wars which happened to the city (especially the Iraqi Iranian war and the Gulf war) which resulted of shakings due to the different bombings of the city which led to the large destruction of the infrastructures, which requires a basic reconsideration of them and changing them, in addition to the superstructures which led to the destruction of many transportation, health and social utilities in the city. (8)

Displaying the results of the field study:

First: The general point of view of the residents of Almansoor sector:

The opinion of the residents regarding the possibility of the contribution of Baghdad's Mayoralty decision of adding a third floor to the existing residential units to solve the residence crisis in the city of Baghdad was reflected by the table (1-1) which points out that 20% of the residents find a large contribution of this decision in solving the residence crisis, while over 36% of the residence stress on the medium contribution of this contract in solving the residence crisis in the city, while 13% only consider the contribution in solving the crisis to be weak.

Regarding the services, their competence and the extent of the decision's impact on them, more than 60% stress on the weakness of this effect, while only 10% stress that it's negative effect is large on the area as illustrated in table (1-2).
Regarding the negative effect on the relations in the sector due to the increase of the housing density, more than 86% stress on the weakness of the negative impact, 3.2% only consider the negative effect to be large on the sector's residence, as reflected by table (1-3).
Regarding the change that will happen in the urban texture of the city in the future, table (1-4) points out to the possibility of changing the city's texture largely (30%), while 40% stress that the change will be medium, while 30% see that the change in the urban texture of the city will be simple.
Regarding the effect of the possibility of adding a third floor to the existing units in regards to the local climate, more than 73% stress on the weakness of this effect, while 20% stress that it will make a medium effect to the local climate, while 6.7% only stress that this effect is large, this is illustrated by table (5-1).
Regarding the effect on the city's appearance and the sky's line, more than 46% stress that there is a medium effect of this, while 30% stress on the large effect on the city's appearance and the sky's line in it.
As for table (1-7), it implies that there is a large negative effect on the city if the addition decision is applied on all sectors of the city, where 80% stress on that by thinking of the large and medium effects in case it is applied to the city.
Regarding table (1-8), it stresses the need that the decision should be limited with limited areas or sectors, where more than 83% of the specimen's people support it's application to some of the city's sectors and not on all of them.

Second: The viewpoint of the residents of the houses adjacent to the units which a third floor has been added to it's units.

Table (2-1) illustrates that constructing a third floor on the adjacent unit has effected the privacy of the residents in the neighboring house, where the percentage of 75% indicates this, while 16.7% only stress that there is an overlooking to some extent over their houses. As for permitting or not permitting opening a window on the next houses, more than 90% do not agree to this, as clarified by the table of (2-2).
In table (2-3), more than 58% say there are no social problems if a third floor was added to the adjacent unit, while 25% say that these problems do occur.

As for the question whether adding a floor to the residential unit will make an incentive for similar additions in case the material capabilities exist, table (4-2) reveals that more than 40% of those adjacent said that this could pose an incentive for them, and more than 30% responded (maybe) which are optimistic percentages in case the natural conditions in the city exist, especially that more than 40% stress on the contribution of adding a third floor to solving the residence crisis, as revealed from table (5-2), while we do not find who supports adding a third floor will contribute in adding an extra income to the family (only a percentage of 16%) (as in table 6-2). While we see that this percentage tends for a relative solution for providing a residence space for the family which wishes to marry one of it's sons, where table (7-2) points out that this is approved by a percentage of 25% through answering (yes) and to more than 33% by answering (to some extent).

Regarding the negative effect for the value of the residential unit adjacent to the unit which a third floor has been carried out in, the owners of these houses stress that there is a negative effect, this is reflected by the percentage of table (2-8), where more than 66% confirm that a damage occurs due to this. While the percentage of table (2-9) stress on the weakness of the effect on the services due to adding the third floor, despite the high percentage of those who answered (to some extent) which exceeds 58%. Which are in both cases and for the two previous tables are a negative indication for the adjacent houses from the point of view of those who are adjacent.

Conclusions:

1- There is a clear confirmation that adding a third floor to the residential unit will participate in solving the residence crisis one way or another.
2- Adding a third floor to the existing units is considered a good contribution to compensate for the large shortage in the urban land which is devoted for residence purposes.
3- There is a small impact from the social aspect regarding adding a third floor to the existing units.
4- Adding a third floor to the existing units poses a partial solution in case of the family's sons is married, while it does not represent an suitable additional income for the family due to this addition.
5- In the mean time, adding a third floor for the residential units poses a negative aspect regarding the effect on the general value of the adjacent house, despite that future horizons point otherwise.
6- The lack of privacy and the overlooking on the adjacent houses represent a negative aspect, while it reflects in the desire of addition to avoid this overlooking.

7- There is a percentage of consensus that the services of the infrastructure and superstructure will not be effected in case a third floor is added, not because the nature and type of the negative effect to the services, but because the services anyhow need changing because they are destroyed and do not work with their designed capacities.
8- The city's texture can change due to the addition decision, despite that this will take a relatively long time.

Recommendations:

1- Despite stressing on the contribution of the addition decision in solving the housing crisis, but the execution of this decision must take into consideration the historical, traditional and religious areas.
2- It could be worked towards closing the gaps among the residential and housing densities in the sectors and limiting or forbidding the application of the decision in some of the sectors, especially the sectors of high density.
3- Working to provide building materials, and providing the necessary loans to apply this decision, because the families' savings appear to be not encouraging on their own to activate this decision, which requires finding a material and moral incentive in this regard.
4- A mechanism must be found to allow determine the general safety in order to avoid any problem that may arise of executing the third floor.

References according to how they were in the research:

1) Mayoralty of Baghdad / Department of Designs (Project of the urban development for the city of Baghdad 2015), first stage, the final report, 1998.
2) Mayoralty of Baghdad, ((The comprehensive developmental plan for the city of Baghdad 2030)), 2005.
3) Alsa'di, Sa'eed Jasim Mohsin Hasan (Administrating the urban land in the city of Baghdad), Ph.D. thesis, unpublished research, the Higher Institute for Urban and Regional Planning, University of Baghdad, 2003.
4) Alsa'di, Sa'eed Jasim, previous reference,
5) Mayoralty of Baghdad / Department of Designs, previous reference.
6) Ministry of Planning and Developmental Cooperation, The Central Body of Statistics and Information Technology ((Estimations of Iraq's population for the year 2006)), November 2005.
7) Mayoralty of Baghdad / The comprehensive developmental plan for the city of Baghdad, previous reference.

8) An interview with the General manager of Almansoor Mayoralty – Dr. Muhannad Manwel Yousif, 20/6/2006.

Annexes:

1- Questionnaire form no. (1).
2- Questionnaire form no. (2).
3- Tables of the Questionnaire form no. (1).
4- Tables of the Questionnaire form no. (2).
5- Design of the Mayoralty of Baghdad in 7/12/2004 with a plan for a construction sector.
6- Plan of the current housing densities in the city of Baghdad.

Table (1-1) Type of participation in solving the housing crisis

Type of participation	No.	Percentage %
Large participation	6	20
Medium participation	11	36.7
Weak participation	13	43.3
Total	30	100%

Table (1-2) Effect on the efficiency of the services

Type of effect	No.	Percentage %
Effects in a large extent	3	10
Effects in a medium extent	9	30
Effects in a weak extent	18	60
Total	30	100%

Table (1-3) Effect on the social relations due to the increase of the housing density

Type of effect	No.	Percentage %
Effects in a large extent	1	3.3
Effects in a medium extent	3	10
Effects in a weak extent	26	86.7
Total	30	100%

Table (1-4) The change in the urban texture

Type of change	No.	Percentage %
changes in a large extent	9	30
Changes in a medium extent	12	40
Changes in a weak extent	9	30
Total	30	100%

Table (1-5) The effect on the local climate

Type of effect	No.	Percentage %
Large change	2	6.7
Medium change	6	20

Small change	22	73.3
Total	30	100%

Table (1-6) The effect on the city's appearance and the sky line

Type of effect	No.	Percentage %
Large effect	9	30
Medium effect	14	46.7
Weak effect	7	23.3
Total	30	100%

Table (1-7) The negative effect on the city in case of adding a third floor to all the sectors

Type of effect	No.	Percentage
Effects in a large extent	11	36.7
Effects in a medium extent	13	43.3
Effects in a simple extent	6	20
Total	30	100%

Table (1-8) Support of limiting the application of the addition

Type of support	No.	Percentage
I support this to a large extent	16	53.3
I support this to a medium extent	9	30
I support this to a weak extent	5	16.7
Total	30	100%

Table (2-1) The effect on the privacy of the adjacent house

Response	No.	Percentage %
Yes	9	75
No	1	8.3
To some extent	2	16.7
Total	12	100%

Table (2-2) The objection to opening a window overlooking the house

Type of Response	No.	Percentage
Yes	11	91.7
No	Zero	Zero
Maybe	1	8.3
Total		100%

Table (2-2) The objection to opening a window overlooking the house

Type of Response	No.	Percentage
Yes	11	91.7
No	Zero	Zero
Maybe	1	8.3
Total		100%

Table (2-4) The existence of an incentive for the addition

Type of Response	No.	Percentage
Yes	5	41.7
No	3	25
To some extent	4	33.3
Total	12	100%

Table (2-5) The contribution in solving the residence crisis

Type of Response	No.	Percentage
Yes	5	41.7
No	3	25
To some extent	4	33.3
Total	12	100%

Table (2-6) The addition helps the family financially

Type of Response	No.	Percentage
Yes	2	16.7
No	8	66.6
To some extent	12	16.7
Total	12	100%

Table (2-7) The addition solves the problem of the marriage of one of the children

Type of Response	No.	Percentage
Yes	3	25
No	5	41.7
To some extent	4	33.3
Total	12	100%

Table (2-8) The negative effect of the value of the residential unit

Type of Response	No.	Percentage
Yes	8	66.6
No	1	8.4
To some extent	3	25
Total	12	100%

Table (2-9) The negative effect on the services

Type of effect	No.	Percentage
Yes	2	16.7
No	3	25
To some extent	7	58.3
Total	12	100%

Questionnaire form no. (1) regarding the residents of the study area

Note: Put a "right" sign in front of the appropriate phrase.

Q1) Do you think that adding a third floor to the residential unit contributes in solving the residence crisis in the city of Baghdad.

A large contribution	☐	A medium contribution	☐	A weak contribution	☐

Q2) Do you think that adding a third floor to the residential unit will effect the efficiency of the services (the superstructures and the intrastructures).

Will effect in a large extent	☐	Will effect in a medium extent	☐	Will effect in a weak extent	☐

Q3) Do you think that the possible residential densities will effect negatively on the social relations among the area's residents.

Will effect in a large extent	☐	Will effect in a medium extent	☐	Will effect in a weak extent	☐	No effect	☐

Q4) Do you think that adding a third floor to the residential units will change the nature of the urban texture of the area on the future range.

Will effect in a large extent	☐	Will effect in a medium extent	☐	Will effect in a weak extent	☐

Q5) Do you think that the local climate in the area will change negatively due to adding a third floor to the residential units on the future range.

Will effect in a large extent		Will effect in a medium extent		Will effect in a weak extent	

Q6) Do you think that adding a third floor will effect negatively on the general appearance of the area and on the sky line.

Will effect in a large extent		Will effect in a medium extent		Will effect in a small extent	

Q7) Do you think that adding a third floor to the residential units in an unlimited manner for all the city's sectors will effect negatively on the city, including the traditional part of the city.

Will effect in a large extent		Will effect in a medium extent		Will effect in a small extent	

Q8) Do you support determining certain parts within the city for which the addition decision of a third floor will be practiced upon.

I support to a large extent		I support to a medium extent		I support to a weak extent	

Questionnaire form no. (2) regarding the residents of the houses adjacent to the addition units

Q1) Do you think that building a third floor to the residential unit adjacent to your unit will result of an overlooking on your house's roof or garden or part of your residential unit in a direct or indirect manner.

Yes ☐ No ☐ Maybe ☐

Q2) Do you mind if your neighbor in the third floor opens a window which overlooks your house or your house's garden.

Yes ☐ No ☐ Maybe ☐

Q3) Do you think that social problems will occur to you with your neighbors if a third floor is added to his residential unit.

Yes ☐ No ☐ Maybe ☐

Q4) Will adding a third floor to the residential unit adjacent to your house will be an incentive for you for similar addition in case the financial capabilities for the family are available or the possibility of governmental or private loaning.

Yes ☐ No ☐ Maybe ☐

Q5) Do you think in general that adding a third floor to the residential units will contribute in solving the housing crisis in the city.

Yes ☐ No ☐ To some extent ☐

Q6) Do you think that adding a third floor for the residential units helps the family financially by adding an extra income for the family in case of renting it.

Yes ☐ No ☐ To some extent ☐

Q7) Do you think that adding a third floor for the residential unit could solve the problem of the family who wishes to marry one of it's sons.

Yes ☐ No ☐ To some extent ☐

Q8) Do you think that adding a third floor to the unit adjacent to your unit will effect negatively on the general value of your unit.

Yes ☐ No ☐ To some extent ☐

Q9) Do you think that adding a third floor to the unit adjacent to your unit will effect negatively on the services (the superstructure and the infrastructure).

Yes ☐ No ☐ To some extent ☐

المساهمة في معالجة أزمة السكن في مدينة بغداد
دراسة لقرار أمانة بغداد بالسماح لإضافة طابق ثالث للوحدات السكنية

ا.م.د. لؤي طه محمد
المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي

مستخلص البحث:

نحتاج ان نتعرف على حقائق أساسية فيما يخص التخطيط بحدوده العليا او الدنيا والمستويات الحرجة التي يصبح ما فوقها أكثر كلفة في تطوير الأرض.

وعليه يناقش هذا البحث قرار أمانة بغداد ذي العدد١٠٠٤/٢ في ٣٠٠٤/١٢/٧ للتعرف على الاعتبارات والمرتكزات التي كانت وراء إصدار قرار السماح بإضافة طابق ثالث للوحدات السكنية العالية والمستقبلية والذي من المؤمل ان يساهم في معالجة أزمة السكن الحادة في مدينة بغداد، يحاول البحث من خلال دراسة ميدانية للتعرف على رأي المجتمع المحلي بشكل عام (ضمن حيز منطقة الدراسة) ورأي أصحاب الوحدات السكنية المحاورة للوحدات التي تم إضافة طابق ثالث عليها والتعرف على آراءهم بايجابيات هذا القرار وسلبياته على المدى القريب والبعيد .

ومستقبل النسيج الحضري التقليدي في مدينة بغداد يتطرق البحث في جانبه النظري الى النمو السكاني لمدينة بغداد، والأرض الحضرية، والكثافات السكانية،وتقديرات الأرض المخصصة للسكن بموجب التصميم الأساسي للمدينة والتغير وعلاقته بقرار الإضافة وخدمات البنى الارتكازية في المدينة.

توصلت الدراسة الى نتائج منها :ايجابية القرار من وجهة نظر المجتمع المحلي مع وجود تحفظ على جوانب من القرار وعلى بغض الأمور التي تتعلق بالوحدات المجاورة والخدمات ، وعلى مستقبل النسيج الحشري في المدينة وخاصة الجزء التقليدي منه.

وأوصت الدراسة إعادة النظر في بعض وحدات القرار بحيث يأخذ بنظر الاعتبار المناطق التقليدية في المدينة وعدم تطبيق هذا القرار فيها.

وكذلك عدم تطبيق القرار في المناطق ذات الكثافات العالية (السكانية والإسكانية) وضرورة زيادة مبلغ القرض العقاري للتمويل بكونه عامل أساس في الإسراع في إنتاج المساكن.

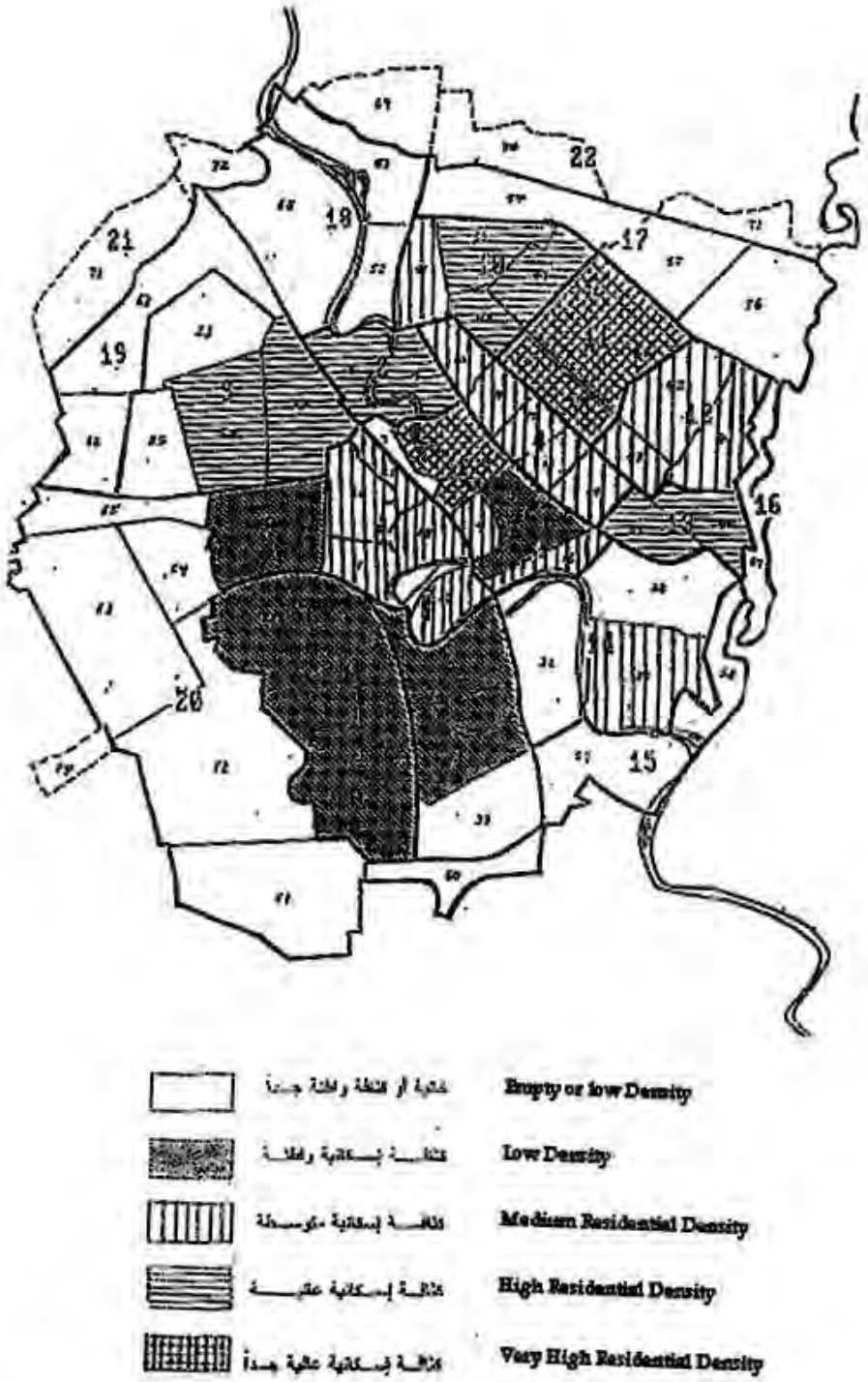

Existing Residential Densities in Baghdad City

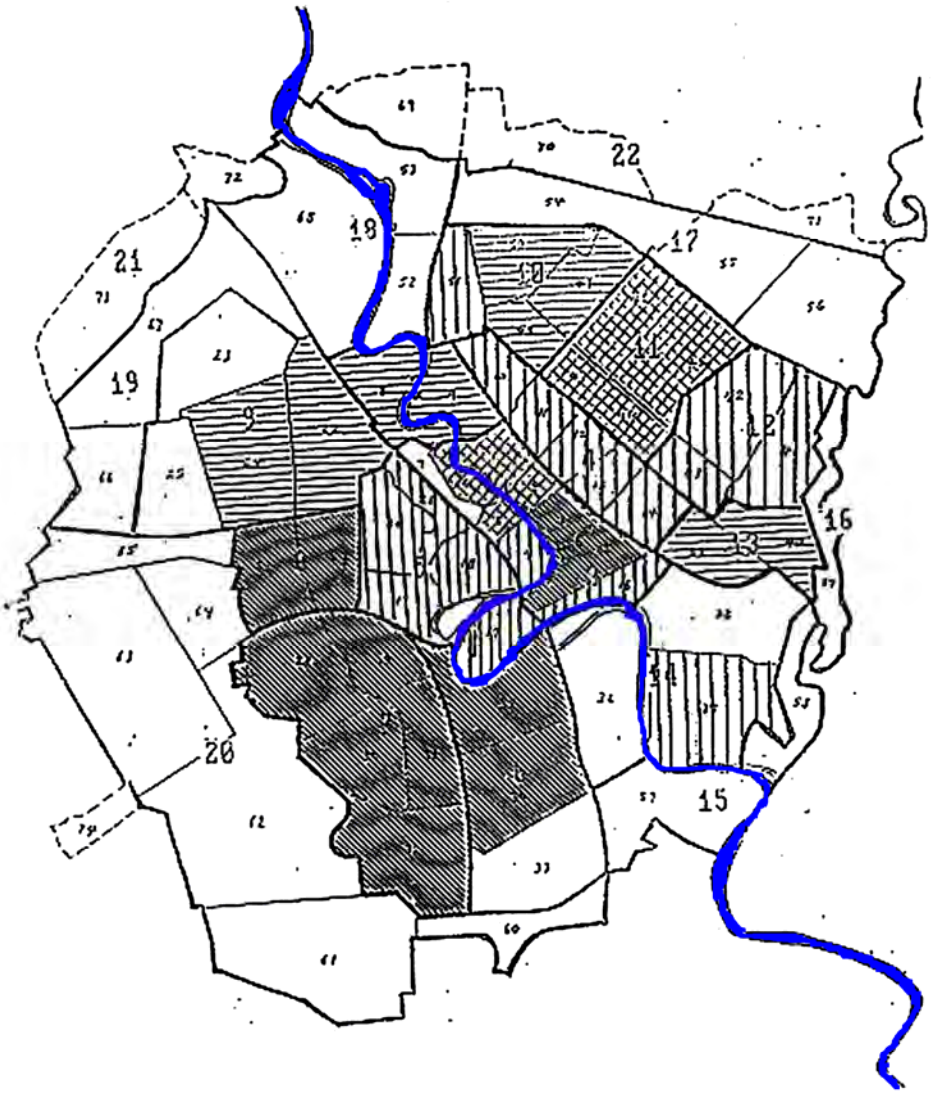

	خالية أو كثافة واطئة جداً	Empty or low Density
	كثافة إسكانية واطئة	Low Density
	كثافة إسكانية متوسطة	Medium Residential Density
	كثافة إسكانية عالية	High Residential Density
	كثافة إسكانية عالية جداً	Very High Residential Density

رقم المخطط (١)

الكثافات الإسكانية الحالية في مدينة بغداد

اثر اللامركزية على التنمية الاقليمية

م.م. مصطفى جليل إبراهيم شمـــع

تطرح التنمية الإقليمية و كما هو متداول، عدة إشكاليات منهجية وعلمية وسياسية، ولئن كانت مسألة التنمية تطرح أساسا على الصعيد الوطني إلى حدود الحرب العالمية الثانية في العالم المصنع وإلى حدود الستينات في أغلب دول العالم الثالث، فأن الوعي المتزايد بالتفاوت الإقليمي أدى إلى أخذ المسألة الإقليمية بعين الاعتبار مع مطلع الستينات والسبعينات في جل الأقطار المصنعة منها والنامية على السواء كما أن المسألة المحلية لم تطرح إلاَ بداية من الثمانينات.

إن الوعي بالتفاوت الإقليمي وكون المناطق لا تملك نفس الإمكانيات وان بعض المناطق لها من الموارد ما يمكنها من التطور والنمو والتنمية خلافا لمناطق أخرى لا يمكن لها تأمين حتى حاجاتها الأساسية والملحة، فبدأت مسألة التنمية الإقليمية تطرح نفسها في مختلف مخططات التنمية الاقتصادية بصفة تدريجية، ونظرا لتعقد المسألة الإقليمية وتشعَب مفهوم التنمية ومفاهيمها وأساليبها ونظرا إلى ضيق هذا المجال لطرح مختلف الجوانب سنقتصر في هذا البحث على تناول بعض وجوه القضية فقط دون سواها كان ذلك على الصعيد العام والنظري.

١ – المنهج الوطني والمنهج الإقليمي وإشكالية التوفيق.

تطرح التنمية الإقليمية إشكالية معقدة نوعا ما تتمثل في وجودنا دائما أمام منهجين مختلفين وربما متناقضين يصعب التوفيق بينهما في الوقت الذي لا يمكن الاستغناء عن أحدهما:

أ – يتمثَل المنهج الأول في أن المنطلق هو الإقليم وأن الأولى والأحرى الانطلاق من الاقاليم المتخلفة، تلك المناطق التي تعيش عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية وهيكلية تجعلها غير قادرة بمفردها وبإمكانياتها الذاتية على حلَها وحسمها، هذا المنهج من شأنه أن يفضي في نهاية المطاف إلى التنمية الشَاملة لكامل القطر وهذا التمشَي له مبرراته لكنه مكلف للمجموعة الوطنية ويتطلب أجالا طويلة نسبيا نظرا إلى أن هذا العملية التنموية تتطلَب استثمارات هامة وتنسيق كبير على الصعيد القطري بين أهداف مختلف المناطق التي تكون غالبا متنافرة إن لم تكن متناقضة، هذا المنهج الذي يعتبر الإقليم كمنطلق وكمرجع وكهدف لم يعتمد إلاَ في النظم الفيدرالية أو التي تسند جزءا من السلطة إلى المستوى الإقليمي إذ يستوجب وجود سلطة إقليميَة لها استقلاليتها وكيانها وإمكاناتها المالية والبشرية والسياسية الأمر الذي لا يتماشى غالبا مع

الإمكانيات المحدودة لجل الدول النامية ولا مع النظم الاجتماعية والسياسية المركَزة التي تبرر التركيز المشط أحيانا بمتطلبات الظرفية التي تتمثَّل في بناء الدولة الجديدة وإرساء هياكلها.

ب – أما المنهج الثاني فيتمثل في إعطاء الأولوية للمستوى الوطني حيث يصبح الاقليم في مرتبة ثانية إن لم تكن ثانوية، فالمسألة الإقليمية لا تطرح في هذا السياق إلاَ من حيث مدى مساهمتها في التنمية القطرية سلبا أو إيجابا سواء كانت الجهة تتمتع بإمكانيات طبيعية وبشرية واقتصادية وديموغرافية وجب حينئذ استغلالها وتوظيفها أو كانت تمثل عائقا أمام العملية التنموية توجَب عند ذلك معالجته، هذا يجعل الإقليم بمثابة الرَافد للتنمية الوطنية و يأتي في مرتبة و مرحلة ثانية من حيث التصوَر وتحديد الوسائل والأهداف والإستراتيجيات، فالإقليم لا ينظر إليه إلا من حيث أنه محفَز أو عائق في العملية التنموية الشاملة، في هذا السَياق تتلخص المسألة في البحث عن أنسب المواطن أو المدن أو المناطق لتوطين نَشاط اقتصادي معيَن، فالمستوى الوطني هو الهدف والمرجع والمستوي الإقليمي هو المنطلق الميداني والوسيلة.

ج – في الواقع يصعب إتباع أي من المنهجين بصفة كلَية وكاملة ومستقلة حيث أن كليهما له ميزاته ومعوقاته وإن وقع بلوغ بعض الأهداف الوطنية المرسومة على الصعيد القطري فغالبا ما يكون على حساب أهداف بعض الأقاليم والمناطق على الصعيد الإقليمي والعكس كذلك، إذ أن إعطاء الأولويَة إلى الصَعيد الإقليمي لا يمكَن من بلوغ الأهداف الوطنية إلاَ بعد فترة زمنية طويلة واستثمارات كثيفة، ونظرا لحداثة الفكرة وضرورة الاستجابة للحاجات الملحة الأساسية لمختلف الأنشطة من جهة وعدم توفَر راس المال المحلي والإقليمي ولجوء الدولة للاقتراض الخارجي من جهة أخرى فإن جل الدول في اختيار المنهج الوطني بتعديله نوعا ما وذلك بمحاولة تعديل التوزيع المكاني للبرامج والاستثمارات والمشاريع لفائدة المناطق غير المحظوظة.

فالنظرة القطرية تبقي غالبا على التفاوت الإقليمي الموروث بصفة مقصودة أو بصفة عفوية وربما أفضت أحيانا إلى تفاقم الفوارق الإقليمية الموروثة في البداية إن لم تكن هناك سياسة تعديلية تقوم فيها الدولة بدور(سياسي– اجتماعي– اقتصادي) لتعديل الكفَة لفائدة المناطق المحرومة (وليس ترجيح الكفة كما يقال غالبا لأن الكفة إذا رجحت وجدنا أنفسنا في نفس الوضع مع تغيير العناصر فقط) والتي تعيش أوضاعا متردَية أو لا تمتلك موارد يمكن استغلالها.

٢ – الإقليم "رأس مال مكاني" يوجه عملية التنمية .

لقد بيَنت الدراسات في عدة أقطار من العالم إن المجال وما يحتويه من الاستثمارات والتجهيزات والمرافق يمثل مع مرور الزمن أحد روافد ومحفَزات التنمية والتغيير أو أحد المعوقات حسب أهمَيتها وطبيعتها وهذا يعتمد على ...

أ – كلما كانت الاستثمارات هامة في شكل تجهيزات أساسية من طرقات وسدود ومناطق صناعية وسياحية أو مرافق اجتماعية وثقافية ورياضية من مدارس ومستشفيات ودور ثقافة وكذلك من الموارد البشرية من تقاليد وتقنيات وعقليات...الخ تدفع عجلة التنمية أو تحول دونها كلَما كوَنت رصيدا مكانيا يمثَل بمثابة رأس المال المكاني (capital spatial) يقوم بعملية إستقطابية للاستثمارات الجديدة والمتجدَدة ولعناصر الإنتاج المتحرِّكة من القوة العاملة ورؤوس الأموال، الرَاهنة منها والمستقبلية سواء منها تلك التي ترجع للقطاع العام أو التابعة للقطاع الخاص على السواء.

ب – إن الإقليم بما يحتوي عليه من (الطاقات البشرية، الاستثمارات، التجهيزات، المرافق، المصانع، المباني، الأراضي ونوعيتها...الخ) يشكَل نوعا من رأس المال الثابت (capital fixe) الذي يساهم بدوره في جذب رأس المال الجديد أو المتحرك (capital mobile). فالإقليم يمثُل في حدَ ذاته رأس مال مكاني (capital spatial) من شأنه أن يحدِّد وبدون أي تدخَل مستوى وأهمية الاستثمارات الجديدة للأفراد وللمجموعة على السواء، ونظرا إلى أن التنظيم المكاني (organization spatial) الذي يخضع للمدى البعيد لذلك فأن جل التجهيزات الأساسية تعد تجهيزات معمَرة (durable) لفترة تصل أحيانا إلى عدة عقود كالسدود والطرقات والمنازل والمباني والموانى والمطارات وغيرها، فالبنية الإقليمية والمحلية لا تتغيَر بسرعة وتلعب دورا فعَالا في مواجهة وتعطيل حركة التغيير مهما كانت سرعة ديناميكيتها وتساهم بنسب كبيرة في جعل نسق التنمية والتحوَلات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية بطيئا للغاية بالرغم من أهمية المشاريع والاستثمارات أحيانا.

ج– إن الرصيد المكاني يساهم بتوجيه العملية الاستثمارية و الاستثمارات الجديدة إلى المناطق الذات النشاط الاقتصادي العالي والكثافة السكانية الكبيرة والتي تعتبر الأفضل من منظور اقتصادي وذات كفاءة اقتصادية بحتة، رغم كل الاَمحورية الصناعية او الاَمحورية الإدارية وإسناد امتيازات متنوعة عند التوطن في المناطق الأقل كفاءة أو كثافة سكانية إذ وقع تقسيم البلاد إلى مناطق تفاضلية حسب أهمية الامتيازات الممنوحة للمستثمرين والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

٣ – الحلقة المفرغة وحتمية قطعها.

أن المدن الكبرى كالعاصمة وغيرها من المدن الكبيرة هي التي تستأثر بنسب هامة من الاستثمارات رغم عدم وجود امتيازات بهذه المناطق أحيانا وهو ما يعكس أهمية الاستقطاب المكاني النَاتج عن الرصيد أو رأس المال المكاني لكل منطقة، وأن الأقاليم المتطورة تبقى دائما جاذبة للطاقات والاستثمارات الجديدة والمتجددة دون حوافز تذكر في حين أن الأقاليم المتردية أو المتأزَمة تبقى دون ما هو مطلوب ومؤمل رغم كل الحوافز والامتيازات الممنوحة لها، كون ذلك حلقة مفرغة يصعب قطعها بدون تغيير جذري للسياسة المتبعة وأن هناك قوة عدمية (inertia) تقود للمحافظة على نفس البنية والتنظيم المكانيين وإعادة إنتاجهما.

وقد بينت الدراسات لمختلف المعطيات على مستوى مختلف الأنشطة والبرامج في جل الميادين كالزراعة والصناعة والسياحة أن كبريات المدن و المناطق المحيطة بها هي التي تستأثر بالقسط الأوفر رغم كل الجهود والقوانين والإجراءات لتوجيهها إلى المناطق الأقل حظا، كما أنها تبين بشكل واضح لا يدعو للشك أن كثافة الاستثمار في منطقة ما وفي فترة معينة (حجم الاستثمار للفرد الواحد) تحدد بنسبة كبيرة لا يستهان بها كثافة هذا الاستثمار في الفترة اللاحقة سواء كان ذلك بالنسبة للقطاع العام أو الخاص وهو ما يفسر بعملية التراكم المكاني (accumulation spatial) التي تجعل المجال يستقطب الاستثمارات الجديدة بقدر أهمية الاستثمارات الراهنة و السابقة، من ذلك أن حجم المال وكثافة الاستثمار الإقليمي (المبلغ بالنسبة للفرد الواحد) يفسَران بحجم وكثافة الاستثمارات التي وقعت بالمنطقة.

٤ – اثر محدودية الموارد في النمط ألتوزيعي .

يمكن ألقول بأن السياسة التنموية التي تعطي الأولوية للمناطق الأقل حظا تؤدي أحيانا للمحافظة على نفس النمط المكاني التي تسعى على تغييره و الذي يميز القطاع الخاص بصفة غير مباشرة في الحقيقة، فمن وراء السعي بكل الطرق لبلوغ معدلات مرتفعة من النمو على الصعيد الوطني والخروج من التخلف في أقصر مدة ممكنة واللحاق بركب الدول المتقدمة (وهو المنوال السائد إلى يومنا هذا والمتبع من طرف أغلبية الدول في الواقع) كان لابد من اختيار أفضل الأماكن والمدن والمناطق والمدن الكبيرة والمناطق التي تتوفر فيها الموارد والإمكانات، وهذا منطقي للغاية عند قلة الموارد حيث يسعى المستثمر لبلوغ المنفعة القصوى وبالتالي سيختار

المكان المناسب الذي يؤدي هذه الوظيفة، و يبدو عدم التكافئ في التوزيع المكاني جليا للعيان بالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص في كل مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون إستثناء وهو شيء طبيعي للغاية خلافا للاستثمارات العمومية التي تتميز نوعا ما بشيء من التوازن النسبي بين الجهات في توزيعها المكاني وتبقى دائما المناطق الأكثر تطوَرا هي التي تستقطب نسبا هامة من الموارد والاستثمارات وتبقى كذلك المشاريع الكبرى للدولة هي التي تطبع نوعا ما التوزيع المكاني للمجهود الوطني ، فيما لابد للمسألة الإقليمية والجانب الإقليمي ان يكون ركنا أساسيا في مختلف المخططات التنموية.

٥ – العولمة وإشكالية التنمية الإقليمية.

وأمام التطور الحديث للاقتصاد وفتح الباب أمام القطاع الخاص والتحرير التدريجي للنشاط الاقتصادي ودخول البلاد الية كليا في عقد السوق الحر، فإن الدولة تصبح مؤهلة أكثر مما مضى لتأدية دور سياسي واجتماعي أكثر مما هو دور اقتصادي حيث يقتصر دورها أكثر فأكثر على التوجيه والتأطير دون الدخول في العملية الإنتاجية باستثناء القطاعات الإستراتيجية وهو وضع يجعل القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي يضطلع بالدور الريادي على المستوى الاقتصادي والاستثمارات مما يطرح المسألة الإقليمية أكثر من ذي قبل، فهل تصبح المسألة الإقليمية بمثابة عملية تعديلية لإعانة المناطق المحرومة والمتأزمة تقع في مرحلة ثانية شأنها شأن عملية التعديل الاجتماعي للموارد والمداخيل لإعانة الفئات الضعيفة؟.

عند ذلك يمكن لنا أن نتحدَث عن مكانين مختلفين : مجال جاذب يستجيب لشروط التنمية على الصعيد الوطني والعالمي ويتمثل في المناطق المحظوظة التي تقتصر أساسا على العاصمة وكبريات المدن والمناطق المحيطة بها من ناحية ومجال منفر مؤهل للإعانة من طرف الدولة عبر قنوات وإجراءات توجَب بعثها ويشمل المناطق الأخرى وبعض المناطق المتأزمة، كما أن العولمة المتزايدة، للاقتصاد والمجتمع، من شأنها أن تطرح إشكاليات جديدة تتمثل في مدى قدرة كبريات مدننا وحتى العاصمة على المنافسة في المجالات الاستثمارية المختلفة مع إمكانياتها الجاذبية وقدرتها على المنافسة العالمية والإقليمية بالخصوص و حينئذ يتبين مدى تغيَر عناصر المعادلة ومدى تعقَد إشكالية التنمية الإقليمية وصعوبة التَأقلم والتكيَف مع المعطيات الجديدة لمحيطنا القريب والبعيد.

٦ – المطالب الإقليمية بتواز مع المكانة التي يحتلها كل إقليم .

توضح الدَراسات والبحوث مثلا أن الأقاليم بصفة عفوية تحتل مكانا يتناسب مع مكانتها الراهنة على الصعيد الوطني ونرى ذلك بوضوح على مستوى المرحلة الأولى من إعداد المخططات التي توكل غالبا اللَجان الإقليمية التي تقوم بعملية التقويم وإعداد التصور الأول للمخطط الهيكلي، فبحكم تردي الأوضاع وقلَة الموارد ونقص الطاقات في المناطق الاقاليم والمناطق غير المحظوظة عامة فإن الحاجات المطلوبة والتي يتم التصريح بها بصفة عفوية من طرف اللجان الإقليمية تكون غالبا في تواز مع الحجم الحقيقي للاقليم علي المستوى القطري ودون ما هو مؤمَل في الوقت الذي نرى فيه أن حاجيات المناطق المتطورة تفوق بكثير إمكانياته الذاتية، فالنقص يشمل كل القطاعات حتى الإطارات التي تتولى صياغة التصور والتعبير عن حاجيات المنطقة وتكون بذلك المطالب محدودة.

هذه الوضعية تعني إن المناطق المحظوظة لها من الرصيد المكاني (البشري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي...) ولها من الإطارات القدر الكافي في صياغة التصور مما يجعل حاجياتها الملحة متنوعة ومتعدَدة في الآن نفسه وتصوراتها واضحة إلى حد تتجاوز فيه مطالب الإمكانيات الذاتية، هذه الوضعية تفسر تدخل الدولة في مرحلة ثانية من إعداد المخططات التنموية لتعديل المسألة وذلك بإعطاء الأولوية للمناطق المحرومة على حساب المناطق المحظوظة ولو كان ذلك بنسب ضئيلة ومحدودة، هذه العملية تطرح إشكالية التنمية الإقليمية برمَتها وتجعل منها مهمة مستحيلة بدون تدخل الدولة.

هذه العملية التراكمية التي تتخذ شكل حلقة مفرغة يصعب كسرها تفسَر سياسة الدولة التنموية ووضعها لعدَة برامج تنموية ذي صبغة تضامنية أو اجتماعية منها التنمية الريفية والريفية المندمجة والتنمية الإقليمية والاَمحورية الصناعية وغيرها من البرامج التعديلية على المستوى المكاني بالإضافة إلى سن القوانين لتشجيع التنمية الإقليمية والمحلية وتقسيم البلاد إلى مناطق لها امتيازات تفاضلية على مستوى الاستثمار .

٧ – العملية التنموية عملية غير متكافئة .

إن العملية التنموية هي عملية غير متكافئة من الأساس (مهما كان النظام ومهما تغيرت الاختيارات) حيث أن التنمية تتمثَّل في مجموعة متناسقة من الاختيارات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمكانية... الخ) والوسائل والإجراءات التي تفرض أوَلا وقبل كل شيء تحديد الأولويات ومعنى ذلك أن مسألة التنمية لا تطرح أساسا إلاَ عند ما تكون الإمكانيات والموارد محدودة لتلبية حاجات متعدّدة ومتنوعة حيث لا يمكن بأيَة حال من الأحوال تلبية كل الطلبات الإقليمية، فحتى لو توفَرت الموارد المالية كما هو الأمر في بعض البلدان الخليجية مثلا، فإن محدوديَة الموارد البشرية ومتطلَبات كل عملية تجعل الآجال طويلة وتفرض تحديد الأولويات عبر الزمن، هذا فضلا على ما إذا كانت المشاريع الإقليمية متناقضة أولا تسير في نفس الاتجاه مما يستوجب عملية صعبة للتنسيق والتوفيق بين مختلف الأهداف والأطراف المتدخلة.

من هذا المنطلق نفهم دور الدولة المركزية كمنسَق أساسي لعملية التنمية في محاولة صعبة في الواقع لتقريب الوجهتين أو النهجين وذلك بتعديل كل منهج بالمنهج الآخر ومحاولة التوفيق بين العمليتين ولو كان ذلك يمر دائما عبر تفضيل منهج على آخر في البداية ومحاولة تعديله بمرحلة لاحقة يقود غالبا إلى نتائج منقوصة.

٨ – تقلص أم تفاقم الفوارق الإقليمية ؟

يبين تحليل المعطيات المستخرجة من مختلف التعدادات بالقطر منذ السبعينات انه زادت الفوارق الإقليمية على مستوى التجهيزات الأساسية والمرافق الاجتماعية ولا أحد يمكن له أن ينكر ذلك لكن يمكن أن نتساءل عموما هل أن الفوارق الإقليمية تقلصت أم تفاقمت؟ بالطبع إذا ما رجعنا لمختلف المؤشَرات القياسية كل على حده وقارنا بين مختلف الفترات لوجدنا أن بعض المناطق استفادت من العملية التنموية وسوف لا نتعرض لذلك ومختلف المؤشرات المنشورة أو الغير منشورة من قبل وزارة التخطيط دائرة الإحصاء المركزي تشهد على ذلك بين ١٩٧٥–١٩٨٤، ١٩٨٤–١٩٩٤ أو ١٩٨٤–٢٠٠١.

إن المسألة تختلف تماما عندما نأخذ بعين الاعتبار مختلف القطاعات والمؤشرات في نفس الوقت وهو ما يطرح عدة إشكاليات لا يمكن لنا الخوض فيها في هذا للإطار نظرا لتعقَد المسألة وضيق الوقت ورغم ذلك يمكن أن نقول بصفة عامة ودون الدخول في الجزئيات أنه

باستعمال بعض الأساليب الإحصائية البسيطة[١]،أن هناك تفاوت إقليميا وزيادة للفوارق الإقليمية في عدة مجالات لكنه بجانب ذلك نلاحظ كذلك أن الفوارق ارتفعت بالنسبة لمعظم القطاعات الاقتصادية المختلفة و التي تبرز نزعتين مختلفتين ويمكن أن نقوم بنفس الملاحظة في ما يخص التطور الانتقائي بين المدن والأرياف.

وبصفة عامة يمكن أن نلاحظ طوال الفترة الماضية :

١ – زيادة للفوارق الإقليمية منذ ١٩٨٠ .

٢ – تراجع للمناطق المتطورة بما في ذلك العاصمة عما كانت عليه خلال السبعينات.

٣ – تراجع هام للمناطق غير المحظوظة .

٤ – ضعف عالي النسبة للجنوب بصفة عامة.

أما عن الوضع الراهن لمستوى التنمية الإقليمية فيمكن أن تلخصها الخريطة الموالية والتي تبين أن التفاوت الإقليمي والذي يحتوي على مناطق جد متأزمة وتشهد أوضاعا متردية وخاصة في المجالات البينية أو القصوى.

٩. الهجرة كانعكاس للتنمية الإقليمية.

ترتبط الهجرة الداخلية بما في ذلك النزوح من الأرياف إلى المدن بمستوى التنمية المكانية بصفة عضوية، ويمكن اعتبار هذه الهجرة سواء كانت إرادية واختيارية على مستوى الفرد أو الأسرة بهدف تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي أو قسرية واضطرارية عند الأزمات والتحولات التي تعيشها الأسر والمناطق كانعكاس لمستوى التنمية ولمدى استجابة المنطقة لتلبية حاجة الفرد ولتطلعاته الراهنة والمستقبلية، وبالتالي فإن المناطق التي تشهد أزمات تسجل نافذة وجاذبة، ومن هذا المنطلق تعكس الحركة الهجرية بصفة عامة مستوى ونسق التنمية الإقليمية وتفاوتها على الصعيد الوطني، ولقد بينت الدراسات أن الهجرة تنطلق أساسا من أسباب أمنية واقتصادية والتي تعد من أهم دواعي الهجرة والنزوح حيث تتجاوز هذه النسبة ٥٠ % أحيانا وأن

[١] باستعمال مثلا معامل التغيَر(coefficient de variation) أو الانحراف المعياري (écart-type) مثلا وهما مقياسان لمدى التغاير والتغير لظاهرة معينة يعكسان مدى ابتعاد القيم عن المعدل. فإذا ما تقلصت الفوارق الإقليمية مثلا انخفضت قيمتهما وإذا ما ارتفعت الفوارق الإقليمية ارتفعت قيمتهما.

أهم التدفقات الهجرية تتجه على أثر عملية التصنيع مع العدد المحدود من المراكز الجاذبة التي تواصل إلى اليوم عملية الجذب الهجري بحكم الدَينامكية الاقتصادية التي لا تزال تشهدها هذه المناطق كالعاصمة.

ولئن تقلصت التيارات الهجرية والنزوح حيث أصبح لا يمثل إلا ١٠ في المائة من نسبة نمو المدن وأن الهجرة لا تتجاوز ٣.٣ في المائة على مستوى المحافظات بين ١٩٨٧-١٩٩٤ فذلك يرجع أساسا إلى تأثر البرامج التنموية من جهة وارتفاع كلفة الحياة في المدينة من جهة أخرى، ويرجع هذا التراجع النسبي كذلك إلى توحَد السوق الوطنية وخاصة على مستوى التشغيل وتطور وسائل النقل وحركية السكان وارتفاع نسق تناقل المعلومة الذي أصبح يمكن أي شخص في أرجاء القطر الواحد من المعرفة الآنية فأصبحت نسبة مرتفعة من المؤهلين للهجرة لا يغادرون مكان إقامتهم إلاَ عند التحقق الفعلي من توفر موطن الشغل أو الفرصة المتاحة لهم حسب ضغوطاتهم وأهدافهم وتطلعاتهم.

وأمام هذا الوضع الجديد ظهرت هناك أشكال جديدة من الهجرة تتمثل أساسا في التنقلات الذَهائيَابية واليومية التي يحافظ فيها المهاجر على مكان إقامته ويقبل التنقل يوميا على مسافات طويلة تجنبا للكلفة المرتفعة للحياة الحضرية وتأثيراتها السلبية.

أمام هذا التطور الحاصل أصبحت الأسرة في المناطق المرسلة تتعامل مع الهجرة بشكل جزئي يتمثل في هجرة فرد أو فردين من العائلة للعمل طوال مدة محددة تصل أحيانا إلى بعض الأشهر في المناطق التي تتوفر بها مواطن الشغل، هذان الشكلان الجديدان من الهجرة يفسران إلى حد كبير التراجع الظاهري للهجرة بالإضافة على العاملين المذكورين أعلاه.

١٠ . الإدارة اللامركزية والتخطيط الإقليمي :

يطرح الباحث عدد من الدراسات التطبيقية بين مجالي الإدارة العامة من جهة والتخطيط الإقليمي من جهة أخرى:

أ- دراسة بوبه Poppe :

نُشرت هذه الدراسة عام ١٩٩٧، وتناولت بالتحليل التخطيط التنموي اللامركزي في أندونيسيا حيث سلطت الضوء على مدى الارتباط والانسجام بين نوع وفاعلية الهياكل المؤسسية المعنية بعملية التخطيط الإقليمي من جهة واستراتيجيات التنمية الإقليمية المطبقة من جهة أخرى، وقد اعتبرت الدراسة عملية التخطيط الإقليمي أنها عملية إدارية بالدرجة الأولى، وبرهنت ذلك ببيان درجة تأثير الجوانب الإدارية لعملية التخطيط على مدى نجاح إعداد وتنفيذ خطط التنمية الإقليمية .

ب- دراسة كروس وابرامبا Kroes/Abrampa :

بينت هذه الدراسة التي ظهرت عام ١٩٩٦م كيفية إعداد وتنفيذ خطط التنمية الإقليمية في ظل اللامركزية الإدارية في جمهورية غانا، وقد قامت الدراسة على تحليل مصفوفات الأهداف التنموية في المستويات المكانية المختلفة (الوطني، الإقليمي، المحلي)، ومن ثم تقييم الهياكل الإدارية المعنية بإعداد هذه الأهداف، وذلك لبيان أثر الجوانب الإدارية على فاعلية عملية التخطيط المكاني ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها .

جـ- دراسة موللر Mueller :

استعرضت هذه الدراسة التي نشرت عام ١٩٩٦م في جانبها النظري أهمية اللامركزية الإدارية في عملية التخطيط الإقليمي والمحلي، واقترحت عدة منهجيات وآليات يمكن توظيفها في مجال الإدارة اللامركزية لضمان نجاح إعداد وتنفيذ خطط التنمية الإقليمية . وتناولت الدراسة في جانبها التطبيقي التجربة الغانية في مجال التخطيط الإقليمي اللامركزي، مبينة المشكلات والمعوقات التي يوجهها هذا التخطيط في ظل التشريعات والهياكل المؤسسية القائمة.

تطبق الدول في إدارة شؤونها السياسية والتنموية أساليب إدارة مركزية أو لامركزية أو الاثنين معاً، وتُعرّف اللامركزية على أنها الحالة أو الوضع الذي يعطى فيه حق المشاركة في اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا، دون أن يلغي ذلك حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار، وبالتالي فإن اللامركزية هي أسلوب في العمل يقوم على مبدأ توزيع سلطة صنع القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة تتواجد في الأقاليم والتجمعات السكانية المختلفة (الزعبي، ١٩٨٩م، ص ١٤)، وهذا يعني أن اللامركزية الإدارية تتمثل في تفعيل دور السلطات الإقليمية والمحلية، وذلك بإسناد مهام إدارية وتخطيطية تنموية لها تزيد من فاعليتها، وتعزز دورها في تحمل مسؤولياتها وصلاحياتها بالشكل الذي يعمل على دمج السكان المحليين في عمليات التنمية المحلية ويؤدي في النهاية إلى نجاحها .

إن الجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ خطط التنمية عامةً، والتنمية الإقليمية خاصة قضية يجب التعامل معها على أنها أساسية وضرورية لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها، فالوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) تلخص فشل كثير من خطط التنمية الإقليمية وبالذات الريفية منها في العديد من دول العالم النامي بأنه ناجم بالدرجة الأولىعن الأساليب

الإداريـة المتبعـة فـي إدارة خطـط التنميـة أثنـاء تنفيـذها ولـيس عـن فقـر فـي محتـوى عمليـة التخطيط نفسها. (GTZ, 1993, 3-5) .

علـى صـعيد آخـر فـإن الإدارة هـي التـي تبـرز أهميـة التخطـيط الإقليمـي مقارنـة بـالتخطيط القطاعي، وهي الوسيلة الوحيدة التي يتم من خلالها تحويل الأهداف القطاعية إلى إطار عام يصلح كاستراتيجية تنمية إقليمية تسمح بتحقيق المشاركة الشعبية، وتضمن الترابط والانسجام والتكامل بين الهيئات والمؤسسات المعنية بإعداد وتنفيذ خطط التنمية الإقليمية، لذلك فإن هيئات التخطيط الرسمية في المستوى الإقليمي يجب أن تمتلك السلطة والكفاءة الإدارية العالية التي تمكنها من القيام بدورها على أكمل وجه، ولتحقيق ذلك فإنه لا بد من التركيز على تطبيق استراتيجية إدارية تمكن من ربط المفاهيم التخطيطية بالكفاءة والقدرة الإدارية لهيئات ومؤسسات التخطيط الإقليمي. علماً بأن أهمية الإدارة اللامركزية في عملية التخطيط الإقليمي، يمكن إبرازها من خلال الجوانب التي يجب تحديدها بدقة قبل البدء بعملية إعداد وتنفيذ خطط التنمية الإقليمية، وهذه الجوانب هي : نوع الإقليم، نوع التخطيط الإقليمي (شامل أم قطاعي)، التغطية الإقليمية على مستوى الدولة أو الإقليم، وأخيراً وظائف هيئات التخطيط الإقليمي وصلاحياتها في ظل الإدارة اللامركزية المطبقة (Poppe , 1997, 6-7).

إن عملية التخطيط الإقليمي في ظل اللامركزية الإدارية يجب أن تعني تفعيل المشاركة الشعبية ودور المجموعات المستهدفة في عمليات إعداد وتنفيذ خطط التنمية الإقليمية، وهذا ما يعرف بأسلوب التخطيط من أسفل " Planning from below " أو كما تقول كونيرز Conyers : تخطيط بالإقليم وليس تخطيط للإقليم كما هو الحال في أسلوب التخطيط من أعلى "Planning from above"، ويمكن ملاحظة الفرق بين هذين الأسلوبين من أساليب التخطيط والتي هي انعكاس لنوع نظام الإدارة المطبق، من خلال ما يمتاز به أسلوب التخطيط في ظل اللامركزية أو التخطيط من أسفل عن أسلوب التخطيط من أعلى، فالتخطيط من أسفل يعمل على تحقيق مبدأ رئيس من مبادئ التنمية الناجحة كما يراها تودارو Todaro وهذا المبدأ يتمثل في تعزيز احترام الذات "Self-Esteem "، والحرية أيضاً، ولكن ليس بمفهومها السياسي فقط، وإنما بمفهومها الإنساني الشامل الذي يسمح ويعظم من قدرة الإنسان على الاختيار "To be able to choose " (Todaro, 1981, 81)، بالإضافة لذلك فإن التخطيط من أسفل يساعد في تحديد أهداف التنمية الإقليمية التي تعكس خصوصية الإقليم قيد التخطيط، ودائماً هناك فرق كبير بين أهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيئات ومؤسسات

تخطيط إقليمية، وأهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيئات التخطيط المركزي، وإن كانت الأولى يجب أن تكون مكملة ومنسجمة مع الثانية وغير متناقضة معها .

إن تطبيق الإدارة اللامركزية بفاعلية في مجال التخطيط والتنمية الإقليمية، يعمل على تطويع برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومتطلباتهم، نظراً لأنها تسمح بمشاركة سكان الوحدات الإدارية المختلفة في عملية إعداد وتنفيذ خطط التنمية الإقليمية لمناطقهم، كما أنها توفر دعماً ضرورياً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وهذا يهيئ فرص النجاح لخطط التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن يضمن توفير حياة ملائمة لجميع السكان في جميع المناطق داخل الدولة، ويسهم هذا النجاح في تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على توزيع سلطة صنع القرار بين هيئات التخطيط المركزية وهيئات التخطيط الإقليمية، وذلك على اعتبار أن توزيع الاستثمارات والموارد ورصدها في مجتمع ما له علاقة وثيقة بتوزيع سلطة صنع القرار فيه، من هنا جاءت الأسباب التي دفعت كثير من الدول إلى تطبيق التخطيط الإقليمي اللامركزي، وهذه الأسباب هي (Rondinelli and Cheema, 1985, 3-8) :

– يعمل التخطيط الإقليمي على إيجاد توزيع عادل نسبياً لسلطة صنع القرار والاستثمارات والموارد داخل الدولة .

– تعني لامركزية التخطيط الإقليمي تنازل هيئات التخطيط المركزية عن جزء من صلاحيتها لصالح هيئات تخطيط محلية، هذه الهيئات التي تتعايش مع مشكلات السكان المحليين بشكل مستمر وتدرك أسبابها وأبعادها، وهذا الوضع يمنح هذه الهيئات القدرة على ربط برامج ومشاريع التنمية بالحاجات المتعددة والمتناقضة للمناطق والأقاليم والشرائح السكانية المختلفة، وبالتالي يضمن تحقيق أهداف خطط التنمية الوطنية بصورة فاعلة وإيجابية .

– يُسهم في إيجاد الاتصال المباشر والمستمر بين هيئات التخطيط الإقليمي والسكان، وهذا يُمكّن القائمين على التخطيط من الحصول على بيانات أكثر دقة حول أوضاع مناطقهم، ويساعد على إعداد وتنفيذ خطط تنموية واقعية وفعالة ومؤثرة .

– تسمح لامركزية التخطيط الإقليمي بوصول الموارد والاستثمارات إلى جميع مناطق وأقاليم الدولة، وهذا يقلل من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية .

– تعزز لامركزية التخطيط الإقليمي من فاعلية هيئات التخطيط المركزية، حيث تخلصها من العديد من المهمات والصلاحيات بإسنادها إلى هيئات إقليمية ومحلية، وهذا الوضع يمكن

هيئات التخطيط المركزية من أخذ الوقت الكافي في الإشراف بشكل فعلي وعملي على متابعة خطط التنمية المختلفة .

– تتطلب لامركزية التخطيط الإقليمي إيجاد هيئات تخطيط إقليمية، وهذا بدوره يمكّن من متابعة ومراقبة أفضل للمشاريع التنموية ويعمل على تحقيق أهدافها .

ولكي يتم إيجاد تخطيط إقليمي لامركزي فاعل ومؤثر، فإنه لا بد من توفر عدة شروط هي (Kaerin, 1995, 6) :

– توفر الإرادة السياسية عند الحكومة المركزية من أجل التخلي عن جزء من صلاحياتها التخطيطية والتنموية لصالح هيئات تخطيط إقليمية، ولا بد أن تكون هذه الهيئات قادرة على حمل وتنفيذ هذه المسؤوليات الجديدة بشكل جيد وفعّال .

– تطبيق التخطيط الإقليمي اللامركزي الشامل، بمعنى أن منح الإدارات الإقليمية صلاحيات الإدارة والتخطيط لا يعني شيئاً إذا لم يرافقه نوع من اللامركزية المالية، أو على الأقل صلاحيات لتوليد إيرادات تمكّن الإدارة الإقليمية من إنجاز المهمات التخطيطية والتنموية الملقاة على عاتقها .

– ضرورة وجود دور واضح ومحدد في الإدارة الإقليمية للهيئات والجمعيات الأهلية وغير الحكومية .

– ضرورة بناء وعي وثقافة سياسية لدى سكان الأقاليم من قبل الحكومة المركزية عن مفهوم وأهمية وأهداف الإدارة اللامركزية .

– تزويد هيئات التخطيط الإقليمية بحاجاتها من البنى التحتية والكفاءات التي تمكنها من إنجاز مهماتها بكفاءة .

ولتحديد مستويات اللامركزية في العراق سنعتمد هنا طريقة كارين Karin التي يتم بموجبها تقسيم اللامركزية إلى ثلاثة مستويات رئيسة هي:

- لامركزية قوية .
- لامركزية متوسطة .
- لامركزية ضعيفة .

أما الأساس الذي يقوم عليه هذا التقسيم فيتمثل في تحديد جوانب الإدارة العامة الرئيسة التي يرتبط بها تطبيق اللامركزية الإدارية ارتباطاً وثيقاً، ومن ثم يتم دراسة هذه الجوانب من منظورين هما:

أ) السند أو المصدر التشريعي الذي انبثق منه كل جانب من هذه الجوانب، وعادة تتحدد المصادر التشريعية في ثلاثة مصادر هي:

١ . الدستور . ٢. القوانين ٣ الأوامر الإدارية

يعتبر الدستور أكثر المصادر التشريعية قوة حيث يصعب تغيير مواده ومحتوياته وحتى لو حصل ذلك، فإنه يتم في أعلى مستويات صناعة القرار ويحتاج إلى إجراءات معقدة ومتشابكة، لذلك فإن جوانب الإدارة العامة ذات العلاقة بعملية اللامركزية التي ينص عليها الدستور تمتاز بالقوة، لأنها تستند إلى مصدر تشريعي قوي، وفي حالة القوانين الإدارية فإنه يمكن تغييرها أو تعديلها، ولكن بدرجة أقل تعقيداً مما عليه الوضع في حالة الدستور، وعليه فإن جوانب الإدارة العامة الخاصة بعملية اللامركزية التي تستند إلى قوانين إدارية تمتاز بقوة أقل من تلك التي تنبثق عن الدستور، أما في حالة الأوامر فإنه يمكن تغييرها بسهولة، لذلك فإن جوانب الإدارة العامة ذات العلاقة بعملية اللامركزية التي تنبثق عن مثل هذا المصدر تكون ضعيفة، لأنها عرضة للتغير في كل وقت.

ب) حجم ونوع الصلاحيات الإدارية الممنوحة:

كلما كان حجم ونوع الصلاحيات الإدارية للوحدات الإدارية الممنوحة المحلية والإقليمية في كل جانب من جوانب الإدارة العامة ذات العلاقة بعملية تطبيق اللامركزية كبيراً وهاماً، كلما كانت اللامركزية قوية. وقد حدد كارين في طريقته حجم ونوع هذه الصلاحيات لكل جانب من جوانب الإدارة العامة وربطها بمستوى اللامركزية الذي تمثله عند حديثه عن جوانب الإدارة العامة الرئيسة ذات العلاقة بتطبيق اللامركزية الإدارية والتي تمثلت في (Karin, 1993 –7-10):

– البعد المكاني : ويقصد به تشكيل الوحدات الجغرافية اللامركزية، فإذا تم ذلك بموجب الدستور تكون اللامركزية قوية، وإذا حصل ذلك وفق قانون تكون اللامركزية متوسطة، أما إذا شكلت هذه الوحدات بموجب قرار إداري فتكون اللامركزية ضعيفة

– البعد التنظيمي : ويعني مدى استقلالية الوحدات الإدارية المحلية في وضع نظامها الداخلي، فإذا كانت هذه الوحدات تتمتع بالاستقلال الكافي في وضع نظامها الداخلي تكون

اللامركزية قوية، وإذا ما قامت الحكومة المركزية بتحديد إطار عام للنظام الداخلي للسلطات المحلية فتكون اللامركزية متوسطة، وإذا وضعت الحكومة المركزية النظام الداخلي للوحدات الإدارية المحلية أو حددت تعليمات تفصيلية لهذه الغاية فتكون اللامركزية ضعيفة

– البعد المؤسسي : إذا توفر للوحدات الإدارية المحلية البناء المؤسسي المعتاد للحكومات من برلمان وقضاء مستقل فتكون اللامركزية قوية، وإذا توفرت جميع المؤسسات باستثناء القضاء وبعض المؤسسات الأخرى فتكون اللامركزية متوسطة، أما إذا كانت الإدارات المحلية مجرد سلطة إدارية عندئذ تكون اللامركزية ضعيفة

– تعيين المسؤولين : إذا كان تعيين المسؤولين في الوحدات الإدارية المحلية يتم بواسطة الانتخاب من قِبل السكان تكون اللامركزية قوية، وإذا تم تعيين المسؤولين في هذه الإدارات بموافقة السلطة المركزية فتكون اللامركزية عندئذ متوسطة، وفي حالة تعيين المسؤولين من قِبل الحكومة المركزية تكون اللامركزية ضعيفة .

– تحديد الصلاحيات : إذا حُددت صلاحيات الوحدات الإدارية المحلية بموجب الدستور تكون اللامركزية قوية، وإذا كان ذلك عن طريق قانون تكون اللامركزية متوسطة، أما إذا كان هذا التحديد قائم على أساس قرار إداري فتكون اللامركزية ضعيفة .

– صلاحية التشريع : إذا تمتعت الوحدات الإدارية المحلية بصلاحية تشريع كاملة في جوانب معينة تكون اللامركزية قوية، وإذا كانت صلاحية التشريع في جوانب معينة موزعة ما بين الإدارة المحلية والسلطة المركزية فتكون اللامركزية متوسطة، وفي حالة عدم امتلاك الوحدات الإدارية المحلية لأي سلطة تشريعية تكون اللامركزية ضعيفة.

– فرض وجمع الضرائب : إذا كان من صلاحيات الوحدات الإدارية المحلية استيفاء ضرائب الدولة المختلفة في المناطق التي تمارس فيها صلاحياتها تكون اللامركزية قوية، أما إذا اقتصرت صلاحياتها في هذا المجال على استيفاء الضرائب المحلية فتكون اللامركزية متوسطة، وإذا لم تمتلك هذه الوحدات أي صلاحياتها في استيفاء الضرائب تكون اللامركزية ضعيفة .

– صلاحية الإنفاق : إذا تمتعت الوحدات الإدارية المحلية باستقلالية في الصرف وبدون شروط تكون اللامركزية قوية، وإذا كان الصرف وفق شروط تحددها السلطة المركزية تكون اللامركزية متوسطة، أما إذا كان الصرف بموافقة السلطة المركزية فتكون اللامركزية ضعيفة .

– تمثيل المصالح المحلية على المستوى الوطني: إذا كانت المصالح المحلية والإقليمية ممثلة بمؤسسات على المستوى الوطني مثلاً في مجالس برلمانية تكون اللامركزية قوية، وإذا اقتصر تمثيل المصالح المحلية على المستوى الوطني بشخص أو أكثر تكون اللامركزية متوسطة، وإذا غاب الشرطان السابقان تكون اللامركزية ضعيفة.

ولتطبيق هذه المنهجية فقد تم تطوير مقياس تراتبي تم بموجبه تحديد أوزان رقمية تتزايد قيمها حسابياً بمقدار ثابت كلما ارتفع مستوى اللامركزية، أي كلما انتقلنا تصاعدياً من اللامركزية الضعيفة باتجاه اللامركزية القوية، وذلك لاستخدامه كمعيار لقياس درجة اللامركزية، ولعل هذا التناسب الحسابي والرقمي مع مستوى اللامركزية والتزايد الثابت في الأوزان كلما ارتفع مستوى اللامركزية هو الذي يؤكد ويضمن مصداقية هذا المقياس الذي يتكون مما يلي:

مستوى اللامركزية	الدرجة
لا مركزية قوية	٥
لا مركزية متوسطة	٣
لا مركزية ضعيفة	١

وباستخدام هذا المقياس حصلت جوانب الإدارة العامة التي يرتبط بها تطبيق اللامركزية والتي حددها كارين في طريقته وهي تسعة جوانب على ما مجموعه ٢٣ درجة، أي بمتوسط ٢.٥ درجة لجميع الجوانب (جدول رقم ١) وهذا يعني أن اللامركزية في العراق ضعيفة كما يلاحظ من الجدول نفسه أن الصلاحيات الممنوحة لوحدات الإدارة الإقليمية ومجالس التنمية لا تمّكن هذه الوحدات من إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط الإقليمية بصورة فاعلة ومؤثرة، فهذه الوحدات مثلاً لا تملك مصادر تمويل محددة وثابتة وكافية، ولاتملك حق فرض أو جمع الضرائب ولا حق إصدار القوانين والأحكام التي تناسب ظروفها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ولا تتمتع بحرية الإنفاق على المشاريع والخطط التنموية. وهذه جميعها بمثابة معوقات تحول دون تفعيل دور هذه الوحدات في مجال التخطيط التنموي الإقليمي، خصوصاً وأن عملية التخطيط الإقليمي مثل جميع أشكال التخطيط التنموي تحتاج لتمويل وموازنات لإعداد وتنفيذ الخطط الإقليمية، وتحتاج كذلك لقوانين تراعي خصوصية وظروف كل إقليم

وتمكّن من استغلال موارده الطبيعية والبشرية المتاحة والكامنة بما يعمل على تحسين المستوى التنموي فيه.

١١ . الهيكل التنظيمي للتخطيط الإقليمي اللامركزي المقترح :

يُعرف التخطيط الإقليمي على أنه مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة التي تنفذ في فترة زمنية معينة على مستوى إقليم أو مجموعة أقاليم بجهد جماعي ووسائل متعددة، لتحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة وبشكل يعمل على إحداث التغيير المطلوب والمرغوب في المجتمع، مع توجيه ومتابعة لهذا التغيير في جوانب الحياة المختلفة لمنع حدوث أي آثار سلبية ناتجة عنه وإبقاءه ضمن دائرة المنشود، مع التأكيد على أن الإقليم يمكن أن يكون إقليماً إدارياً أو إقليماً متجانساً (طبيعياً أو ثقافياً) أو إقليماً وظيفياً (غنيم، ١٩٩٨م، ص٣٧) و يرتبط تطبيق التخطيط الإقليمي بمجموعة من الأهداف الواضحة والمحددة وهي:

* تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية المحلية المتاحة والكامنة، وتشغيل الأيدي العاملة المحلية .

* تحقيق توزيع عادل لمكاسب التنمية، وتحسين المستوى التنموي والخدمي .

* تخفيف العبء الإداري والتنموي عن مؤسسات وهيئات الحكومة المركزية.

* تنمية روح المواطنة والانتماء وتعميق الشعور بالمسؤولية عند المواطن والمسؤول على حد سواء، وذلك من خلال ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار التنموي، وذلك على اعتبار أن اللامركزية هي شكل من أشكال وأسس العملية الديمقراطية .

* الحد من البيروقراطية الإدارية وتسريع وتسهيل عملية صنع القرار الإداري والتنموي .

جدول رقم (١) : يبين مستويات اللامركزية بجوانبها الإدارية المختلفة في العراق

الجوانب الإدارية	مستوىاللامركزية	ملاحظات
١- البعد المكاني (التقسيمات الإدارية) .	٣	التقسيمات الإدارية وجدت بموجب قانون التقسيمات الإدارية
٢- البعد التنظيمي .	٣	السلطة المركزية تضع إطار عام للنظام الداخلي
٣- البعد المؤسسي .	١	لا وجود للمؤسسات مثل : البرلمان والقضاء في الوحدات الإدارية
٤- تعيين المسؤولين .	١	لم يتم انتخاب أعضاء المجالس البلدية من قبل السكان في اغلب المناطق، وعين البعض من قبل الحكومة
٥- تحديد الصلاحيات .	٢	حددت صلاحيات إدارات التقسيمات الإدارية بموجب قوانين البلديات والتخطيط العمراني.. الخ
٦- صلاحية التشريع .	١	لا تمتلك إدارات التقسيمات الإدارية أي صلاحيات تشريعية
٧- فرض وجمع الضرائب .	١	لا صلاحيات في فرض وجمع الضرائب
٨- صلاحية الإنفاق .	٣	الإنفاق بموافقة الإدارة المركزية
٩- تمثيل المصالح الإقليمية على المستوى الوطني .	٣	ليس جميع التقسيمات الإدارية ممثلة في البرلمان
المجموع	١٨	

المصدر: اعداد الباحث عن Karin,1993

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب وبلا أدنى شك مستوى من اللامركزية الإدارية يتراوح ما بين لامركزية متوسطة ولامركزية قوية في الحد الأدنى وفي جميع جوانب الإدارة العامة التي يرتبط بها تطبيق اللامركزية الإدارية، وهذا يعني أنه لا بد من إعادة النظر في الصلاحيات المالية والتشريعية والإدارية الممنوحة لوحدات الإدارة الإقليمية لتتمكن من القيام بدورها بشكل فاعل ومؤثر، إلى جانب أن هناك ضرورة ملحة تقتضي إنشاء هيئات تخطيط إقليمي متخصصة وبصلاحيات مناسبة تتبع للإدارات الإقليمية تكون مهمتها إعداد وتنفيذ خطط التنمية الإقليمية، ولكن ما حدث لغاية الآن في مجال تطبيق اللامركزية الإدارية لم يكن كافياً لتحقيق أهداف التخطيط الإقليمي المشار إليها.

ويقترح البحث التقسيم على ثلاثة مستويات مكانية هي :

الأقاليم التنموية: ويتم تحديد الأقاليم التنموية بناءً على نظام التقسيمات الإدارية القائم بحيث تعتبر كل محافظة إقليم تنموي.

المناطق التنموية: ويقسّم كل إقليم تنموي إلى مجموعة من المناطق التنموية، بحيث تشتمل كل منطقة تنموية على مجموعة من الوحدات التنموية.

الوحدات التنموية، ، وتتكون كل وحدة تنموية من عدة تجمعات سكانية في ظل مجموعة من المعايير والشروط هي:

- لا يقل الحجم السكاني للوحدة التنموية عن ٢٥٠٠ نسمة .
- ترتبط التجمعات السكانية في الوحدة التنموية بعلاقات وظيفية يومية وفي مجالات الحياة المختلفة .
- ترتبط التجمعات السكانية بروابط اجتماعية .
- تمتاز هذه التجمعات بالتجاور الجغرافي والقرب المكاني .

١٢ . المشكلات التي تواجه تطبيق التخطيط الإقليمي اللامركزي :

تتحدد العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات الإقليمية والمحلية بمجموعة من القوانين والأنظمة التي شددت الرقابة على عمل هذه الإدارات، الأمر الذي انعكس على استقلالها الذاتي وجعل حريتها في ممارسة صلاحياتها الإدارية والتنموية غير كافية وغير فاعلة ، وفي نفس الوقت ضيقة ومحصورة، ومثال ذلك أن هذه المجالس لا تشمل صلاحياتها الخدمات الصحية والتعليمية، إضافة إلى أنها لا تمتلك صلاحية ممارسة أية اختصاصات اقتصادية أو المشاركة مع القطاع الخاص، وهذا بدوره سيبقي هذه المجالس عاجزة بصورة فعلية عن دفع عملية التنمية المحلية، ولعل هذا الوضع ناجم بالدرجة الأولى عن عوامل مختلفة أهمها : ضآلة الموارد المادية والبشرية في هذه الإدارات، بالإضافة إلى عدم رغبة الحكومة المركزية التخلي عن اختصاصاتها التي تمارسها من خلال فروعها المختلفة في المحافظات (أبو شيخة وعساف، ١٩٨٥م، ص٢٠٣).

أما على صعيد الإدارات الإقليمية فهي أيضاً تعاني من مشكلات إدارية عديدة تنعكس سلباً على فاعليةعمليةالتخطيط والتنمية الإقليمية، وأهم هذه المشكلات ما يلي (الغزاوي، ١٩٩٩م، ص ٣٧ – ٣٨) :

– ضعف الصلاحيات التنموية لمجالس الإدارة الإقليمية، حيث نجد أن تنفيذ القرارات التنموية الصادرة عن هذه المجالس يحتاج إلى موافقة الحكومة المركزية، كما أن هذه المجالس لا تستطيع في كثير من الأحيان تنفيذ هذه القرارات بسبب ضعف إمكانياتها المالية والإدارية .

– مازال دور الوحدات الإدارية الإقليمية بمجالسها التنموية محدوداً وليس كافياً بالقدر المطلوب في مجال التخطيط والتنمية الإقليمية، وذلك بسبب كثرة المشكلات المرتبطة بتطبيق منهج اللامركزية الإدارية، وعدم الاتفاق على وضع حلول لهذه المشكلات بسبب تعدد واختلاف النظريات ووجهات النظر في هذا المجال .

– انشغال الحكام الإداريين بالأمور والقضايا الإدارية العامة على حساب الجوانب التنموية، بالإضافة إلى تنقلاتهم وعدم استقرارهم في مناطق عملهم فترة طويلة، الأمر الذي انعكس سلباً على معرفتهم وخبرتهم في العمل التنموي المخطط، علماً بأن التجربة التنموية الإقليمية تعتمد أساساً على قدرات الحاكم الإداري ومهاراته خصوصاً فيما يتعلق بتفعيل مجالس التنمية المحلية بالتنسيق مع الحكومة المركزية .

– تعدد القوانين والأنظمة التي تحكم منهج اللامركزية الإدارية، وعدم تحديث هذه القوانين بشكل يواكب التطور الكبير الذي شهده العراق في مجال التنمية المكانية، مما يدفعنا إلى القول بأن الدور التنموي للوحدات الإدارية الإقليمية لم يتبلور بعد بشكل واضح محدد، بالإضافة إلى غياب دراسة واضحة المعالم للتنمية المكانية (المحلية والإقليمية) .

– الرقابة الشديدة التي تمارسها الحكومة المركزية على أعمال المجالس المحلية ومجالس التنمية الإقليمية أدت إلى إضعاف دور الوحدات الإدارية المحلية والإقليمية في مجال الإبداع والإنتاج والمشاركة الحقيقية في مجال التنمية الإقليمية .

– ضعف مشاركة السكان المحليين في إدارة وتطوير الوحدات الإدارية المحلية والإقليمية، علماً أن هذه الوحدات وجدت أصلاً لحل مشاكلهم وإشباع حاجاتهم، وقد يكون السبب وراء ذلك هو ضعف صلاحيات هذه الوحدات وضعف قدراتها المالية .

– المركزية الشديدة السائدة في الأجهزة الإدارية في الوحدات الإدارية الإقليمية، والاعتماد الكلي على رأي الحكومة المركزية في أغلب القرارات وخاصة في مجال الإنفاق والصرف على المشروعات التنموية العامة، بالإضافة إلى نقص الكفاءات المؤهلة في مجالات التخطيط التنموي والعمراني العاملة في هذه المجالس .

الخاتمة

تبين جل الدراسات أن الاستثمار بمختلف أركانه وأنواعه يمثَّل الحجر الأساس لكل عملية تنموية حاضرا ومستقبلا، فحجم الاستثمارات وخاصة كثافتها تفسَر إلى درجة كبيرة أهمية الاستثمارات المستقبلية وحجم مواطن الشغل المستحدثة ومستوى الدخل المنجرَ عن ذلك ومستوى الإنفاق الأسري وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وقد حاولنا في بحوث سابقة

تحديد هذه العلاقات بكل دقَة وهي بمثابة الرَاوبط الهيكلية التي تعتبر ثابتة نسبيا ولا تتغيَر إلا بتغيير جذري للبنية الاقتصادية والاجتماعية.

وأمام هذا الوضع فإن الدولة، أكثر من ذي وقت مضى، أصبحت هي الطرف الوحيد الذي يستطيع توجيه العملية الاستثمارية وتعديل التوزيع المكاني للاستثمارات حسب ما يقتضيه التوازن الإقليمي والتنمية المحلية وكذلك الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل يجعل المجال له من قدرة المنافسة ما يمكنه من منافسة الأقطار القريبة والمدن

أن الفترة الراهنة تتميز بنسق متسارع للاندماج في السوق العالمية بما في ذلك من انتقائية مكانية وقطاعية أكبر تخدم أساسا المناطق والمدن التي تعتبر حاليا مؤهلة أكثر من غيرها وبما في ذلك أيضا التهميش التَام والكلَي للمناطق التي تعيق أو لا تخدم هذا التوجَه.

ومركزية دور الدولة لا تعني كذلك الاستغناء عن القطاع الخاص سواء كان محلَيا أو أجنبيا، بل بالعكس وجب على الدولة الآن وأكثر من كل وقت مضى استغلال كل إمكانيات هذا القطاع التي لا تزال محدودة رغم كل الجهود التي بذلت وتشجيع الخواص وتوجيه الاستثمار العام وخاصة الاستثمار الخاص نحو المناطق التي تخدم أكثر التنمية القطرية والإقليمية في نفس الوقت، وهي عملية صعبة للغاية حيث تتطلب في الآن نفسه اختيار أنسب المواطن لبلوغ نسب عالية لنمو الاقتصاد الوطني من جهة ومساعدة الاقاليم الضعيفة من جهة ثانية لتقليص الفوارق الإقليمية

بينت الدراسة أن هناك غياب للهياكل المؤسسية المتخصصة والمعنية بعملية التخطيط الإقليمي في المستويات المكانية الإقليمية والمحلية، إضافة إلى أن مستوى اللامركزية الإدارية بمحاورها الإدارية الرئيسة وذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالتخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية، ما زالت في أدائها تتراوح ما بين لامركزية ضعيفة إلى متوسطة، وهذا بدوره ينعكس سلباً على فاعلية عملية التخطيط والتنمية الإقليم

شك أن هذه التوجهات النظرية تمثل خطوة جديدة للأمام في مجال تفعيل التخطيط اللامركزي إلا أنها تحتاج إلى تفعيل وتطبيق على أرض الواقع، وبالتأكيد فإنه ما زال هناك خطوات أخرى ضرورية لنجاح التخطيط الإقليمي في تحقيق أهدافه مثل :

– تطوير أوضاع مجالس التنمية الإقليمية ومنحها الصلاحيات والمهام التي تمكنها من إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية في مناطق المملكة المختلفة وبشكل تدريجي، وقد بدأت الحكومة المركزية في تحقيق ذلك، حيث كانت أولى الخطوات في هذا المجال تتمثل في

تفويض الحكام الإداريين في المحافظات بتحديد نوعية المشاريع التنموية الضرورية لمناطقهم في ضوء السياسات والاستراتيجيات التنموية الوطنية .

– هناك حاجة ماسة لتوسيع وزيادة صلاحيات مجالس التنمية في الأقاليم التنموية، خصوصاً في الجوانب المالية والتشريعية لكي تصبح قادرة بشكل فعلي على تنفيذ مهماتها التنموية بنجاح، فمثلاً يمكن السماح لهذه المجالس باستخدام عوائد مخالفات المرور التي تقع داخل حدودها في تمويل مشاريع التنمية المختلفة داخل هذه الأقاليم، وكذلك الحال بالنسبة لضرائب المسقفات ورسوم ترخيص المباني ورسوم المعاملات الرسمية وغيرها. أما في المجال التشريعي فيمكن السماح لهذه المجالس باستصدار تعليمات وأحكام تناسب الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليمها وتخدم عملية التنمية فيها، على أن يتم المصادقة على هذه التعليمات والأحكام من قبل السلطات العليا قبل تطبيقها وبعد أن تتوفر المبررات الكافية التي تدلل على أن مثل هذه التعليمات والأحكام تعزز عملية التنمية وتضمن وتحقق المصلحة العامة.

إن تطبيق مثل هذه الخطوات المتقدمة في مجال اللامركزية الإدارية أصبحت ضرورة ملحة تقتضيها طبيعة عملية التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية، ولا يمكن لهذه الخطوات أن تتم إلا في أُطُر مكانية لها سندها القانوني وأجهزتها الإدارية القادرة على صنع القرار التنموي المحرك لعوامل التنمية المختلفة، من جانب آخر فإن خطط التنمية الإقليمية الناجحة يجب أن تقوم بإعدادها هيئات تخطيط إقليمية يتم إيجادها وتشكيلها من قبل الحكومة المركزية في المستويات الإقليمية، وحتى تقوم هذه الهيئات بالمهام التنموية الموكولة إليها لابد أن تتمتع هذه الهيئات بالصلاحيات الكاملة التي تمكنها من إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية لمناطقها، شريطة أن لا تتعارض هذه الخطط الإقليمية في محتواها وإجراءاتها مع خطط التنمية الوطنية، بل تكون مكملة لها وتسهم في تحقيق أهدافها .

لا تكفي الدعوة إلى المشاركة المحلية في صنع القرار إلى نجاح اللامركزية الإدارية ولا التخطيط الإقليمي اللامركزي الذي لا بد أن يتوفر له المصادر المالية الكافية، فالوحدات الإدارية المحلية والإقليمية لا تحتاج للقيام بمهامها الإدارية والتنموية إلى قوانين لتتبعها فقط، بل تحتاج أيضاً إلى موارد مالية وصلاحيات تمكنها من تأدية واجباتها على أكمل وجه ؛ إن توزيع سلطة صنع القرار الإداري والتنموي بين هيئات التخطيط المركزية والإقليمية يسهم في بلورة عمل إداري وتنموي ناجح، حتى وإن كانت الإمكانيات المالية متواضعة، كذلك فإن إيجاد تخطيط لامركزي ناجح يتطلب أن تتم عملية نقل الصلاحيات من المركز إلى الوحدات الإدارية الإقليمية بشكل تدريجي وتراكمي مستمر، وإذا توفرت هذه العناصر جميعها فإن ذلك سيؤدي

بلا شك إلى تحقيق تنمية إقليمية ناجحة وفعّالة . إن الخطوات التي قطعها الأردن على طريق الإدارة اللامركزية والتخطيط الإقليمي اللامركزي هي خطوات أساسية مهمة، ولكنها ما زالت غير كافية بعد، ولا بد أن يتبعها خطوات أخرى لاحقة تقود إلى لامركزية إدارية فاعلة وتخطيط إقليمي لامركزي فاعل ومؤثر .

المراجـع

١- أبو شيخة، نادر وعبد المعطي عساف، الإدارة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية، منشورات المؤلف، عمان، ١٩٨٥م .

٢- أبو عياش، عبد الإله، " توجهات التخطيط الإقليمي في الأردن "، مجلة العلوم الاجتماعية، (١٤٣)، منشورات مجلس البحث العلمي – جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٨م .

٣- الزعبي، خالد، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٩م .

٤- الغزاوي، خالدة، اقتصاديات تطبيق منهج اللامركزية في إدارة القطاع الزراعي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٩م .

٥- غنيم، عثمان، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء، عمان، ١٩٩٨م .

٦- غنيم. عثمان: التخطيط التنموي الإقليمي في إطار اللامركزية – التجربة الأردنية، كلية التخطيط والإدارة – جامعة البلقاء – الأردن، مجلة العلوم التربوية والاجتماعية، جامعة ام القرى، مجلد ١٤ عدد ٢

٧- وزارة التخطيط، اللامركزية في إطار التنمية الإقليمية – دراسة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، ١٩٨٩م .

٨- محمد الجديدي : صندوق النهوض بالصناعة والا مركزية الصناعية. المجلة الجغرافية الية. وزارة التنمية الإقتصادية : الهجرة الداخلية والتنمية الإقليمية. دراسة إستراتيجية ١٩٩٦.

٩-عمر بالهادي: ١٩٩٦ : المدن الساحلية والعولمة، الوضع والرهانات المجلة الجغرافية عدد ٣٠

١٠-عمر بالهادي : ١٩٩٦ – التنمية : الإقليمية والمحلية والريفية. كراسات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية. عدد ١٧، ٣٥١ صفحة. .

١١-عمر بالهادي : التنمية والمجال والمجتمع. منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٢..

1- GTZ, *Laendliche Regionalewicklung. Strategicelemente fuer eine Umsetzung des LRE-Konzepte unter veraenderten Rahmenbedingungen*, Eschborn, 1993.

2- Karin , Walter, *legal Aspects of Decentralization*, UNDP-Workshop on Decentralization, Amman, 1993.

3- Kroes, Gunter and Mensah Abrampa, *Goal Formulation and Implementation under the New Decentralization Process in Ghana*, Spring Research Series, No 18, University of Dortmund, Germany, 1996.

4- Mueller, Peter, *Problem Identification and Programme Formulation in the District*, Spring Research Series, No 14, University of Dortmund, Germany, 1976.

5- Poppe, Manfred, *Decentralized Development planning in Indonesia: Linking Organizational Structure and Planning Strategy*, Spring Research Series, No 15, University of Dortmund, Germany, 1997.

6- Rondineli, D and Cheema, G, *Decentralization in Developing Countries*, World Bank paper, No 581, Washington, 1985.